الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية.

Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Commercialer

الموضـــــــــــــــوع

مساهمة الميزانية الوظيفية في تقييم الاداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة مؤسسة سوناطراك مديرية العتاد وحدة بسكرة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المحاسبية والمالية

تخصـــص: محاسبـــة

اعـداد الطالـــب(ة):
- ليتامة محفوظ
- خضراوي نوال

الأستـــاذ المشـــــرف:
د. شناي عبد الكريم

لجنـة المناقشـة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّفة	مؤسسة الانتماء
1	د. عـــــزوز ميلـــود	أستاذ محاضر(أ)	رئيســـا	جامعة بسكرة
2	د. شنـــاي عبد الكريـم	أستاذ محاضر (أ)	مشرفـــا	جامعة بسكرة
3	د. حسينـــــي ابتســـام	أستاذ مساعد (أ)	ممتحنـــا	جامعة بسكرة

السنة الجامعية: 2020/ 2019

الاهـداء

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وصحبه اجمعين

هدي ثمرة جهدي إلى التي رفع الله مقامها وجعل الجنة تحت اقدامها أولى الناس بصحبتي، الى نبع الحنان الصافي ذلك القلب الكبير الى من نطق اللسان باسمها ودق القلب بحبها ويحن الصدر لحنانها الى التي دمعت عيناها لفـرحي وضاق صدرها في حزني وأنارت بدعائها طريقي إلى من جمعت يبننا الأقدار لتكون هي الأم وأكون أنا الابن إليك أمي الغالية حفظها الله واطال الله في عمرها.

إلى من يعجز اللسان ويجف القلم عن وصف جميله الذي أنبتني نباتا حسنا وكان لي سراجا منيرا، إلى من وصلت إليه بفضله بعد فضل الله عز وجل إلى رمز الكبرياء وقمة العطاء إلى من كلله الله بالهيبة والوقار... إلى من علمني العطاء بدون انتظارالى روح...ابي الطاهرة والتي تمنيت أن يشاركني لحظات هذا النجاح تغمد الله روحك بواسع رحمته وأسكنك الفردوس الأعلى.

الى من أرى التفاؤل بعينها والسعادة في ضحكتها الى الوجه المفعم بالبراءة الى بسمة الحياة وتوام روحي ورفيقة دربي زوجتي الحبيبة والغالية.

الى من عشت معهم وترعرعت بينهم اخوتي الأعزاء. نجيب، سهيلة، حمزة، لويزة، زهرة، سميرة، عقيلة، نوال، ذهبية

الى كل من علمني حرفا طيلة فترة تكويني من التعليم التحضيري الى الى الجامعي اساتذتي الكرام

الى كل من ساندي وساعدني في إنجاح هذا العمل واتمنى لي الخير والنجاح.. الى من جمعني بهم القدر وكانو خير رفقة لي الة صديقتي في البحث خضراوي نوال.

الى من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي

الى استاذي المشرف واليكم جميعا اهدي هذا العمل المتواضعراجيا من الله الاطالة باعماركم وحسن

خاتمتكم

محفوظ

الاهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف المرسلين
والسائرين على نهجه إلى يوم الدين وبعد
بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى: " وَقَضَى رَبُّكَ أَلاَّ تَعْبُدُواْ إِلاَّ إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً "
إلى قوة عيني والشمعة التي تظيئ دربي أمي الحبيبة.

إلى من أفني عمره لأجلي إلا قرة عيني أبي الغالي.

إلى زميلي الذي لم يبخل عليا شيء..... محفوظ ليتامة

إلى حبيبات قلبي آمال، باية، راضية، آسيا، مروة

شكر وعرفان

قال تعالى " لئن شكرتم لازيدنكم"

وقال رسول الله صل الله عليه وسلم " من لم يشكر الناس لم يشكر الله "

حديث رواه احمد، أبو داود والترميذي

إلهي لا يطيب الليل الا بشكرك ولا يطيب النهار الا بطاعتك، ولا تطيب اللحظات الا بذكرك ولا تطيب الآخرة الا بعفوك ولا تطيب الجنة الا برؤيتك.

الى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة، الى نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد صل الله عليه وسلم

نحمد الله عز وجل الذي ألهمنا الصبر والثبات وأمدنا بالقوة والعزم على مواصلة مشوارنا الدراسي وتوفيقه لنا على انجاز هذا العمل، فنحمدك اللهم ونشكرك على نعمتك وفضلك ونسألك البر والتقوى ومن العمل ما ترضى، وسلام على حبيبه وخليله الأمين عليه أزكى الصلاة والتسليم ونتوجه بالشكر إلى أساتذتنا الكرام خاصة إلى أستاذنا المشرف الدكتور شناي عبد الكريم أطال الله في عمره وأمده بالصحة والعافية. كما نشكر كل هيئة التدريس في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

ونتوجه بالشكر أيضا إلى عمال ومسؤولي شركة سوناطراك مديرية الصيانة وحدة بسكرة

واخص بالذكر صديقي مازري الياس وإلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إتمام هذا البحث.

محفوظ ليتامه -خضراوي نوال

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مدى مساهمة الميزانية الوظيفية في تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية وفقا للنظام المحاسبي المالي S.C.F؟ لمؤسسة سوناطراك مديرية الصيانة وحدة بسكرة، ولتحقيق أهداف الدراسة و الإجابة على تساؤلاتها اعتمدنا في جمع البيانات المتعلقة بالموضوع على الأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة، ومن خلالها تم الحصول على البيانات الثانوية والتي شكلت الإطار النظري للدراسة، أماالإطار العملي فقد اعتمد على دراسة و تقيم الأداء و اكتشاف مواطن الخلل و الضعف في التسيير، في الفترة الممتدة ما بين 2016 /2019 وذلك باعتمادنا على مجموعة من المعايير لاعداد القوائم المالية والتي تعتبر مخرجات النظام المحاسبي المالي وعنصر فعال في اتخاذ القرار وتشخيصها بالمؤشرات المالية الأكثر أهمية و التي تناسب الدراسة وتسمح باختبار مدى كفاءة أداء المؤسسة في استخدام الأصول باستعمال أدوات التحليل المالي.

وبعد إجراء تقييم وتشخيص للمؤسسة وجدنا أن هذه الأخيرة قد تمكنت من تحقيق التوازن المالي خلال فترة الدراسة المذكورة أعلاه، وذلك من خلال تحقيقها لخزينة صافية موجبة. كما بينت لنا معدلات السيولة بأن المؤسسة لها استقلالية مالية وأنها تعتمد على أموالها لتمويل استثماراتها وهذا يدل على مدى استجابة المؤشرات المستخدمة في عملية تقييم أداء المؤسسة.

الكلمات المفتاحية: النظام المحاسبي المالي، الإفصاح المحاسبي، معايير المحاسبة الدولية، الأداء المالي، القوائم المالية، التشخيص المالي، مؤشرات التحليل المالي، الميزانية الوظيفية، مستخدمو المعلومات المحاسبية، المؤسسة الوطنية سوناطراك (م، ص، و، ب).

Résumé:

Cette étude vise à mettre en évidence l'importance du budget fonctionnel dans l'évaluation de la performance financière de l'institution économique selon le système comptable financier S.C.F de SONATRACH, Direction de la Maintenance, unité de Biskra, et afin d'atteindre les objectifs de l'étude et de répondre à ses questions, nous nous sommes appuyés ,dans la collecte de données liées au sujet ,sur la documentation pertinente et les études précédentes, et grâce auxquelles des données secondaires ont été obtenues et formées le cadre théorique de l'étude, tandis que le cadre pratique a été fondé sur l'étude et l'évaluation des performances et la découverte des lacunes et des faiblesses de gestion, dans la période comprise entre 2016 et 2019, en se basant sur un ensemble de critères pour la préparation des états financiers, qui sont considérés comme les extrants du système de comptabilité financière et un élément efficace dans la prise de décision et en les diagnostiquant avec les indicateurs financiers les plus importants qui correspond à l'étude et permettent de tester l'efficacité de la performance de l'entreprise en matière d'utilisation des actifs à l'aide d'outils d'analyse financière.

Après une évaluation et un diagnostic de l'entreprise, nous avons constaté que cette dernière avait réussi à atteindre un équilibre financier au cours de la période d'étude précitée, en réalisant une trésorerie nette positive. Les taux de liquidité nous

ont également montré que la société a une indépendance financière et qu'elle dépend de ses fonds pour financer ses investissements, et cela indiques, dans quelle mesure la réponse des indicateurs utilisés dans le processus d'évaluation de la performance de l’entreprise.

Mots clés: système de comptabilité financière, divulgation comptable, normes comptables internationales, performance financière, états financiers, diagnostic financier, indicateurs d'analyse financière, budget fonctionnel, utilisateurs de l'information comptable, l’entreprise Nationale SONATRACH.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويـــــــات

البيـــــــــــــان	الصفحة
الإهداء	
التشكرات	
الملخص	
فهرس المحتويات	I, II, III, IV
فهرس الجداول	V , VI, VII
فهرس الأشكال	VIII, IX
فهرس الملاحق	X
فهرس الاختصارات والرموز	XI
المقدمة العامة	(أ- د)
الفصل الاول: الادبيات النظرية للنظام المحاسبي المالي scf وقياس أداء مخرجاته المالية	**01**
المبحث الأول: خصوصيات النظام المحاسبي المالي scf	**02**
المطلب الاول: مفهوم النظام المحاسبي المالي scf	**02**
01- مفهوم النظام المحاسبي المالي	02
المطلب الثاني: الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي scf	**11**
01- مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي	11
02- خصائص النظام المحاسبي المالي	15
03- فروض ومبادئ النظام المحاسبي المالي	18
المطلب الثالث: الوثائق حسابات الخاصة بمخرجات النظام المحاسبي المالي scf ومستخدميها	**22**
01- حسابات التسيير	22
02- حسابات النتائج	23
03- الوثائق المالية الختامية: ا- الوثائق الشاملة، ب-الوثائق الملحقة	23
المطلب الرابع: اهمية واهداف النظام المحاسبي المالي scf وتحدياته	**24**
01- اهميته	24
02- اهدافه	25
03- تحدياته	26
المطلب الخامس: قواعد اعداد وتقديم القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي scf	**28**
المطلب السادس: الميزانية العامة وفق النظام المحاسبي المالي	**28**
01- مفهومها	28

02- مكوناتها	30
03- اهميتها	34
04- المعلومات التي يجب الافصاح عنها	35
المطلب السابع: النظام المحاسبي المالي وأثر تطبيقه على التحليل المالي	**39**
01- المعلومات المالية	39
02- الافصاح والشفافية	40
المبحث الثاني: ماهية الميزانية الوظيفية	**46**
المطلب الاول: الميزانية الوظيفية وفق النظام المحاسبي المالي	**46**
الفرع الاول: المفهوم الوظيفي للمؤسسة	46
01- وظيفة الاستغلال	47
02- وظيفة الاستثمار	47
03- وظيفة التمويل	48
الفرع الثاني: المفهوم الوظيفي للميزانية الوظيفية	48
01- مفهوم الميزانية الوظيفية ودورها في التحليل المالي	48
02- اهداف الميزانية الوظيفية	50
03- نموذج الميزانية الوظيفية	51
04- الميزانية الوظيفية المختصرة	54
المطلب الثاني: الميزانية المالية وفق النظام المحاسبي المالي	**54**
01- مفهومها	54
02- الميزانية المالية المختصرة وتمثيلها	55
03- نواحي القصور في الميزانية المالية	58
المطلب الثالث: بناء الميزانية المالية والوظيفية انطلاقا من الميزانية المحاسبية وفقا لـscf	**60**
01- الانتقال من الميزانية المحاسبية الى الميزانية المالية	60
02- الانتقال من الميزانية المحاسبية الى الميزانية الوظيفية	68
المبحث الثالث: تحليل الميزانية الوظيفية بواسطة التوازنات والنسب المالية	**77**
المطلب الأول: بواسطة مؤشرات التوازن المالي الوظيفي	**77**
01- باستخدام راس المال العامل الصافي الإجمالي FRng	78
02- باستخدام الاحتياج في راس المال العامل الصافيBFRng	82
03- باستخدام الخزينة TNg	86
المطلب الثاني: بواسطة النسب المالية	**93**

01- نسبة السيولة	94
02- نسبة التمويل	96
03- نسبة النمو	98
04- نسبة المردودية	100
المطلب الثالث: المقارنات وابيان التغييرات والاتجاهات للميزانية	**101**
01- التحليل الافقي	101
02- التحليل المقارن الرئيسي	102
03- الإجراءات المختلفة من اجل إعادة التوازن المالي	103
الفصل الثاني: مساهمة الميزانية الوظيفية في تقييم الاداء المالي في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة سوناطراك مديرية العتاد – وحدة بسكرة	**106**
المبحث الأول: تقديم عام حول مؤسسة سوناطراك الشركة الام	**107**
المطلب الاول: بطاقة تعريفية عن مؤسسة سوناطراك (الشركة الام)	**107**
01- تعريفها	108
02- نشأتها	109
03- تطورها عبر التاريخ	111
04- اهدافها	
المطلب الثاني: الموقع والمركز الحالي للشركة الام	**112**
01- موقعها في العالم	112
02- مركزها الحالي	112
المطلب الثالث: دراسة الهيكل التنظيمي لمؤسسة سوناطراك الام	**113**
الفرع الأول: التنظيم العام لمجمع سوناطراك	113
الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لمجمع سوناطراك	114
المبحث الثاني: تقديم المؤسسة محل التربص ودراسة هيكلها التنظيمي	**119**
المطلب الأول: بطاقة فنية عن المؤسسة محل التربص	**119**
01-تعريفها	119
02-نشاتها	120
03-موقعها الجغرافي	121
04-مراحل تطورها	121
05-النشاط الاقتصادي للوحدة	122
المطلب الثاني: دراسة الهيكل التنظيمي لمديرية الصيانة وحدة بسكرة	**123**

المبحث الثالث: عرض وتحليل القوائم المالية للفترة 2019/ 2018/2017/2016	**128**
المطلب الاول: اعداد الميزانيات العامة لمديرية الصيانة وحدة بسكرة للفترة 2019/ 2018/2017/2016	**129**
الفرع الأول: اعداد الميزانيات المحاسبية العامة لمديرية الصيانة وحدة بسكرة	129
الفرع الثاني: اعداد الميزانيات المالية المختصرة لمديرية الصيانة وحدة بسكرة	131
الفرع الثالث: عرض جدول حسابات النتائج لمديرية الصيانة وحدة بسكرة	133
المطلب الثاني: اعداد وتحليل الميزانيات الوظيفية للفترة 2019/ 2018/2017/2016	140
الفرع الأول: بناء الميزانيات الوظيفية لمديرية الصيانة وحدة بسكرة	140
الفرع الثاني: اعداد الميزانيات الوظيفية المختصرة لمديرية الصيانة وحدة بسكرة	141
المبحث الرابع: عرض وتحليل الميزانيات الوظيفية لمديرية الصيانة وحدة بسكرة	
المطلب الأول: بواسطة مؤشرات التوازن المالي	**141**
الفرع الثاني: التحليل بواسطة راس المال العامل الصافي الإجمالي FRNg	141
الفرع الثاني: التحليل بواسطة الاجتياج في راس المال العاملBFRNg	142
الفرع الثالث: التحليل بواسطة الخزينةTN	
المطلب الثاني: بواسطة نسبة الهيكلة المالية	**148**
الفرع الأول: بواسطة نسبة الاستخدامات المستقرة او الثابتة	148
الفرع الثاني: بواسطة نسبة الاستدانة المالية (التحرر المالي)	149
الفرع الثالث: وزن BFRE	150
المطلب الثالث: بواسطة النسب المالية **الفرع الأول: نسبة السيولة** **الفرع الثاني: نسبة التمويل الذاتي** **الفرع الثالث: نسبة المردودية** **الفرع الرابع: نسبة النمو**	**151**
المطلب الرابع: بواسطة نسب النشاط	**154**
خلاصة الفصل	**156**
الخاتمة العامة	

فهرس الجداول

الرقم	البيـــــــــــان	الصفحة
(01-01)	فصول القانون07 -11 المؤرخ في :20107/11/25	06
(02-01)	الإحالات الواردة في القانون07 -11 المؤرخ في:2007/11/25	07
(03-01)	محتوى الميزانية المحاسبية (الأصول (السنة المالية المقفلة في: N/12/31	37
(04-01)	محتوى ميزانية المحاسبية (الخصوم (السنة المالية المقفلة في: N/12/31	38
(05-01)	يوضح الميزانية الوظيفية	52
(06-01)	تقديم الميزانية الوظيفية المفصلة	53
(07-01)	يبين تقديم الميزانية الوظيفية المختصرة	54
(08-01)	جدول الميزانية المالية المختصرة	56
(09-01)	الميزانية المالية المفصلة	59
(10-01)	الميزانية المالية حسب SCF	65/67
(11-01)	دورة الاستثمارات	69
(12-01)	دورة الاستغلال	69
(13-01)	دورة خارج الاستغلال	70
(14-01)	دورة الخزينة	70
(15-01)	الميزانية المالية الوظيفية وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري إعادة ترتيب عناصر الاصول	71
(16-01)	الميزانية المالية الوظيفية وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري إعادة ترتيب عناصر الخصوم	71
(17-01)	احتياجات راس المال العامل	81
(18-01)	احتياجات الاستغلال وموارد الاستغلال	83
(01-02)	توزيع عدد العمال حسب التخصصات في مديرية الصيانة – بسكرة –2019/04/23	122
(02-02)	أصول المؤسسة للفترة 2016-2019	128
(03-02)	خصوم المؤسسة للفترة 2016-2019	129
(04-02)	الميزانية المالية المختصرة لسنة 2016	130
(05-02)	الميزانية المالية المختصرة لسنة 2017	130
(06-02)	الميزانية المالية المختصرة لسنة 2018	131
(07-02)	الميزانية المالية المختصرة لسنة 2019	131
(08-02)	جدول حسابات النتائج للمؤسسة للفترة 2016-2019	132
(09-02)	الميزانية الوظيفية لمؤسسة سوناطراك وحدة الصيانة بسكرة لسنة 2016	133
(10-02)	الميزانية الوظيفية لمؤسسة سوناطراك وحدة الصيانة بسكرة لسنة 2017	134

(11-02)	الميزانية الوظيفية لمؤسسة سوناطراك وحدة الصيانة بسكرة لسنة 2018	135
(12-02)	الميزانية الوظيفية لمؤسسة سوناطراك وحدة الصيانة بسكرة لسنة 2019	136
(13-02)	اعداد الميزانية المالية الوظيفية المختصرة لسنة 2016	137
(14-02)	اعداد الميزانية المالية الوظيفية المختصرة لسنة 2017	137
(15-02)	اعداد الميزانية المالية الوظيفية المختصرة لسنة 2018	138
(16-02)	اعداد الميزانية المالية الوظيفية المختصرة لسنة 2019	138
(17-02)	يمثل راس المال العامل الإجمالي الصافي FRng من اعلى الميزانية	139
(18-02)	يمثل راس المال العامل الإجمالي الصافي FRng من أسفل الميزانية	140
(19-02)	يمثل احتياج رأس المال العامل للاستغلال BFRng	141
(20-02)	يمثل احتياج رأس المال العامل خارج للاستغلال B. FRhex	142
(21-02)	يمثل احتياج رأس المال العامل B. FRng	143
(22-02)	يمثل الخزينة الاجمالية الصافية TN	144
(23-02)	حساب التطور في FRng	145
(24-02)	حساب التطور في B. FRex	145
(25-02)	حساب التطور في B. FRhex	146
(26-02)	حساب التطور في B. FRg	146
(27-02)	حساب التطور في TN	146
(28-02)	نسب الاستخدامات المستقرة	147
(29-02)	نسب الاستدانة المالية (التحرر المالي)	148
(30-02)	وزن BFRE مقارنة برقم الاعمال	148
(31-02)	يمثل نسبة السيولة العامة	149
(32-02)	يمثل نسبة السيولة المختصرة	152
(33-02)	يمثل نسبة السيولة الانية	150
(34-02)	يمثل نسبة سيولة الأصول	151
(35-02)	يمثل نسبة التمويل الذاتي	151
(36-02)	يمثل نسبة النشاط	152

فهرس الاشكال

الرقم	البيـــــان	الصفحة
(01-01)	توضيحي لمكونات النظام المحاسبي المالي	04
(02-01)	المنظومة المتكاملة الصادرة لتطبيق النظام المحاسبي المالي	10
(03-01)	يوضح مستعملو القوائم المالية	15
(04-01)	شكل هرمي للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	17
(05-01)	تمثيل الميزانية المالية المختصرة في شكل مستطيل	56
(06-01)	تمثيل الميزانية المالية المختصرة في شكل المربع	56
(07-01)	تمثيل الميزانية المالية المختصرة في شكل الدائرة	57
(08-01)	تمثيل الميزانية المالية المختصرة بواسطة المثلث	57
(09-01)	عملية الانتقال الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية من جانب الأصول	63
(10-01)	عملية الانتقال من الميزانية المحاسبية الى الميزانية المالية من جانب الخصوم	65
(11-01)	كيفية معالجة الاهتلاكات والمؤونات	72
(12-01)	عملية معالجة الفوائد غير المستحقة الدفع على الحقوق الثابتة	73
(13-01)	عملية معالجة العلاوات المدفوعة الاجبارية	73
(14-01)	عملية معالجة الإعانات البنكية وارصدة قروض البنك	74
(15-01)	عملية معالجة فوائد مستحقة الدفع على القروض	74
(16-01)	عملية معالجة قروض الايجار	76
(17-01)	يبين راس المال العمل الصافي الإجمالي من اعلى الميزانية	78
(18-01)	راس المال العامل الصافي الإجمالي	80
(19-01)	التوازن المالي الادنى	80
(20-01)	يوضح الحالات الممكنة للخزينة	86
(21-01)	أسباب عجز الخزينة وتوضيحها	87
(22-01)	يبين حالة راس مال العامل موجب	89
(23-01)	يبين حالة تغطية راس مال العامل الاحتياجات في راس مال العامل	90
(24-01)	يبين حالة الخزينة الموجبة	90
(25-01)	يوضح الحالات الممكنة للخزينة	91
(01-02)	مخطط يوضح الهيكل التنظيمي لمؤسسة سوناطراك الام	116
(02-02)	الهيكل التنظيمي لقسم الصيانة سوناطراك فرع النقل بالأنابيب	120
(03-02)	الهيكل التنظيمي لمديرية الصيانة سوناطراك بسكرة	123

فهرس الملاحق

الرقم	البيـــــــان	الصفحة
01	يوضح الميزانية العامة للسنة المالية المقفلة في:2016/12/31	167
02	يوضح الميزانية العامة للسنة المالية المقفلة في :2017/12/31	168
03	يوضح الميزانية العامة للسنة المالية المقفلة في :2018/12/31	169
04	يوضح الميزانية العامة للسنة المالية المقفلة في :2019/12/31	170
05	جدول حسابات النتائج لسنة 2017	171
06	جدول حسابات النتائج لسنة 2018	172
07	جدول حسابات النتائج لسنة 2019	173
08	جدول حسابات النتائج لسنة 2019	174

فهرس المختصرات والرموز

THE SIGNIFICANCE	الرمز	الدلالة
INTERNATIONAL ACOUNTING STANDARS	Isa	معايير المحاسبة الدولية
SYSTÉME COMPTABLE FINANCIER	Scf	النظام المحاسبي المالي
PLAN COMPTABLE GÉNÉRAL	Pcn	المخطط الوطني المحاسبي
INTERNATIONAL FINANCIAL REPORTING STANDARDS	Ifrs	معايير التقارير المالية الدولية
FOND DE ROULEMENT NET GLOBAL	Frng	راس المال العامل الصافي الاجمالي
BESOIN DE FOND DE ROULEMENT NET GLOBAL	Bfrng	الاحتياج في راس المال العامل الصافي الاجمالي
BESOIN DE FOND DE ROULEMENT D'EXPLOITATION	Bfrex	الاحتياج في راس المال العامل للاستغلال
BESOIN DE FOND DE ROULEMENT HORS EXPLOITATION	Bfrhex	الاحتياج في راس المال العامل خارج الاستغلال
TRESORERIE NET GLOBAL	Tng	الخزينة الصافية الاجمالية
EXCÉDENT BRUT D'EXPLOITATION	Ebe	الفائض الإجمالي للاستغلال
STABLE USES	Es	الاستخدامات المستقرة
PERMANENT RESOURCE	Rd	الموارد الدائمة
EXPLOITATION USES	Eex	استخدامات الاستغلال
USES OUTSIDE OF EXPLOITATION	Ehex	استخدامات خارج الاستغلال
EXPLOITATION RESOURCES	Rex	موارد الاستغلال
RESOURCES OUTSIDE OF EXPLOITATION	Rhex	موارد خارج الاستغلال
TREASURY USES	Et	استخدامات الخزينة
TREASURY RESOURCES	Rt	موارد الخزينة
SOCIÉTÉ NATIONALE POUR TRANSPORT ET COMMERCIALISATION DES HYDROCARBURES	SONATRACH	موسسة سوناطراك

المقدمة

توطئـة

تواجه المؤسسة الاقتصادية العديد من التحديات، نتيجة ما يشهده العالم من التطورات التي اثرت بشكل كبير على نمط واتجاهات العلاقات، في العديد من المجالات، منها الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، لتحقيق اهدافها وغاياتها واتخاذ مواقع هامة في السوق، لتحسين ادائها المالي ووضعيتها التنافسية وذلك في ظل الانفتاح على العالم الخارجي.

ولقد ساير هذا التطور تطورا ملحوظا في محاسبة المؤسسة الاقتصادية، والتي لها اهمية بالغة لكونها المصدر الاول للمعلومات المالية المطلوبة، لاتخاذ الاقرارات الاقتصادية والادارية، اضافة الى تلبية احتياجات الاطراف ذات الصلة، وتقييدها لكل العمليات المالية التي تقوم بها المؤسسة الاقتصادية، فهي بذلك تقدم معلومات مفيدة لمتخذي القرارات سواء داخل او خارج المؤسسة، وجعلها كرهان لتطوير نظرية المحاسبة.

تلك التغيرات والاحداث اثرت على الاقتصاد الوطني مما ادى بنا الى الانتقال من الاقتصاد الموجه (الاشتراكي) الى اقتصاد السوق (رأسمالي)، فالتغييرات التي عرفتها المحاسبة دوليا، من خلال وضع معايير دولية للمحاسبة، جعلت المخطط الوطني للمحاسبة لا يتماشى مع التحولات الاقتصادية داخليا وخارجيا.

وكضرورة حتمية فرضتها العولمة المحاسبية والتوجهات الاقتصادية، تفاعلت بشكل ايجابي للقيام بإصلاحات جذرية مست نظامها المحاسبي من اجل تكييفه مع القواعد والقوانين المحاسبية الدولية ، والتي نتج عنها اصدار نظام محاسبي مالي جديد مستمد من المعايير المحاسبة الدولية والتقارير المالية، معتمد على المفاهيم والمبادئ التي تستخدم كاطار يتم الرجوع اليه من طرف رجال الاعمال حتى تتمكن من انتاج معلومات مالية والمتمثل في القوائم المالية والتي تقدم في شكل كشوفات مالية متعددة (الميزانية، حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة ، جدول تغيرات الاموال وملحق الكشوف المالية)تماشيا مع متطلبات المعايير المحاسبة الدولية.

والتي تتميز بالمصداقية والصحة والتعبير الدقيق عن الوضعية المالية للمؤسسة، سعيا لاتخاذ القرارات الرشيدة وذلك للمحافظة على استمرارها ونموها والابتعاد على خطر الافلاس.

ولضمان ذلك تسعى المؤسسة لدراسة وتحليل لقوائمها المالية بجدية واهمها الميزانية ونخص بالدراسة الميزانية الوظيفية، وهي موضوع بحثنا هذا، حيث يقوم مديرها المالي بإجراءات تحليلية مالية على المستويات الثلاث التالية: مستوى تسيير الاستثمارات (حلقة الاستثمار)، مستوى عمليات الاستغلال (حلقة الاستغلال) ومستوى تسيير الاستثمارات المالية (حلقة التمويل).

فالتحليل المالي الوظيفي يرتكز على الميزانية الوظيفية (وجدول حسابات النتائج) بعد تعديلها بحيث نميز في جانب الاصول ما بين الاصول المستقرة(الثابتة) والاصول المتداولة والتي تنقسم الى مخزونات، حقوق

الاستغلال، حقوق خارج الاستغلال، وخزينة الاصول (المتاحات)، وفي الخصوم ترتب على النحو التالي الاموال الخاصة، الديون المالية، ديون الاستغلال، ديون خارج الاستغلال وخزينة الخصوم السلفات البنكية الجارية وارصدة البنوك الدائنة.

حيث حقق التحليل المالي قفزة نوعية بإدخاله ادوات تقييم سلوك المؤسسة ومحاولته الربط بين هذا التقييم بالوضعية المالية للمؤسسة.

ونظرا لتشعب الموضوع ارتأينا ان نركز دراستنا هذه على الميزانية الوظيفية ودورها في تحسين الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

اذ ان مثل هذه الدراسات المعمقة مثيرة للاهتمام، وبالتالي تظهر اهمية دراسة هذا المجال الذي يسمح للمسيرين والمحللين على تقديم الوضع المالي، وهذا يساعد على كشف نقاط الضعف والقوة للمؤسسة.

اشكالية البحث

انطلاقا مما سبق، وفي ظل التغير الذي مس مخرجات النظام المحاسبي المالي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية فان ذلك يحتم علينا دراسة انعكاس هذا التغيير على التحليل المالي للقوائم المالية التي تحتوي على عددا ضخما من الارقام التي تجمع يوميا في الدفاتر المحاسبية، فالتحليل المالي يهتم بتحليل مخرجات النظام المحاسبي، وهذا من خلال معالجة موضوع مساهمة الميزانية الوظيفية في تحسين الاداء المالي في المؤسسة الاقتصادية في ظل النظام المحاسبي المالي S.C.F.

ما سبق، يمكن طرح وصياغة الإشكالية الرئيسية لهذا البحث على النحو التالي:

«الى أي مدى تساهم الميزانية الوظيفية في تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية وفق النظام المحاسبي المالي S.C.F؟»

على ضوء هذا الاشكال، يمكن طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية التي تقودنا بالتسلسل الى الاجابة على اشكاليتنا الرئيسية.

1. ماهية النظام المحاسبي المالي؟ وهل يمكن تطبيق تقنيات التحليل المالي على القوائم المالية للنظام المحاسبي المالي؟
2. كيف يمكن اعداد القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي؟
3. هل للتحليل المالي اثارا وابعادا ايجابية على مخرجات النظام المحاسبي المالي؟
4. فيما تتمثل اهم المؤشرات المستخدمة في تقييم الاداء المالي؟

5. كيف تساهم الميزانية الوظيفية في تحسين الاداء المالي في المؤسسة الاقتصادية سوناطراك مديرية العتاد وحدة بسكرة؟

فرضيات البحث

لمعالجة إشكالية البحث المطروحة وكذا الاسئلة الفرعية، تم الاعتماد على الفرضيات التي تساعدنا على ازالة الغموض والوصول الى جوهر الموضوع محل الدراسة:

1. ان الاصلاحات المحاسبية في الجزائر تهدف الى اعداد القوائم المالية التي تلبي حاجيات مستخدمي هذه القوائم وتحليلها.
2. ان اعداد الكشوف المالية وفق النظام المالي تسهل من تطبيق تقنيات التحليل المالي.
3. تحديد معايير ومؤشرات تقييم الأداء المالي يكون بأسلوب علمي.
4. جمع المعلومات التي تتوفر عليها المؤسسة خطوة مهمة تسهل عملية تقييم الأداء المالي.
5. تساهم الميزانية الوظيفية في تحسين الاداء المالي لمؤسسة سوناطراك مديرية العتاد وحدة بسكرة.

أهداف الدراسة

بالإضافة الى الاجابة على التساؤل الرئيسي المطروح في اشكالية البحث، فإنها تهدف هذه الدراسة إلى بلوغ مجموعة من الأهداف، من أهمها:

1. محاولة التعريف بالنظام المحاسبي المالي، واهم التغيرات التي جاء بها فيما يخص المخرجات (القوائم المالية) وكيف تتأثر بالتحليل المالي.
2. ابراز اهمية التحليل المالي من خلال الميزانية الوظيفية في كشف نقاط الضعف والقوة في المؤسسة الاقتصادية.
3. التعرف على كيفية اجراء التحليل المالي للقوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية بعد تبني النظام المحاسبي المالي.
4. التعرف على الادوات المستعملة في التحليل المالي للقوائم المالية.
5. كيف ستكون القوائم المالية بعد تكييف النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبة الدولة.

أهمية الدراسة

للموضوع الذي سيتم معالجته أهمية بالغة لدى المسيرين وخاصة تلك الفئة التي تشتغل بالوظيفة المالية للمؤسسة. فهو حقا يبين لهم أهم المعايير والمؤشرات التي يمكن استخدامها لتقييم الأنشطة المالية التي تمارسها المؤسسة والأهداف المنجزة خلال فترة من الزمن ويبين أيضا كيفية تطبيق هذه المؤشرات على أرضية الواقع للوصول إلى نتائج تشخص الوضعية الفعلية للمؤسسة، ومن ثمة تحديد نقاط القوة لتشجيعها، ونقاط الضعف لمعالجتها.

- اهمية التحليل المالي للميزانية الوظيفية في اتخاذ القرارات المالية من خلال النتائج التي تظهر بعد تطبيق مؤشرات التحليل المالي.
- اهمية الميزانية الوظيفية بالنسبة للتحليل المالي في اتخاذ قرارات مالية دقيقة.

مبررات اختيار الموضوع

لم يكن اختيارنا لهذا الموضوع بمحض الصدفة، وإنما كان نتيجة عدة اعتبارات موضوعية وذاتية، حيث تتمثل الاعتبارات الموضوعية فيما يأتي:

1. أهمية الموضوع البالغة لدى مسيري المؤسسات الاقتصادية وخاصة تلك الفئة التي تشتغل بالوظيفة المالية.
2. محاولة ابراز دور الميزانية الوظيفية في المؤسسة الاقتصادية ومساهمتها في تحسين الاداء المالي.
3. ابراز مخرجات النظام المحاسبي المالي من خلال الجديد في اعدادها.
4. محاولة إثراء المكتبة العربية بموضوع تطبيقي أكثر منه نظري.
5. معرفة كيفية عمل الوظيفة المالية في المؤسسة ومدى قدرتها على تحليل الميزانية الوظيفية فيها.

اما الاسباب الذاتية وهي كالاتي:

1. توافق الموضوع مع التخصص المدروس.
2. الميول والرغبة في معالجة الموضوع.

حدود الدراسة

أ- البعد الموضوعي للدراسة

تم اجراء هذا البحث في المؤسسة الاقتصادية سوناطراك مديرية العتاد وحدة بسكرة لتنفيذ الدراسة.

ب- الحدود المكانية

تم اجراء هذه الدراسة في الفترات 2016-2017-2018-2019.

منهج الدراسة والادوات المستعملة

للإجابة على التساؤل المطروح في الاشكال الرئيسي، ومن اجل تحقيق اهداف البحث تم تمت الاستعانة بالمنهج الوصفي، التحليلي ومنهج دراسة الحالة في جانبها النظري والتطبيقي.

المنهج الوصفي فيما يتعلق بجمع الحقائق المفاهيمية العامة والتعريف بمختلف المصطلحات اضافة الى المنهج التحليلي يخص الجانب التطبيقي الذي نعمل من خلاله على اسقاط مختلف معارفنا النظرية من خلال الزيارة الميدانية للمؤسسة محل الدراسة وكذا تحليل ومقارنة لميزانيتها.

المسح المكتبي لمجموعة من المراجع، الكتب، المداخلات، الوثائق المختلفة الدوريات ذات العلاقة بموضوع الدراسة اضافة الى القوانين والمراسيم والملتقيات بشكلها الورقي والالكتروني.

المقالات الشخصية: استكمالا للدراسة ولدقة البيانات والمعلومات، وللإحاطة الشاملة بكل ما يتعلق بالمؤسسة محل الدراسة.

الدراسات السابقة

1. جليلة بن خروف، **دور المعلومات المالية في تقييم الاداء المالي واتخاذ القرارات**، مذكرة ماجستير غير منشورة، في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير ، والعلوم التجارية، جامعة بومرداس، 2003، حيث تهدف هذه الدراسة الى اظهار دور المعلومات المالية في تحسين الاداء المالي وترشيد القرارات من خلال القوائم المالية الصادرة عن المؤسسة، حيث تطرقت الباحثة في الجانب النظري الى مفاهيم حول المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية واستخدام المؤشرات المالية لتقييم الاداء المالي للمؤسسة ،اما في الجانب التطبيقي ، تطرقت الباحثة الى تقييم دور المعلومات المالية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمؤسسة واهم الاساليب المساعدة على اتخاذ القرارات.
2. دراسة شباح نعيمة سنة 2008، **دور التحليل المالي في تقييم الاداء المالي بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، مذكرة ماجستير، تطرقت الباحثة الى اهم المعايير والمؤشرات المعتمدة في عملية تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، ولقد اعتمدت الباحثة في دراستها على المنهج الوصفي التحليلي، بحيث توصلت من خلاله الى ان المؤسسة حققت خلال الثلاث السنوات راس مال موجب، مما يبين بان المؤسسة تمول جزءا من اصولها المتداولة بأموال دائمة فهي تحقق هامش امان.

3. دراسة شناي عبد الكريم، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، جامعة باتنة 2009/2008. عالج الباحث في دراسته المعنونة " **تكييف القوائم المالية للمؤسسات الجزائرية وفق المعايير المحاسبية الدولية**"، دراسة مدى صلاحية القوائم المالية في النظام المحاسبي الجزائري منذ 1975 وهل أصبح من الضروري تكييفها وفق المعايير الدولية، وأسقط دراسته على مطاحن الجنوب الكبرى.

4. دراسة اليمين سعادة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، جامعة باتنة 2009/2008. عالجت الباحثة اليمين سعادة في دراستها المعنونة "**استخدام التحليل المالي في تقييم اداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها** "، دراسة إذا ما كان التحليل المالي أداة كافية للوصول الى تقييم حقيقي للوضعية المالية للمؤسسة وتحديد المشاكل التي تعاني منها، واسقطت دراستها على المؤسسة الوطنية لصناعة اجهزة القياس والمراقبة.

5. دراسة ديبون الساهل بوجمعة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، جامعة سكيكدة 2009 /2010، عالج ديبون الساهل بوجمعة في رسالته المعنونة " **اعداد وتحليل القوائم المالية وفقا للمعايير المحاسبة الدولية** "، دراسة مدى استجابة القوائم المالية في النظام المحاسبي الوطني لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية وقام بإسقاط دراسته على الشركة الوطنية للصناعات البيتروكيميائية.

6. دراسة لزعر محمد سامي 2012،"**التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي**" مذكرة ماجيستير ، فقد هدفت هذه الدراسة الى التعرف على كيفية اجراء التحليل المالي للقوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية بعد تبني النظام المحاسبي المالي ، وقد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي ، وقد لخصت الدراسة الى النتائج التالية: انها تهدف الى المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية الى مساعدة المستثمرين الدوليين في اتخاذ قرارات الاستثمار في الاسواق المالية العالمية بتوفير معلومة مالية شفافة وموثوق بها وقابلة للمقارنة دوليا عن الوضعية المالية والاداء في المؤسسات ، كذلك ان التحليل المالي للقوائم المالية هو احد الادوات المهمة التي يمكن استخدامها بواسطة الادارة والاطراف الخارجية لغرض الحصول على معلومات ومؤشرات اضافية تساعد في عملية ترشيد القرارات عن طريق تحويل الارقام الظاهرة للقوائم المالية من مجرد ارقام مطلقة بدون أي دلالات الى ارقام لها مدلولاتها.

7. دراسة دادني عبد الغني، اطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2007/2006، عالج الباحث في اطروحته المعنونة" **قياس وتقييم الاداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو ارساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية**" دراسة الى أي مدى يمكن ان

تساهم المؤشرات المالية والاقتصادية في تفسير سلوك كل من قيمة المؤسسة ومعدل نموها وبنية هيكلها المالي، باستعمال اسلوب التحاكي، وهل يمكن للمؤسسة معرفة وتقدير قيمتها السوقية ، ومعدل نموها الداخلي، وسلوك هيكلها المالي بناء على المؤشرات المالية والاقتصادية، وقام بإسقاط دراسته على بورصتي الجزائر وباريس.

8. دراسة عريف عبد الرزاق ، اطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير ،جامعة بسكرة2017/2016 ، عالج الباحث في اطروحته المعنونة" **انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على عملية التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية** " تم من خلالها دراسة ماهي انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على عملية التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وهل يخدم النظام المحاسبي المالي مختلف الاطراف المستخدمة للتحليل المالي، تم من خلالها الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي ،وخلصت الدراسة الى ان القوائم المالية (مخرجات النظام المحاسبي المالي المتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية) كانت ملبية لحاجيات المحلل المالي بشكل يختلف تماما عن مخرجات المخطط المحاسبي الوطني ، لان القوائم المالية تتضمن معلومات سهلة القراءة وذات مصداقية وتقبل المقارنة اكثر مما كانت عليه، وبالتالي اصبحت تلبي الاطراف المستعملة لها، كما تم اسقاط دراسته على عينة من المؤسسات الجزائرية.

هيكل البحث

تبعا للأهداف المتوخاة من المبحث، ولمعالجة الاشكالية الاساسية واختبار الفرضيات والتساؤلات الفرعية المطروحة، ارتأينا الى تم تقسيم هذا البحث الى فصلين تسبقهما مقدمة وتعقبهم خاتمة تضمنت تلخيص عام وعرض للنتائج التي توصلنا اليها، وفي الاخير قدمنا بعض التوصيات واراء والتي رأيناها ضرورية وصائبة بناءا على النتائج والتحاليل والدراسة المتوصل اليها.

فالفصل الاول: الادبيات النظرية للنظام المحاسبي المالي s.c.f وقياس ادائها مخرجاته، والذي قسمناه الى ثلاث مباحث، فالأول يتضمن خصوصيات النظام المحاسبي المالي s.c.f، الثاني يتعلق بماهية الميزانية الوظيفية وعلاقتها بالتحليل المالي، اما الثالث والاخير تطرقت فيه الى تحليل الميزانية الوظيفية بواسطة التوازنات والنسب المالية.

اما الفصل الثاني تطبيقي يتمثل في: مساهمة الميزانية الوظيفية في تقييم الاداء المالي في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة سوناطراك مديرية العتاد – وحدة بسكرة.

ويتكون من أربع مباحث، فتناولنا في المبحث الاول تقديم عام حول مؤسسة سوناطراك الشركة الام، والمبحث الثاني تعرفنا فيه على المؤسسة محل التربص مديرية الصيانة وحدة بسكرة، المبحث الثالث تم فيه عرض وتحليل القوائم المالية للمؤسسة والمبحث الرابع والاهم حيث ركزنا فيه على تحليل الميزانية الوظيفية للمؤسسة سوناطراك مديرية العتاد – وحدة بسكرة.

صعوبات البحث

تمثلت فيما يلي:

- عدم توفر مراجع تخصصت بدقة في دراسة الميزانية الوظيفية وتحليلها المالي وما مدى اهميتها في اتخاذ القرارات فجل الدراسات السابقة تعلقت بالميزانية المحاسبية.

الفصل الاول

الفصل الأول: الادبيات النظرية للنظام المحاسبي المالي s.c.f وقياس أداء مخرجاته المالية

مقدمة المبحث:

ان التطور الذي شهدته الجزائر في شتى المجالات ،جراء ما وصلت اليه العولمة العلمية والتكنولوجية والاقتصادية والسياسية وغيرها، مما نجم عنه ظهور ثروة صناعية وكذا شركات المساهمة بحجمها الضخم وتجمع رؤوس الأموال في ايدي هذه الشركات الحاجة الى معلومات محاسبية دقيقة وذات مصداقية لكي تساعد المستخدمين في اتخاذ القرارات المالية الحاسمة ،هذا التطور أدى الى ظهور عيوب ونقائص في المخطط المحاسبي الوطني والذي عرف جمودا طيلة 30 ثلاثون سنة او اكثر مضت ، نظرا لعدم اثرائه بنصوص تجعله يتلائم والظروف الجديدة التي عرفها الاقتصاد الجزائري والتي تمس كل جوانبه ابتداء من المبادئ العامة التي يقوم عليها الى القوائم المالية المقدمة والهدف منها مرورا بقواعد التقييم وتصنيف الحسابات ، وعلى هذا المنطق تم تغيير المرجعية المحاسبية الوطنية جذريا باعتماد محاسبة جديدة ، تستند الى قواعد ومبادئ جديدة ذات خلفية عالمية ، من شانها تغيير كافة قواعد المهنة المحاسبية في الجزائر وذلك بالاستغناء عن المخطط المحاسبي الوطني ،وتعويضه بالنظام المحاسبي المالي الجديد والذي يبدو من اول وهلة بانه ثري من حيث النصوص التي تنظمه، كما انه مرن وقابل للتأقلم مع المعطيات الجديدة بإصدار نصوص تنظيمية تجعله يتلائم مع احتياجات مستعملي المعلومات المحاسبية على المستوى الوطني والدولي ومتوافق مع معايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية IAS/IFRS والتي تقدم في شكل تقارير مالية متعددة ، ولتسليط الضوء على النظام المحاسبي المالي الجديد قمنا بتقسيم المبحث الى (07) سبعة مطالب.

المبحث الأول: خصوصيات النظام المحاسبي المالي s.c.f:

بدأت عملية اصلاح المخطط الوطني المحاسبي في شهر افريل من سنة 2001 وذلك من طرف خبراء فرنسيين بالتعاون مع المجلس الوطني للمحاسبة CNC تمخض عن اعمال اصلاح النظام المحاسبي في الجزائر، تبني مرجعية محاسبية جديدة تساير الأهداف الجديدة التي فرضتها البيئة الاقتصادية في الجزائر والتي زاد تأثرها بالبيئة الاقتصادية العالمية.

المطلب الأول: مفهوم ومجالات تطبيق النظام المحاسبي المالي s.c.f:

بعد الاختلالات التي شهدها المخطط الوطني للمحاسبة PCN والانتقادات التي الكبيرة التي طالته اصبح الجزائر مجبرة على التفكير جديا في تعديلات جوهرية في المحاسبة الجزائرية وفعلا بدا التفكير في ذلك منذ القرن الواحد والعشرون وصدر مشروع نظام محاسبي مالي جديد والذي يعتبر كأفضل خيار حسب مجلس المحاسبة CNC لتحسين النظام المحاسبي ، حيث يحتوي هذا النظام في تطبيقه على جزء مهم من معايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية (IFRS/IAS) المنصوص عليها في عرض القوائم المالية، حيث اثمر هذا النظام في معالجة الأمور المحاسبية على الصعيد المحلي والدولي.

الفرع الاول: مفهوم النظام المحاسبي المالي s.c.f:

أ- من الناحية القانونية: النظام المحاسبي المالي هو مجموعة من الإجراءات والنصوص التنظيمية التي تنظم الاعمال المالية والمحاسبية للمؤسسات المجبرة على تطبيقه وفقا لأحكام القانون، وفقا للمعايير المالية والمحاسبية الدولية المتفق عليها.[1]

ويمكن تعريفه أيضا" نظام او خطة تمثل في مجموعة من الترتيبات الخاصة بتسجيل البيانات المحاسبية على مستوى الوحدة الاقتصادية، واعداد قوائم وحسابات ختامية وموازنات تخطيطية في إطار محدد من الأسس والقواعد والإصلاحات والتعاريف لخدمة اهداف معينة"[2].

ورغم اختلاف الآراء في تعريف النظام المحاسبي الا ان جماعة المؤلفين يرون ان أفضل تعريف هو:[3]

1 – كتوش عاشور، **متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد (IAS/IFRS) في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السادس،9002 ص7. 8

2 – حكمة الراوي، **المحاسبة الدولية**، دار حنين للنشر والتوزيع، عمان – الأردن – الطبعة الثانية، 1995، ص49

3– حسام الدين مصطفى الخداش واخرون، **أصول المحاسبة المالية**، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان – الأردن– الطبعة الثانية، 04 ص29–30

"الإطار العام الذي يحدد كيفية القيام بالأعمال المحاسبية، مشتملا على تعليل وتسجيل وتبويب، وتصنيف العمليات وتصنيف المستندات المؤدية للعمليات والدفاتر التي تسجل فيها العمليات وتحديد الاجراءات المتبعة في جمع المعلومات المتعلقة بالعمليات المالية في المشروع".

ب- من الناحية الاقتصادية: عرف القانون رقم: 07-11 المؤرخ في: 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي في المادة 03 منه وسمي صلب هذا النص بالمحاسبة المالية " المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة وتصنيفها وتقييمها وتسجيلها، وعرض كشوفات تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية "[1]

عند تعريفه للمحاسبة المالية، ركز المشرع الجزائري على المعطيات العددية، ولم يشر للمعطيات الكتابية الوصفية التي تعتبر مهمة، ان النظام المحاسبي المالي اوجد للمعطيات الكتابية والوصفية كشفا ماليا مستقلا بذاته يتمثل في الملحق الذي يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة عن الميزانية وحساب النتائج والكشوف المالية الأخرى.[2]

نشير إلى أن هذا الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي المحاسبي مستمد من النظام الانجلوساكسوني، ومدونة الحسابات مستمدة من المخطط المحاسبي العام الفرنسي، ويتميز النظام المحاسبي بعدة خصائص نستخلصها من التعريف: [3]

- يرتكز على المبادئ أكثر ملائمة من الاقتصاد الدولي، وإعداد معلومات تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة.
- الإعلان بصفة أكثر وضوحا وشفافية عن المبادئ التي تحدد التسجيل المحاسبي للمعاملات وتقييمها وإعداد القوائم المالية مما يسمح بالتقليل من التلاعبات وتسهيل مراجعة الحسابات.
- يسمح بتوفير معلومات مالية منسجمة ومقروءة من جراء المقاربات واتخاذ القرارات.

ويهدف هذا القانون إلى تحديد الخطوط العريضة لمضمون النظام المحاسبي المالي الذي يدعى في صلب

1 – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 74، بتاريخ: 2007/11/25، تحتوي القانون رقم:11/07 **والمتضمن النظام المحاسبي المالي**، (المادة 3)، ص3.

2 – محمد الحبيب مرحوم، **استراتيجية تبني النظام المحاسبي لأول مرة وأثره على البيانات المالية للكيانات المتوسطة وصغيرة الحجم**، مذكرة ماجستير في المحاسبة والمالية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2011-2012، ص20.

3 – سفيان نقماري، رحمة بلهادف، **واقع تكيف المؤسسات الجزائرية مع النظام المحاسبي المالي** –العوائق والرهانات – الملتقى الوطني حول: **النظام المحاسبي المالي بالجزائر وعلاقته بالمعايير الدولية**، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، يومي 13-14 جانفي 2013، ص4.

النص بالمحاسبة المالية وكذا شروط وكيفيات تطبيقه.[1]

ويشتمل على المكونات الموضحة في **الشكل التالي رقم: (01 -01) توضيحي لمكونات النظام المحاسبي المالي**

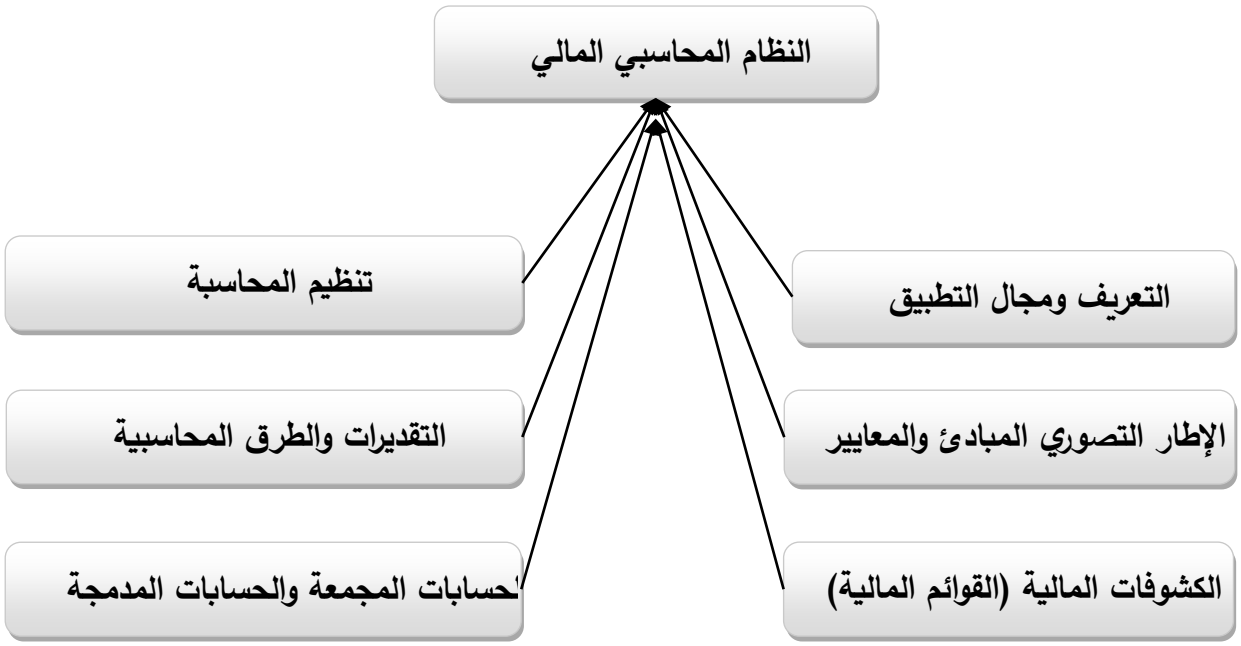

المصدر: محمد علجة، بوحفص الراوي، مصطفى بالنوي، **ارتباطات الابداع المحاسبي بالنظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية-رؤى وابعاد-**، ورقة بحث في الملتقى الوطني حول: **دور المحاسبة الدولية في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات**، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يومي 24-25 نوفمبر 2014، ص707.

انطلاقا من الشكل السابق يلاحظ أن النظام المحاسبي المالي يركز على الأركان الستة المشار إليها وهذا ما لم يلاحظ في المخطط المحاسبي الوطني وإذا ما أردنا أن نستخرج النقاط المهمة في كل ركن، خاصة الجديد في النظام المحاسبي فيمكن الإشارة إلى ما يلي:[2]

بالنسبة للتعاريف ومجال التطبيق:

لا يوجد اختلاف ذو أهمية باستثناء الإشارة إلى أن الكيانات الصغيرة يمكن لها أن تمسك محاسبة مالية مبسطة، وسيتم تحديد المعايير التي تصنف هذه الكيانات من رأس مال وعدد المستخدمين ودون شك عند

1 - محمد الحبيب مرحوم، **مرجع سبق ذكره**، ص 23.

2 - السعيد قاسمي، فرحات عباس، **النظام المحاسبي المالي الجديد ومدى تنميطه مع المعايير المحاسبة الدولية**، الملتقى الدولي الأول: **حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية**، يومي 19 -17جانفي 2010، جامعة الوادي، ص ص 11-12.

التطبيق يحدد هذه الكيانات انطلاقا من رقم أعمالها كما هو الحال الآن بالنسبة للنظام الجبائي المبسط الذي يحدد نسبة رقم الأعمال بأقل من عشرة ملايين دينار.

1) بالنسبـــة للإطـــار التصـــوري:

وهنا يجب الإشارة إلى ان المصطلح العربي المستخدم في أدبيات المحاسبة المالية هو الإطار المفاهيمي، وهذا الإطار يعتبر جديدا مقارنة مع المخطط المحاسبي السابق وقد حدد هذا الإطار المبادئ المحاسبية بدقـــــة.

كما أن الإطار التصوري يمثل دليلا لإعداد المعايير المحاسبية واختيار الطريقة الملائمة عندما لا تعالج المعايير تلك الحالة.

ويلاحظ على هذه المبادئ أنها متقاربة مع مبادئ الإطار المفاهيمي المعتمد من قبل هيئة المحاسبة المالية الأمريكية.

كما أن النظام المحاسبي المالي حدد عمل المعايير بدقة وهو تحديد كل من:

- قواعد تقييم وحساب الأصول والخصوم والأعباء والنواتج.
- محتوى الكشوف (القوائم المالية) وكيفية عرضهـــــــــا.

حيث اشتمل هذا القانون على سبعة (07) فصول احتوت الكثير من المفاهيم والتعاريف الجديدة تناولت لأول مرة موضوع التوطيد المحاسبي.

كما تضمن القانون كذلك لأول مرة مصطلح الإطار التصوري للمحاسبة المالية باعتباره دليلا لإعداد المعايير المحاسبية وتأويلها واختيار الطريقة المحاسبية الملائمة عندما تكون بعض المعاملات وغيرها من الأحداث الأخرى معالجة بموجب معيار أو تفسير، وكما أدخل هذا النظام مبدأ المحاسبة المبسطة للكيانات التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد المعين الذي نص عليه التنظيم.[1]

ويمكن تلخيص محتوى القانون: 11/07 المؤرخ في :2007/11/25 والمتضمن النظام المحاسبي المالـــــــــي.

1 – بوعلام صالحي، **اعمال الإصلاح المحاسبي في الجزائر وافاق تبني وتطبيق النظام المحاسبي المالي**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، دراسات غير منشورة، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر 03، 2009-2010، ص71

جدول رقم (01-01): فصول القانون 07 -11 المؤرخ في :20107/11/25

الفصل	عنوان الفصل	محتوى الفصل	مواد من القانون
الفصل الأول	التعاريف ومجال التطبيق	تعريف المحاسبة المالية ومجال تطبيق النظام المحاسبي والاستثناءات من مجال	من 02 إلى 05
الفصل الثاني	مضمون النظام المحاسبي المالي	التطبيق	من 06 إلى 09
الفصل الثالث	تنظيم المحاسبة	الإطار التصوري والمبادئ المحاسبية المعترف بها عامة والمعايير المحاسبية	من 10 إلى 24
الفصل الرابع	الكشوف المالية	ومدونة الحسابات	من 25 الى30
الفصل الخامس	الحسابات المجمعة والحسابات	العمليات الإجبارية، الوثائق الثبوتية والدفاتر المحاسبية شروط وكيفية	من 31 الى 36
الفصل السادس	المدمجة	مسك المحاسبة المالية عن طريق أنظمة الإعلام الآلي	من37 الى 40
الفصل السابع	تغيير التقديرات والطرق المحاسبية	محتوى الكشوف المالية، هدف الكشوف المالية، وكيفية إعداد وعرض	من 41 الى 43

المصدر: محمد الحبيب مرحوم، مرجع سابق، ص 24

أما بالنسبة للكشوف أو القوائم المالية فقد ألزم القانون الكيانات عدا الكيانات الصغيرة بضرورة إعداد سنويا على الأقل كل من الميزانية وحساب النتائج وجدول تدفقات الخزينة إضافة إلى جدول تغير الأموال الخاصة والملحق الذي يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة، ويوفر معلومات مكملة عن الميزانية وحساب النتائج، وقد نص القانون على ضرورة أن توفر كل هذه القوائم المالية معلومات تسمح بإجراء مقارنة مع السنة المالية السابقة. وقد تأجل بدأ تطبيق النظام المحاسبي الوطني إلى غاية 1جانفي 2010 بعد أن كان مقررا تطبيقه مع بداية سنة 2009 دون أي تبرير أو عرض للأسباب والحيثيات التي كانت وراء عملية التأجيل.

كما تضمن هذا القانون كذلك عشر إحالات على نصوص تنظيمية تكون محل نشر في أوقات لاحقة تتعلق بالنقاط الآتية:

جدول رقم (01-02): الإحالات الواردة في القانون07 -11 المؤرخ في:2007/11/25

رقم الإحالة	القانون 07-11	محتوى الإحالة	المرسوم التنفيذي المحال إليه	المواد
01	5	المحاسبة المالية المبسطة	156/08	43
02	7	الإطار التصوري	156/08	من 02الى28
03	8	المعايير المحاسبية	156/08	29 و30
04	9	مدونة الحسابات ومضمونها وقواعد سيرها	156/08	31
05	22	الضبط اليومي لايرادات ونفقات الكيانات الصغيرة	156/08	43
06	24	مسك المحاسبة عن طريق أنظمة الاعلام الالي	110/09	من 01الى26
07	25	محتوى وطرق اعداد وعرض الكشوف المالية	156/08	من 32 الى37
08	30	الحالات تختلف فيها السنة عن 12 شهرا	156/08	38
09	36	شروط وكيفيات وطرق وإجراءات اعداد ونشر الحسابات المدمجة والحسابات المركبة	156/08	من 39 الى41
10	40	كيفيات اخذ تغيير التقرير والطرق المحاسبية بعين الاعتبار ضمن الكشوفات المالية	156/08	42

المصدر :محمد الحبيب مرحوم، مرجع سبق ذكره، ص25.

2) النصوص التنظيمية: وكما ينظم النظام المحاسبي المالي نصوص تنظيمية التي تصدر عن وزارة المالية والمجلس الوطني للمحاسبة في شكل مراسيم تنفيذية وقرارات، أنظمة ونصوص أخرى تهدف الى شرح كيفية تطبيق النظام المحاسبي المالي ومن بين هذه النصوص نذكر ما يلي:[1]

أولا: المرسوم التنفيذي رقم: 08-156 المؤرخ في 26 ماي 2008 المتضمن تطبيق احكام القانون رقم: 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي

جاء هذا المرسوم بـ 44 ارعة واربعون مادة ويهدف إلى تحديد كيفيات تطبيق أحكام القانون رقم 07-11 والمتضمن النظام المحاسبي المالي، تطرق المرسوم إلى أهمية الإطار التصوري وأهدافه، شرح الطرق والمبادئ المحاسبية المعتمدة في إعداد القوائم المالية، تعريف الأصول والخصوم والأموال الخاصة، الأعباء والمنتجات

1 – مداني بن بلغيث، **تسيير الانتقال نحو النظام المحاسبي المالي الجديد قراءة في النصوص التشريعية والتنظيمية**، الملتقى الدولي الأول، حول النظام المحاسبي المالي الجديد، المركز الجامعي الوادي، يومي 17و18 جانفي 2010، ص ص،1-5.

والمعايير المحاسبية التي تعالجها، عناصر القوائم المالية وكيفية عرضها وحالات عرض الحسابات المدمجة والمركبة، المحاسبة المبسطة وعناصر قوائمها المالي[1].

ولهذا يمكن القول بان هذا المرسوم التنفيذي الذي جاء في الاصل للاجابة على النقاط التي لم يتممعالجتها في القانون لذا فانه لم يتضمن الجديد الذي كان منتظرا.

ثانيا: المرسوم التنفيذي رقم: 09-110 المؤرخ في: 07 أفريل 2009 المحدد لشروط وكيفيات مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي.

جاء المرسوم في (26) ستة وعشرون مادة تضمنت تطبيق احكام المادة 24 من القانون 11/07 المذكور اعلاه واحتوى على الإجراءات التنظيمية التي تطبقها الكيانات وذلك عندما تكون محاسبتها ممسوكة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي، وعندما تساهم هذه الأنظمة في إثبات تسجيل محاسبي بصفة مباشرة أو غير مباشرة، وتمسك المحاسبة بواسطة الإعلام الآلي كما في الحالة العادية (عدم إدخال الأنظمة) سواء من حيث وجوبية الدعامة الثبوتية والإجراءات الشكلية الأخرى (عدم الشطب والتعديل والحذف وتعريف الكيا) وكذلك إجراءات حفظ البيانات والمعطيات المحاسبية .[2]

ثالثا: القرار رقم: 71 المؤرخ في 26جويلية 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة والكشوف المالية وعرضها وكذلك مدونة الحسابات وقواعد سيرها.

يعتبر هذا القرار مرجعي من حيث أنه يعتبر أكثر الوثائق شمولية وتفصيلا لموضوع المحاسبة المالية ويهدف هذا القرار الى تحديد كيفيات تطبيق احكام المواد الستة عشرة السابقة من المرسوم التنفيذي 08- 156 والتي كانت موضوع احالات الى قرارات تصدر عن الوزير المكلف بالمالية[3]، وجاء هذا القرار في أربعة أبواب تناولـت:

- **الباب الأول:** قواعد تقييم الأصول والخصوم، الأعباء والإيرادات وإدراجها في الحسابات.
- **الباب الثاني:** عرض الكشوف المالية.

1 – ام الخير دشاش، **متطلبات نجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي في ظل البيئة الجزائرية**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، دراسات غير منشورة، تخصص مالية مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2010/2009، ص72

2 - عمر لشهب، **تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي"دراسة حالة عينة من المؤسسات بولاية ورقلة**، ط1، مكتبة الوفاء القانونية، الجزائر، 2014، ص ص،125-126

3 - المادة الاول من **القرار رقم:71 المؤرخ في:26 جويلة 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى القوائم الماليةوعرضها وكذا مدونة وقواعد سير الحسابات.**

- **الباب الثالث:** مدونة الحسابات وسيرها.
- **الباب الرابع:** المحاسبة المبسطة المطبقة على الكيانات الصغيرة.

كما تضمن هذا القرار في خاتمته معجما لتسع وتسعون مصطلحا من المصطلحات المحاسبية مستوفية للشرح.

رابعا: القرار72 المؤرخ في 26جويلية 2008 المحدد لأسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والأنشطة المطبقة على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة.

حدد هذا القرار الأسقف التي تسمح للكيانات بتطبيق مرجعية النظام المحاسبي المالي التي تعتمد على محاسبة مالية مبسطة تستند على فرضية الخزينة، على عكس المحاسبة المالية التي تستند على فرضية الالتزام، وتضمن هذا القرار تفصيل هذه الأسقف مع الأخذ بعين الإعتبار لطبيعة النشاط الممارس من طرف الكيان، عدد مستخدميه المؤجرين بوقت كامل ومبلغ رقم الأعمال المحقق سنويا[1].

وسيتـم توضيح هذه الأسقف في مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي[2].

1. **<u>بالنسبة للنشاط التجاري:</u>**
   - رقم الاعمال: 10 ملايين دينار
   - عدد المستخدمين: 09 اجراء يعملون ضمن الوقت الكامل
2. **<u>بالنسبة للنشاط الانتاجي والحرفي:</u>**
   - رقم الاعمال: 06 ملايين دينار
   - عدد المستخدمين: 09 اجراء يعملون ضمن الوقت الكامل
3. **<u>بالنسبة لنشاط الخدمات والنشاطات الاخرى:</u>**
   - رقم الاعمال: 03 ملايين دينار
   - عدد المستخدمين: 09 اجراء يعملون ضمن الوقت الكامل

خامسا: التعليمة رقم:02 المؤرخة في:2009/10/29 حول أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي.

تتضمن هذه التعليمة الطرق والإجراءات الواجب اتخاذها لأجل الإنتقال من المخطط المحاسبي الوطني

1 – محمد الحبيب مرحوم، **مرجع سبق ذكره**، ص32.

2 – المادة الثانية من **القرار رقم: 72 المؤرخ في 26جويلة 2008 المحدد لاسقف رقم الاعمال وعدد المستخدمين والنشاط، المطبقة على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة.**

إلى النظام المحاسبي المالي، ويكون قد تم التأكد من وزارة المالية– المجلس الوطني للمحاسبة– على بدء تطبيق النظام المحاسبي المالي إبتداءا من تاريخ 01جانفي ،2010 ولقد تضمنت التعليمة بالخصوص مبادئ عامة حول الإنتقال بحيث يجب أن يتم إعداد وعرض القوائم المالية لسنة 2010 وكأن الكيانات أوقفت حساباتها إستنادا للنظام المحاسبي المالي، وبالنتيجة فإن هذا النظام يطبق بأثر رجعي[1] .

ولقد تضمنت هذه التعليمة توضيحا لبعض الخيارات التي تبنتها هيئة التوحيد – المجلس الوطني للمحاسبة – على اعتبار النظام المحاسبي المالي بشكل بشكل تحولا عميقا لما ادخله من تغيرات مهمة جدا على مستوى التعاريف، المفاهيم، قواعد التقييم والتسجيل المحاسبي وكذا طبيعة ومحتوى القوائم المالية الواجب اعدادها من قبل المؤسسات.

سادسا: التعليمة المنهجية المؤرخة في:2010/10/19 تتضمن طرق تطبيق التعليمة المتعلقة بأول تطبيق للنظام المحاسبي المالي.

تهدف هذه التعليمة الى تقديم توجيهات تسمح للمؤسسات ولمعدي القوائم المالية من تخطي الصعوبات التي يمكن ان تواجههم وتزيز عملية الانتقال الى النظام المحاسبي المالي من خلال احترام القواعد والمبادئ التي املتها مختلف النصوص المتضمنة للنظام المحاسبي المالي.[2]

الشكل رقم:(01–02) المنظومة المتكاملة الصادرة لتطبيق النظام المحاسبي المالي

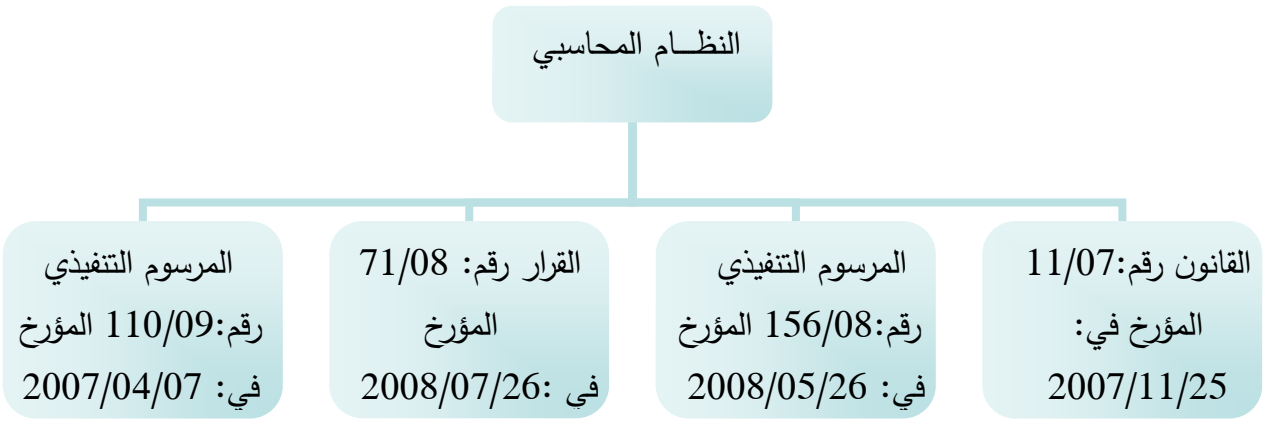

المصدر: سعد بوراوي، **الاسس والمبادئ المحاسبية في النظام المحاسبي والمالي الجزائري** ملتقى دولي حول النظام المحاسبي المالي، جامعة البليدة، 26/25 ماي 2010.

1 - INSTRUCTIONS N° 02DU 29/10/2009, MINISTER DES FINANCES, PORT ANT 1ÈRE APPLICATION DU SCF.
2 - NOTE MÉTHODOLOGIQUE PORTANT MODALITÉ D'APPLICATION DE L'INSTRUCTION DE PREMIÈRE APPLICATION SYSTÈME COMPTABLE FINANCIER.

المطلب الثاني: الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي s.c.f:

احتوى الإطار التصوري للنظام لمحاسبي المالي على مجال التطبيق ومجموعة الخصائص النوعية التي يجب توافرها في المعلومة المالية أثناء إعداد القوائم المالية، إضافة إلى المبادئ والإتفاقيات المحاسبية الواجب إحترامها والتي تشكل في مجموعها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والتي تحظى بصفة القبول العام، والتي يجب الإلتزام بها ومراعاتها من طرف جميع الكيانات الملزمة قانونا بمسك محاسبة مالية وفقا لهذا النظام.

الفرع الاول: مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي:

لقد حدد النظام المحاسبي المالي وفقا للمواد 02،04،05 من القانون 11/07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 مجالات تطبيق هذا النظام، ونص الإطار التصوري على أن الكشوف المالية للكيانات الخاضعة للنظام المحاسبي المالي تعد على اساس فرضيات وخصائص نوعية يجب ان تتوفر في المعلومات المالية الواردة في تلك الكشوف.

حيث حددت المادة رقم:04 و5 من القانون 11/07 الكيانات الملزمة بمسك المحاسبة المالية كالاتي:

- **الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري**

عرفت المادة 416 من القانون المدني الجزائري، الشركة بالعقد الذي يلتزم بمقتضاه شخصان طبيعيان أو اعتباريان أو أكثر على المساهمة في نشاط مشترك بتقديم حصة من عمل أو مال، بهدف اقتسام الربح الذي قد ينتج أو تحقيق اقتصاد أو بلوغ هدف اقتصادي لمنفعة مشتركة، كما يتحملون الخسائر التي قد تنجر عن ذلك.[1]

اكتفى المشرع المدني بتعريف الشركة وترك تحديد الطابع التجاري لها، إما بشكلها أو موضوعها، للمشرع التجاري الذي حصر الشركات التجارية بشكلها بموجب المادة: 544 من القانون التجاري كالآتي:

- شركة التضـــامن.
- شركة التوصية التي تتفرع إلى شركة التوصية البسيطة وشركة التوصية بالأسهم.
- الشركة ذات المسؤولية المحدودة التي تضم أيضا المؤسسة ذات الشخص الوحيد وذات المسؤولية المحدودة
- شركة المساهمة بما فيها شركات المساهمة التي تؤسس دون اللجوء العلني للادخار وشركات المساهمة التي تؤسس باللجوء العلني للادخار.

1 – الأمر رقم :75–58 المؤرخ في: 26 سبتمبر 1975 **المتضمن القانون المدني المعدل والمتمم**، المادة41 منه.

- **التعاونيـــــــــــــات**

اكتفى المشرع الجزائري بإدراج التعاونيات في مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي، دون تعريفها ودون تحديد أنواعها والحالات التي تصبح ملزمة بمسك محاسبة مالية وفق النظام المحاسبي المالي.

وهذه من بين النقاط التي تتطلب البحث للتعريف بمفهوم التعاونية وتحديد أنوعها والحالات التي تصبح فيها ملزمة بتطبيق أحكام النظام المحاسبي المالي الجديد كالتعاونيات الفلاحية، تعاونيات التأمين، التعاونيات العقارية وتعاونيات الاستهلاك التابعة للخدمات الاجتماعية على مستوى المؤسسات الوطنية.

- **الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون**

اعتبر المشرع الجزائري الأشخاص الذين ينتجون السلع والخدمات التجارية، ملزمون بمسك محاسبة مالية سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو أشخاص معنويين.[1]

وحتى الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يمارسون نشاطات غير تجارية هم ملزمون بمسك محاسبة مالية، إذا كانوا يزاولون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة، سواء كان ذلك بهدف الربح أم لا، كالغرف الصناعية والتجارية، غرف الحرف والصناعات التقليدية وغرف الفلاحة والصيد البحري.

- **الأشخاص الخاضعون للنظام المحاسبي المالي بموجب نص قانوني أو تنظيمي**

لقد وسع المشرع الجزائري مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي ليضم الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الذين لا يدخلون ضمن الفئات المبينة أعلاه ولكن هم ملزمون بمسك المحاسبة المالية بموجب نص قانوني أو تنظيمي،[2] كحضائر المعدات التابعة لمديريات الأشغال العمومية (DTP) على مستوى مختلف ولايات الوطن، والصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC).

- **الاستثناءات من مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي**

طبقا لأحكام المادة الثانية من القانون07-11 استثنى المشرع الجزائري من مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي الأشخاص المعنويين الخاضعين لقواعد المحاسبة العمومية.[3]

أما الكيانات المصغرة التي لا يتعدى عدد مستخدميها ورقم أعمالها ونشاطها الأسقف المحددة بموجب القرار رقم:72 المؤرخ في: 26 جويلية 2008 فيمكن لها أن تستغني عن المرجعية الكاملة للنظام المحاسبي

1 – المجلس الوطني للمحاسبة، **النظام المحاسبي المالي**، موقع للنشر، الجزائر ،2009، ص03.

2 – المادة: 04 من القانون 07-11المؤرخ 25 نوفمبر 2007.

3 – المادة :02 الفقرة 02 من القانون07-11 المذكور سابقا.

المالي المتمثلة في المحاسبة المالية، وتعد كشوفها المالية بمسك محاسبة مالية مبسطة تسمى محاسبة الخزينة، نظرا لقيامها على أساس فرضية الخزينة وليس على أساس فرضية الالتزام.[1]

- **مستخدمو القوائم المالية واحتياجاتهم من المعلومات.**

Users of Financial Statements and their Information Needs

تلجأ فئات متعددة لاستخدام المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، وقد حدد الإطار المفاهيمي في المادة 09 منه لإعداد وعرض القوائم المالية عدداً من الفئات كمستخدمين للقوائم المالية، كما حدد الإطار طبيعة المعلومات التي تحتاجها كل فئة على النحو التالي:

- **المستثمرون الحاليون والمحتملون:** وأهم المعلومات التي تحتاجها هذه الفئة هي:[2]
  - المعلومات التي تساعد المستثمر في اتخاذ قرار شراء أو بيع أسهم الشركة.
  - المعلومات التي تساعد المستثمر في تحديد مستوى توزيعات الأرباح الماضية والحالية والمستقبلية وأي تغيير في أسعار أسهم الشركة.
  - المعلومات التي تساعد المستثمر في تقييم كفاءة إدارة الشركة.
  - المعلومات التي تساعد المستثمر في تقييم سيولة الشركة وتقييم أسهم الشركة بالمقارنة مع أسهم شركات أخرى.
- **الموظفـــــــــــون:** عتبر الموظفين مورد الشركة الهام، حيث تبنى عليهم استمرارية الشركة وأداؤها لأعمالها، بما يشعرهم بالأمن والرضا الوظيفيين، لذلك فهم معنيون بكفاءة الشركة وتحقيقها لأهدافها ونموها وزيادة مبيعاتها وأرباحها، ووجود نظام أجور ورواتب وحوافز فعال، ويتعدى ذلك إلى تقييم نظام التقاعد ومنافع ما بعد التقاعد التي يمكن للشركة أن تقدمها.[3]
- **المـــوردون والـــدائنون التجـــاريون:** وتعتبر هذه الفئة مصدرا للتمويل والائتمان قصير الأجل، حيث تتعلق اهتمامتهم بقدرة المؤسسة على السداد من خلال نسب السيولة والتداول، كذلك نشاطها والنسب المتعلقة بذلك كمعدلات دوران البضاعة للتأكد من استمرارية وكفاءة وربحية الشركة.
- **العمـــــــــــــلاء:** ويعتبر العملاء شريان الإيرادات ومصدرها، حيث أنهم الجهة المقصودة بمخرجات

1 – المادة: 05 من القانون 07-11ا لمؤرخ 25 نوفمبر 2007.

2 – محمد أبو نصار، جمعة حميدات، **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية–الجوانب النظرية والعملية**– دار وائل للنشر، عمان، الأردن،2008، ص4.

3 – خالد الجعارات، **معايير التقارير المالية الدولية IFRSs & IASs 2007 الطبعة الأولى**، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2008، ص 43.

المؤسسة من سلع وخدمات، لذلك فهم معنيون باستمرارية المؤسسة وقدرتها على تزويدهم بالسلع والخدمات.

- **المقرضـــــــــون:** وهم بحاجة إلى معلومات تساعدهم في تقدير قدرة الشركة المقترضة على توفيرالنقدية اللازمة لسداد أصل القرض والفوائد المستحقة عليه في الوقت المناسب، وفي تقدير عدم تجاوز الشركة المقترضة لبعض المحددات المالية مثل نسبة الديون للغير إلى حقوق الملكية.
- **الحكومـــة ودوائرهـــا المختلفـــة:** تحتـاج هـذه الفئـات إلـى معلومـات تسـاعدها فـي التأكـد مـن مـدى إلتزام الشركة بالقوانين ذات العلاقة مثل قانون الشركات وقانون الضرائب، كما تحتاج إلى معلومات تساعد في تحديد الضرائب المختلفة على الشركة ومدى قدرتها على التسديد ومعرفة مدى المساهمة العامة للشركة في الاقتصاد الوطني.
- **الجمهـــــــــور:** ولـه اهتمامـات مختلفـة بالشـركات منهـا مـا يتعلـق باسـتيعاب الأيـدي العاملـة وتشـغيلها ومنها مايتعلق بدور الشركات الاجتماعي والتنموي ومنها ما يتعلق بسلوك الجمهور الاستهلاكي استنادا إلى جودة مخرجاتها من السلع والخدمات.

ومن الجدير ذكره أن فئات مستخدمي القوائم المالية تتسع لتشمل جميع من لهم مصلحة في المؤسسـة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، ومن بين الفئات التي لم يرد ذكرها ضمن الإطار المفاهيمي نجـــد: إدارة المؤسسة، المحللون والمستشارون الماليون، السوق المالي، المنافسون...إلخ.

ولقـــد ورد في المـــادة:10 **من الإطار المفاهيمي** أن تزويد المستثمرين بالمعلومات التي يحتاجونها باعتبارهم الجهة التي تزود المؤسسة برأس المال وهم الجهة الأكثر تحملا للمخاطر سيلبي معظم ما يحتاجه بقية المستخدمين من معلومات مالية عامة.

ولا يمكن للقوائم المالية أن تؤدي إلى التزويد بكامل المعلومات التي يستند إليها المستخدمون في اتخاذ قراراتهم، كون أن المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية تبين الآثار المالية للأحداث والعمليات السابقة، في حين أن القرارات التي تتخذ من قبل معظم مستخدمي القوائم المالية تتعلق بالمستقبل، ومن جهة أخرى فإن مـــا يعرض في القوائم المالية هي معلومات مالية، في حين يحتاج مستخدمي القوائم المالية للعديد من المعلومات غير المالية[1].

1 – محمد أبو نصار، جمعة حميدات، **مرجع سبق ذكره**، ص ص5– 6.

الشكل رقم:(01-03) يوضح مستعملو القوائم المالية

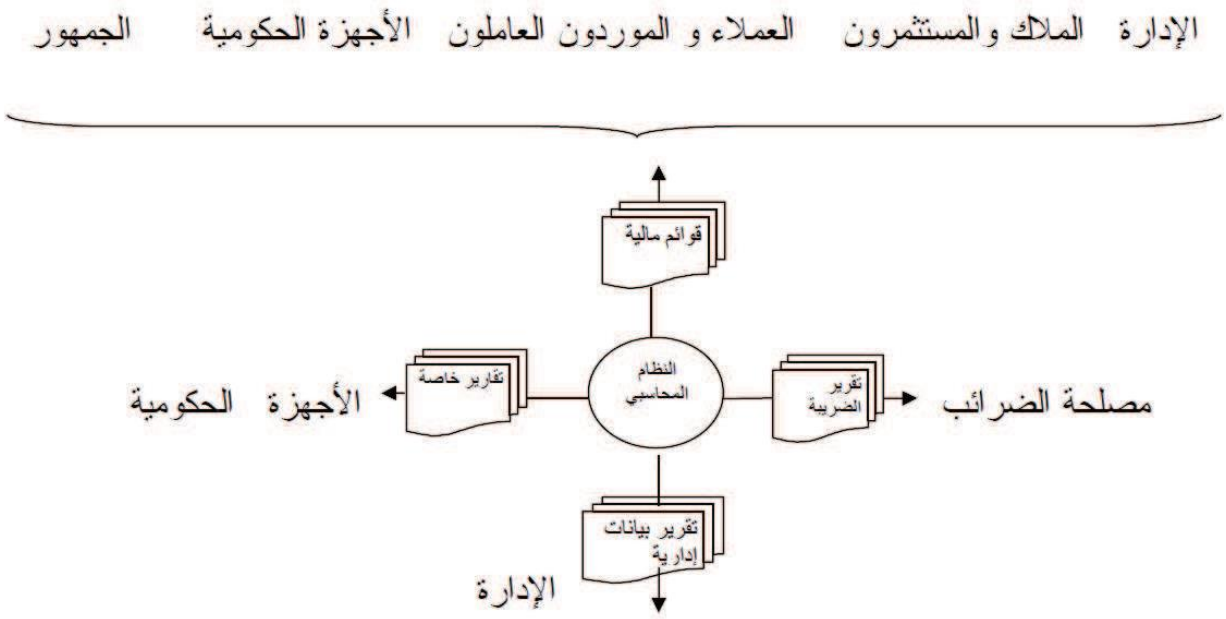

المصدر: وصفي عبد الفتاح أبو المكارم وآخرون، المحاسبة المالية، دار المريخ للنشر،2007 ص2.

الفرع الثاني: خصائص النظام المحاسبي الماليs.c.f

اولا: الخصائص النوعية للقوائم المالية *Qualitative Characteristics of Financial Information*

الخصائص النوعية هي صفات تجعل القوائم المعلومات المعروضة في البيانات المالية مفيدة لمستخدمي المعلومات المحاسبية والتي تجعل التقارير المالية ذات جودة عالية، يقسم الإطار المفاهيمي للتقارير المالية الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة إلى مجموعتين.

- **المجموعة الاولى هي:** الخصائص النوعية الاساسية وتتكون من:

1. **الملاءمة:** *Pertinence*

تعني الملاءمة أن المعلومات تكون ذات تأثير على القرار الذي سيتم اتخاذه، وبعبارة أخرى فإنه إذا كان للمعلومة تأثير على عملية إتخاذ القرار فإن هذه المعلومة تكون ملائمة لذلك، أما إذا غيرت المعلومة توقعات متخذ القرار فإن المعلومة تؤدي إلى تغيير الإحتمالات بالنسبة للنتائج المتوقعة والتي سبق لمتخذ القرار تحديدها[1].

1 - محمد سليم وهبه، **البيانات المالية ومعايير المحاسبة الدولية**، مجلة المحاسب المجاز، العدد23، الفصل الثالث، 2005، لبنان، ص 2.

2. **التمثيل الصادق**: *Faithful representation*

ومعناها خلو المعلومات من الخطأ والتحيز وأنها تنطوي بصدق على الخصائص والسمات المستهدف إبرازها عن الموضوع الذي يتم التقرير عنه.

- **المجموعة الثانية هي**: الخصائص المعززة او الداعمة للخصائص النوعية وتشمل:

1. **القابلية للمقارنة**: *Comparability*

يجب أن يكون المستخدمون قادرين على مقارنة القوائم المالية للمنشأة عبر الزمن من أجل تحديد الإتجاهات في المركز المالي وفي الأداء، كما يجب أن يكون بمقدورهم مقارنة القوائم المالية للمنشآت المختلفة من أجل أن يقيموا بمراكزها المالية وأدائها والتغيرات في مركزها المالي[1].

2. **القابلية للفهم**: *Intelligibility*

إنّ إحدى الخصائص الأساسية للمعلومات الواردة بالقوائم المالية هي قابليتها للفهم المباشر من قبل مستخدمي القوائم المالية، لهذا الغرض يشترط في مستخدمي القوائم المالية توفر مستوى من المعرفة في الأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبية.[2]

3. **التوقيت المناسب**: *Timeliness*

بمعنى أن تتاح المعلومات حينما نحتاج إليها فعلا في إتخاذ قرار معين وألا تكون المعلومات متقادمة حين إستلامها أو حين الرغبة في إستخدا واتخاذ القرارات.

4. **متخذي القابلية للتحقيق**: *Verifiability*

وتعني درجة الاتفاق بين الأفراد المستقلين والمطلعين الذين يقومون بعملية القياس باستخدام نفس أساليب القياس. أي مدى وجود درجة عالية من الإجماع بين المحاسبين المستقلين عند استخدامهم نفس طرق القياس والخروج بنتائج متشابهة للأحداث الاقتصادية بحيث تتحقق خاصية التمثيل الصادق ايضا.

---

1 – بدر الدين فاروق احمد سالم، نصر الدين حامد احمد، **دور الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في رفع كفاءة التخطيط والرقابة في المؤسسات المالية السودانية**، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 14، 2013، السودان، ص9.

2 – جودي محمد رمزي، **اصلاح النظام المحاسبي الجزائري للتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية**، أبحاث اقتصادية إدارية، العدد 06، جامعة بسكرة، ديسمبر 2009، ص82.

الشكل رقم: (01-04) شكل هرمي للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

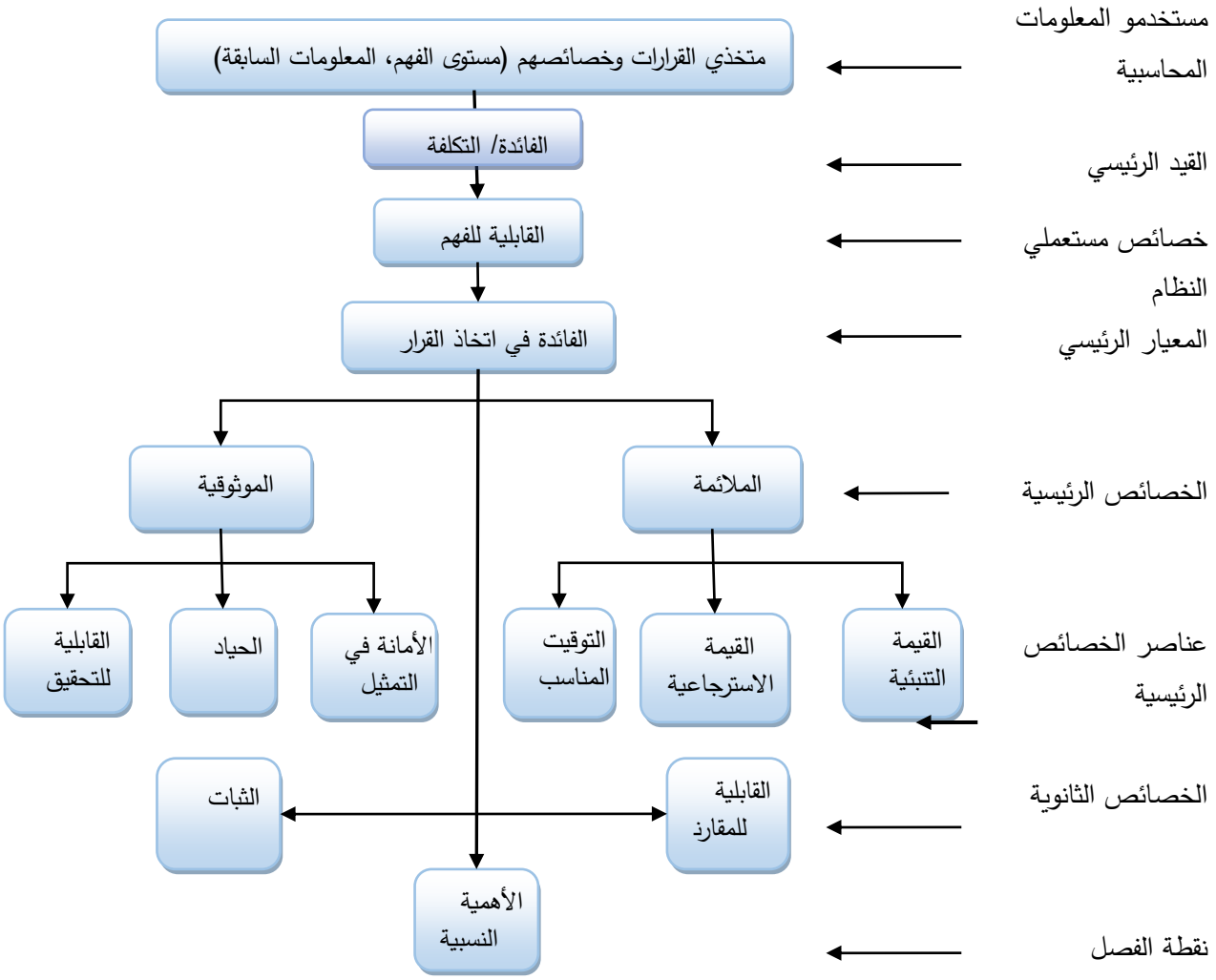

المصدر: ناصر محمد علي المجهلي، مريع سبق ذكره، ص4.

ثانيا: مكونات القوائم المالية

تهدف القوائم المالية إلى تقديم معلومات حول المركز المالي، ونتائج الأعمال من ربح أو خسارة والتدفقات النقدية للمنشأة، بحيث تكون مفيدة لقاعدة عريضة من المستخدمين في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية، ولقد حدد المعيار المحاسبي الدولي رقم مكونات القوائم المالية على النحو التالي:

أ- قائمة المركز المالي *Statement of Financial Position*

ب- قائمة الدخل الشاملة للفترة المالية *Statement of Comprehensive Income for the Period*

ت- قائمة التغيرات في حقوق الملكية *Statement of Changes in Equity*

ث- قائمة التدفقات النقدية *Statement of Cash Flows*

ج- السياسات المحاسبية والإيضاحات التفسيرية *Accounting Policies and Other Notes Explanator*

الفرع الثالث: فروض ومبادئ النظام المحاسبي الماليs.c.f

اولا: الفروض

تعتبر فرضيات نظرية المحاسبة الإطار العام الذي يوجه هذه العملية في التعامل مع المشاكل المرتبطة ببيئة المحاسب أو التي تتفاعل مع المحاسبة، بحيث يحتوي الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي على فرضيتين لإعداد القوائم المالية هما:[1]

1. **محاسبة التعهد (أساس الاستحقاق):** *Comptabilité d'engagement*

نصت عليها المادة: 06 من المرسوم التنفيذي رقم: 156/08.

تشترط القوائم المالية المعدة وفق هذه الفرضية أن تسجل العمليات والأحداث دون انتظار وقت التسديدأو القبض النقدي.

مع مراعاة الأحكام النوعية المتعلقة بالوحدات الصغيرة وتتم محاسبة آثار المبادلات وغيرها من الأحداث على أساس الحقوق المثبتة عند حدوث المبادلات أو الأحداث وليس عند تدخل التدفقات النقدية الموافقة، والتي تعرض في البيانات المالية الخاصة بالسنوات المالية التي تلحق يها. [2]

2. **إستمرارية الإستغلال:** *Continuité d'exploitation*

نصت عليها المادة: 06 من المرسوم التنفيذي رقم:156/08

1 – وزارة المالية، قرار مؤرخ في: 26جويلية 2008، **المحدد لأسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والنشاط المطبق على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة المتضمن النظام المحاسبي المالي**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد19 ،2009، الجزائر ، المادة2، ص91.

2 – سعيدة عيساوي، **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على شركات التامين**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات ماستر في العلوم التجارية، دراسات غير منشورة، تخصص دراسات محاسبية وجباية معمقة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012/2011، ص04.

يتم إعداد القوائم المالية إنطلاقا من فرضيتين، الأولى أن النشاط يعتبر مستمرا والثانية المؤسسة لا تنوي إيقاف النشاط أو تخفيضه بصفة معتبرة خلال المستقبل المنظور.

ثانيا: مبادئ النظام المحاسبي المالي

تبنى النظام المحاسبي المالي ضمنيا مختلف المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وهي: [1]

1. **مبدأ إستمرارية النشاط:***Going Concern*

يجرى إعداد القوائم المالية بالإفتراض أن المنشأة مستمرة وستبقى عاملة في المستقبل المنظوروعليه يفترض أنه ليس لدى المنشأة النية أو الحاجة للتصفية أو لتقليص حجم عملياتها بشكل هام، ولكن إن وجدت هذه النية أو الحاجة فإن القوائم المالية يجب أن تعدد إلى أساس مختلف في مثل هذه الحالة المؤسسة معبرة بالإفصاح عن ذلك.

2. **مبدأ الدورة المحاسبية:***Periodicity*

نصت عليها المادة: 38 من المرسوم التنفيذي رقم: 156/08 وعادة ما تكون الدورة المحاسبية سنة حيث تبدأ في: 01/01 وتنتهي في: 31/12 كما يمكن للمنشأة أن تضع تاريخ لإدخال دورتها المحاسبية مخالف لتاريخ: 31/12 إذا كان نشاطها مقيد بدورة إستغلال مختلفة للسنة المدينة، وفي الحالات الإستثنائية يمكن أن تكون الدورة المحاسبية أقل أو أكثر من 12 شهرا.

3. **مبدأ إستقلالية الدورات:***Independence des exercises*

ولقد نصت عليه المادة: 12 من المرسوم التنفيذي رقم: 156/08.

إن تحديد نتيجة كل دورة محاسبية تكون مستقلة عن الدورة السابقة واللاحقة لها، حيث يساعد هذا المبدأ على تحميل الأحداث والعمليات الخاصة لهذه الدورة فقط.

4. **مبدأ الوحدة النقدية (ثبات وحدة النقود):** *L'unité monétaire*

نصت عليها المادة: 12 من القانون رقم: 11/07 والمادة: 10 من المرسوم التنفيذي رقم: 156/08.

يعتبر المحاسبون أن النقود وحدة قياس نمطية ملائمة لتحديد وتقرير تأثير العمليات المختلفة وإلا كان يمكن

1 – رفيق يوسفي، **النظام المحاسبي المالي بين الاستجابة للمعايير الدولية ومتطلبات التطبيق**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير محاسبة وتدقيق، دراسات غير منشورة، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2012/2011، ص4.

التعبير عن المعلومات بصورة نقدية، ما أن إلا يصدر في الميزانية والقوائم الأخرى أن لابد يكون قابلا للقياس النقدي[1].

رغم الإنتقادات الموجهة لهذا المبدأ باعتماده التقييم على أساس القيمة الإسمية للنقود دون الأخذ بعين الإعتبار التغيرات في قدرتها الشرائية، وكذلك إهماله لكل الأحداث والعلاقات التي قد تجري خارج مجال السلع والخدمات مثل العلاقات الإجتماعية والإنسانية وتجارة المقايضة، إلا أن النقود مازالت وحدة القياس الوحيدة في مجال المحاسبة.[2]

5. مبدأ إستمرارية الطرق: *Permanence des méthodes*

نصت عليه المادة:05 من المرسوم التنفيذي رقم: 156/08

يعتمد هذا المبدأ على الحفاظ على الطرق المحاسبية (المداومة) بحيث يتم إستعمال نفس طرق التقييم المحاسبي خلال الدورات المحاسبية.[3]

6. مبدأ عدم المساس بالميزانية الافتتاحية: *Intangibilité du bilan d'ouverture*

نصت عليه المادة: 17 من الرسوم التنفيذي رقم: 156/08.

يعني هذا المبدأ مراعاة إستقلالية الدورات المالية من خلال إحترام الدورة المالية المقفلة، وعدم المساس بالحسابات الإفتتاحية للسنة المالية الحالية لمخالفة هذا لمصداقية المحاسبة.[4]

7. مبدأ الصورة الصادقة: *Image fidèle*

نصت عليه المادة رقم:03 من القانون رقم: 11/07.

الفقرة 33 من الإطار المفاهيمي تبين بأنه حتى تكون المعلومات ذات مصداقية يجب أن تمثل بصدق الصفقات والأحداث الأخرى التي يرغب في تقديمها أو التي يفترض منطقيا أن تقدم وعليه فان القوائم المالية يجب أن تقدم تمثيل صادق للحالة المالية للوحدة، وكفاءتها المالية وكذا تدفقات خزينة الوحدة. فتطبيق المعايير المحاسبية المرفقة بملاحق للمعلومات التكميلية تؤدي في أغلب الأحيان إلى إنتاج قوائم مالية تعطي صورة صادقة وتزداد أهمية التمثيل الصادق اتجاه الأحداث المحتملة الحدوث والتي تتطلب تكوين مخصصات مناسبة لحجم التمثيل الصادق للواقع بمعنى أن عناصر القوائم المالية لما تظهر بقيم حقيقية، فان مخصصات الاهتلاكات مثلا تكون

1 – وصفي أبو الفتاح المكارم، **دراسات متقدمة مجال في المحاسبة المالية**، الدار المالية الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002، ص3.

2– رفيق يوسفي، **مرجع سبق ذكره**، ص4.

3 – شعيب شنوف، **محا سبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الاول**، مكتبة الشركة الجزائرية، بودواد، الجزائر،2008. ص3.

4 – لخضر علاوي، **نظام المحاسبة المالية– سير الحسابات وتطبيقها**، متيجة للطباعة، براقي، الجزائر،2010، ص14.

دقيقـــــــة.[1]

8. مبدأ الأهمية النسبية:*Importance relative*

نصت عليه المادة:11 من الرسوم التنفيذي رقم: 156/08

إن هذا المبدأ يشكل حدا لشمولية المعلومات المحاسبية فإن الأهمية النسبية لمعلومة يتم إعدادها عندما يكون تركها أو عدم دقتها قد يؤثر على القرارات الإقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي البيانات المالية، لذا يجب أن تبرز القوائم المالية كل معلومة مهمة يمكن أن تؤثر على حكم مستعمليها تجاه المؤسسة، غير أنه لا يجوزجمع المبالغ غير المعتبرة مع المبالغ الخاصة بعناصر مماثلة لها من حيث الوظيفة أو الطبيعة.[2]

9. مبدأ الحيطة والحذر:*Principe de prudence*

نصت عليه المادة: 14 من المرسوم التنفيذي رقم: 156/08

يجب أن تستجيب المحاسبة لمبدأ الحيطة الذي يؤدي إلى تقدير معقول للوقائع في ظروف الشك قصد تفادي خطر تحول شكوك موجودة إلى المستقبل من شأنها أن تثقل بالديون ممتلكات المؤسسة أو نتائجها، لكن تطبيق هذا المبدأ يجب ألا يؤدي إلى تكوين إحتياطات خفية أو مؤونات مبالغ فيها.[3]

10. مبدأ عدم المقاصة: *Principe de non compensation*

نصت عليه المادة: 15 من القانون رقم: 11/07

لا يمكن إجراء أي مقاصة بين عناصر الأصول والخصوم في الميزانية أو بين عناصر الإيرادات والأعباء في حساب النتيجة، والهدف من هذا المبدأ هو منع فقدان المعلومة المالية لقيمتها، خاصة في حالة الإفلاس غير أنه يمكن إجراء هذه المقاصة على أسس قانونية أو تعاقدية، أو إذا كان من المقرر أصلا تحقيق عناصر هذه الأصول والخصوم والأعباء والإيرادات بالتتابع أو على أساس صاف.

11. مبدأ التكلفة التاريخية:*Coût historique*

نصت عليه المادة:16 من المرسوم التنفيذي رقم: 156/08

تسجل في المحاسبة عناصر الأصول والخصوم والإيرادات والأعباء وتعرض في القوائم المالية بتكلفتها التاريخية

1 – عبد الكريم شناي، **تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية**، رالة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2009/2008، ص ص 30-31.

2 – هوام جمعة، **المحاسبة المعمقة وفقا للنظام المحاسبي المالي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية، الطبعة الثانية**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، لجزائر، 2011، ص35.

3 – بورنان إبراهيم، مخلوف الطاهر، **النظام المحاسبي المالي بين المبادئ المحاسبية ومعايير المحاسبة الدولية**، مداخلة في الملتقى الدولي **حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية**، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2009، ص5.

على أساس قيمتها عند تاريخ معاينتها دون الأخذ في الحسبان آثار تغيرات الأسعار أو تغيرات القدرة الشرائية للعملة. بخلاف فإنه يمكن تعويض التكلفة التاريخية وتقييم الأصول والخصوم بالقيمة الحقيقية (القيمة العادلة) وفي حالات خاصة، مثل الأدوات المالية والأصول البيولوجية. لكن هذا المبدأ لقي العديد من الإنتقادات من طرف الكتاب والمحاسبين، وتزداد حدة هذه الإنتقادات في حالة الإرتفاع في مستويات التضخم.

12. **مبدأ أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني:** *La prééminence de la réalité économique sur la forme juridique*

نصت عليه المادة: 06 من القانون رقم: 11/07

يعتبر هذا المبدأ جديد في الجزائر، بحيث ينبغي التعامل مع الأحداث الإقتصادية حسب الواقع المالي وليس حسب الظاهر القانوني، وإظهار الكشوف المالية لكل الأصول المراقبة من قبل المؤسسة حتى ولو لم تكن مالكة لها قانونا. [1]

هي قواعد عرفية تطورت مع الزمن، شانها في ذبك شان المحاسبة مما ادى الى رفض بعضها وظهور اخرى جديدة وهي تقترح في الاصل من طرف المختصين (خبراء، هيئات) ويتفق عليها مع مستعملي القوائم المالية وممثلي مختلف الانشطة الاقتصادية وتتصف هذه المبادئ بالقوة القانونية حيث ان البيانات المحاسبية المقدمة من طرف المؤسسة (جداول، قوائم مالية...الخ) لن تحضى بالقبول الا إذا ثبت تطبيق هذه المبادئ عليها.

المطلب الثالث: الحسابات الخاصة بمخرجات النظام المحاسبي المالي s.c.f.

اولا: حسابات التسيير

ويقصد بحسابات التسيير تلك الحسابات التي تدل على القيمة الحقيقية للعمليات المالية التي تقوم بها المؤسسة خلال دورة محاسبية معينة من شأنها تحديد العملية الاستغلالية البحتة، وبالتالي حساب نتيجة الدورة، وتشتمل على حسابات الصنفين السادس المتمثل بالأعباءوالسابع المتمثل بالإيرادات. وترتب حسابات الصنفين السادس والسابع حسب الطبيعة، ويتم التمييز فيها بين عمليات الاستغلال (لعمليات العادية) وعمليات خارج الاستغلال (العمليات الاستثنائية).[2]

1 - عبد الرحمان عطية، **المحاسبة العامة وفق النظام االمحاسبي المالي**، دار جيطلي للنشر، برج بوعريريج، الجزائر، 2009، ص7.

2 - عاشور كتوش، **المحاسبة العامة أصول ومبادئ وفقا المخطط المحاسبي الوطني**. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2003، ص 154.

ثانيا: حسابات النتائج

وتستعمل عادة في آخر السنة، ويتحصل عليها بإجراء الفرق بين المنتجات والتكاليف، ويستطيع المحاسب إعداد حسابات النتائج لتحديد نتيجة الدورة (النتيجة الصافية) التي يتحصل عليها بعد المرور بنتائج جزئية ضرورية للتسيير.

ثالثا: الوثائق المالية الختامية

يفـــرض المخطط المحاسبي الوطني على كل مؤسسة اقتصادية أن تحضر في نهاية كل دورة ماليـــة مجموعة من الوثائق الحسابية سبعة عشر (17) وثيقة، والتي تعبر عن وضعيتها المالية خلال تلك الدورة وتصنف هذه الوثائق إلى مجموعتين:[1]

أ- الوثائق الشاملة:

تتمثل هذه الوثائق في الميزانية، جدول حسابات النتائج وجدول حركات عناصر الذمة:

- **الجدول رقم (01) الميزانية:** هي الصورة الفوتوغرافية لوضعية المؤسسة في لحظة معينة وهي موضوع بعثنا

- **الجدول رقم (02) جدول حسابات النتائج:** هو جدول تحليلي يجمع بين حسابات التسيير من أعباء وإيرادات وبمقارنة مرحلية لحسابات الأعباء بحسابات الإيرادات التي تسايرها نحصل على نتائج جزئية (الهامش الإجمالي القيمة المضافة، نتيجة الاستغلال، النتيجة خارج الاستغلال) إلى أن نحصل على النتيجة الصافية.

-**الجدول رقم03 جدول حركات عناصر الذمة) :** يظهر هذا الجدول جليا التغيرات التي طرأت على كل عنصر من عناصر الذمة المالية للمؤسسة (كل حساب من الحسابات الرئيسية للأصول والخصوم)، وذلك بإظهار رصيد أول المدة لكل حساب والحركات التي تعرض لها خلال الدورة ليحصل في الأخير على رصيد نهاية المـــــــدة.

ب- الوثائق الملحقة:

تضم هذه الوثائق أربعة عشر (14) وثيقة ملحقة تكمل الوثائق الشاملة، وتقدم شرحا مفصلا لهذه الوثائق وتمنح مستعمليها التفاصيل اللازمة ويسهل فهم محتوياها كما يجب أن تكون الوثائق والجداول المذكورة أعلاه محضرة حسب الأشكال والنماذج المقترحة من طرف المخطط المحاسبي الوطني.

المطلب الرابع: اهمية واهداف النظام المحاسبي المالي scf وتحدياته

1 – محمد بوتين، **المحاسبة العامة للمؤسسة**. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999،ص ص 42-46.

اولا: الاهميـــــــة:

يكتسي النظام المحاسبي المالي أهمية بالغة كونه يستجيب لمختلف إحتياجات المهنيين والمستثمرين، كما انه يشكل خطوة هامة في تطبيق المعايير المحاسبة الدولية في إطار التوحيد المحاسبي العالمي والذي يهدف الـــــى:

- ❖ تبسيط قراءة القوائم المالية بلغة محاسبية موحدة.
- ❖ فرض رقابة على الشركات التابعة واالفروع للشركة الام.
- ❖ تقليص التكاليف الناتجة عن عملية ترجمة او تحويل القوائم المالية من النظام المحاسبي للبلد الذي تعمل به الشركات التابعة والفروع الى النظام المحاسبي للشركة الام.

وتكمن أهمية النظام المحاسبي المالي فيما يلي:

1. يساهم في تحسين تسيير المؤسسة من خلال فهم أفضل للمعلومات التي تشكل أساس لاتخاذ القرار وتحسين اتصالها مع مختلف الأطراف المهتمة بالمعلومة المالية.
2. يضمن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية المتعامل بها دوليا، مما يدعم شفافية الحسابات، وتكريس الثقة في الوضعية المالية للمؤسسة.
3. انسجام النظام المحاسبي المالي المطبق في الجزائر مع الأنظمة المحاسبية العالمية[1].
4. توضيح المبادئ المحاسبية الواجب مراعاتها عند التسجيل المحاسبي والتقييم وكذا إعداد القوائم المالية، مما يقلص من حالات التلاعبات.
5. يستجيب لاحتياجات المستثمرين الحالية والمستقبلية، كما أنه يسمح بإجراء المقارنة.
6. يسمح بالتحكم في التكاليف مما يشجع الاستثمار ويدعم القدرة التنافسية للمؤسسة.
7. يسهل عملية مراقبة الحسابات التي ترتكز على مبادئ محددة بوضوح.
8. يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لاستجابته لاحتياجات المستثمرين الأجانب.
9. تحسين تسيير القروض من طرف البنوك من خلال توفير وضعية مالية وافية من قبل المؤسسة.
10. يؤدي إلى زيادة ثقة المساهمين بحيث يسمح لهم بمتابعة أموالهم في المؤسسة.

1 – محمد عجلة، بوحفص الرواني، مصطفى بالنوى، **ارتباطات الإبداع المحاسبي بالنظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية – راى وأبعاد** – ورقة بحث في الملتقى الدولي حول: **دور المحاسبة الدولية في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات، جامعة قاصدي مرباح ورقلة**، يومي 24-25 نوفمبر 2014 ص 707.

11.يسمح للمؤسسات الصغيرة بتطبيق محاسبة مالية مبسطة.

12.يعتمد على القيمة العادلة في تقييم أصول المؤسسة بالإضافة إلى التكلفة التاريخية المعتمدة في المخط المحاسبي الوطني، مما يسمح بتوفير معلومات مالية تعكس الواقع.

13.تقديم صورة وافية عن الوضعية المالية للمؤسسة من خلال استحداث قوائم مالية جديدة، تتمثل في قائمتي سيولة الخزينة وتغير الأموال الخاصة، بالإضافة إلى جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة[1].

ثانيا: الاهـــــــداف

هناك العديد من الأهداف المرجو تحقيقها من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي، ويمكن تلخيصها في النقـــاط التاليـــة:[2]

1. اعطاء صورة صادقة وحقيقية للوظعية المالية، الاداء والتغييرات في الوضعية المالية للمؤسسات.
2. جعل القوائم المالية للمؤسسات قابلة للمقارنة للمؤسسة نفسها عبر الزمن، اوبين عدة مؤسسات تمارس نفس النشاط اوفي نفس القطاع داخل الوطن وخارجه، اي في الدول التي تطبق معايير المحاسبة الدولية.
3. نشر معلومات وافية صحيحة وموثوق بها وتتمتع بشفافية أكبر، تؤدي الى زيادة ثقة المستثمرين فيها، وتسمح لهم بمتابعة بمتابعة اموالهم في المؤسسات، وتساعد في فهم أفضل للمعلومات التي تشكل اساسا لاتخاذ القرارات من طرف المستعملين.
4. عرض القوائم المالية وفق مستلزمات المعايير الدولية، وتكييفها بما يتلائم مع متطلبات المستثمرين والمقرضين، وذلك بالتحديد الدقيق لاهداف القوائم المالية.
5. تقييم عناصر الميزانية وفق مبدا " الصورة الوفية والعادلة".[3]
6. يساعد في فهم أحسن لاتخاذ القرارات وتسيير المخاطر لكل الفاعلين في السوق[4].

---

1 – محمد عجلة، **من المخط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي**، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي حول: **الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية**، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، يومي 13- 15 أكتوبر 2009، ص8.

2 – نوال صبايحي، **الافصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية وأثره على جودة المعلومة**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 3، الجزائر،2011، ص133.

3 – جمال لعشيشي، **محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي الجديد**، ص12

4 – ايت محمد مراد، ابحري سفيان، **النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر– تحديات واهداف** – بحث مقدم الى الملتقى الدولي حول: **الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية**، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، 13-15 اكتوبر 2009، ص7.

7. المساعدة على نمو مردودية المؤسسات من خلال تمكينها من معرفة أحسن الاليات الاقتصادية والمحاسبية التي تشترط نوعية وكفاءة التسيير.[1]
8. تعريف الإطار المفاهيمي بمافيه مجال التطبيق، مستخدمي البيانات المالية، طبيعة واهداف القوائم المالية، مبادئ المحاسبة والاتفاقيات القاعدية...الخ[2]
9. تخدم ترقية وتعليم المحاسبة والتسيير، على اسس مشتركة وكذلك لتكوين المهنيين المختصين الاحرار او الاجراء تحت ضمان كبير لحركية الشغل في الوظائف المحاسبية.

ثالثا: التحديـــــــات

تحديات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية على الرغم من وجود العديد من مزايا تطبيق النظام محاسبي المالي على العمل المحاسبي وعلى المستخدمين للقوائم المالية، من حيث تقديم معلومات تتميز بدرجة عالية من الجودة والشفافية وإعطاء صورة صادقة عن وضعية المؤسسة وأدائها المالي، إلا أن ذلك لا يمنع من وجود عوائق وتحديات لتطبيق مفاهيم ومبادئ هذا النظام في المؤسسات الجزائرية، ذلك أن الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد أُستخلص من الإطار المفاهيمي لمعايير المحاسبة الدولية الذي أُ عد أساسا ليتلاءم مع البيئة الاقتصادية للدول المتقدمة التي تتميز بضخامة مؤسساتها الاقتصادية التي تنتشر فروعها في مناطق متعددة من العالم ممثلة في الشركات المتعددة الجنسيات التي تعتمد على الأسواق المالية الدولية في تمويل أعمالها، على عكس البيئة الاقتصادية للدول النامية التي تتميز بانتشار كبير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعتمد على التمويل الذاتي أو القروض البنكية، ومن هنا تبرز تحديات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

☒ تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة النسبة الأكبر في تركيبة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مما ينعكس على شكل الهياكل التنظيمية والقدرات الإدارية والأنظمة المحاسبية، الأمر الذي يؤثر سلبا على إمكانية تطبيق مفاهيم النظام المحاسبي المالي بصفة عامة.

1 – زكية محلوس، سعاد وردة، **الاثار الايجابية من تطبيق النظام المحاسبي المالي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مداخلة في الملتقى الوطني حول: **واقع وافاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، جامعة الوادي، يومي 5-6 ماي 2013، ص10.

2 – حواس صالح، **التوجيه الجديد نحو معايير الابلاغ المالي وأثره على مهنة التدقيق**، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2007-2008، ص138.

- عدم التحديد الدقيق للاختصاصات الوظيفية في الهيكل التنظيمي للمؤسسات، وشكلية اجتماعات مجلس الإدارة والجمعيات العامة (خاصة في المؤسسات الفردية العائلية) يوجد تأثيرا شديدا على متطلبات ترشيد القرارات الإدارية ومفهوم انفصال الملكية عن الإدارة، الشيء الذي يؤثر مباشرة على الأنظمة المحاسبية لهذه المؤسسات ونوعية مخرجاتها.
- انخفاض الوعي الضريبي لدى الكثير من مالكي المؤسسات، وعدم الاعتقاد الكامل بضرورة سداد كامل التزاماتهم الضريبية وفق دخولهم الحقيقة التي من المفروض أن تظهرها القوائم المالية المعدة وفق مفاهيم النظام المحاسبي المالي، هذا في ظل الارتباط الكبير للمحاسبة بالنظام الجبائي القائم.
- ضعف مستوى تأهيل المحاسبين العاملين في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، واهتمامهم بالجانب القانوني والجبائي للمحاسبة على حساب البعد الاقتصادي والإعلامي لها.
- ضعف مستوى التعليم والوعي المحاسبيين لدى مستخدمي القوائم المالية، مما يؤثرفي مستوى فهم المعلومات المحاسبية المعدة وفقا للنظام المحاسبي المالي لدى متخذي القرارات سواء كانوا داخل المؤسسة أو خارجها.
- الدور الضعيف الذي تقوم به المراجعة الداخلية في أغلب المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، ومحدودية دور المراجعة الخارجية في التقرير عن مدى تعبير المعلومات المكونة للقوائم المالية عن الوقائع الاقتصادية.[1]
- النظام المحاسبي المالي هو نظام يهدف إلى تحقيق المصداقية والشفافية في مختلف الكشوف والقوائم المالية وهو تطبيق من تطبيقات الحكم الراشد أو ما يصطلح عليه بحوكمة الشركات، وهذا صعب تطبيقه في البيئة الاقتصادية والمؤسساتية الجزائرية بسبب عدة اعتبارات وسلوكيات متراكمة.[2]
- نقص الخبرة في مجال المعايير الدولية بشكل عام، ذلك ما يستدعي ضرورة تكوين العاملين وتأهيلهم، ولا يقتصر ذلك على العاملين في قسم المحاسبة فقط وإنما كافة المشاركين في إنتاج المعلومة المالية واستخدامها.[3]

1 - الطيب داودي وآخرون، **صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في ظل واقع البيئة الاقتصادية الجزائرية**، الملتقى الوطني حول **آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، جامعة الوادي، يومي 05-06 ماي2013 ص ص9-10.

2 - سمية دربال وأم الخير دشاش، **متطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في البيئة الجزائرية**، الملتقى الوطني حول **آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، جامعة الوادي، يومي 05-06/ماي 2013، ص12.

3 – سعاد بورويسة، **أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في المؤسسات الاقتصادية** "دراسة حالة عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية قسنطينة"، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة،2010/2009، ص188.

☒ عدم وجود أسواق مالية تتميز بالكفاءة والفعالية لتطوير العمل المحاسبي الدولي لتسهيل عملية تقييم الأسهم والسندات ومشتقاتها وفقا لطرق التقييم الحديثة، مما يستوجب الاعتماد على النظام المحاسبي المالي للقيام بإصلاحات معمقة على النظام المالي الجزائري.

المطلب الخامس: قواعد اعداد وتقديم القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي scf

تعد القوائم المالية من مخرجات النظام المحاسبي لأي مؤسسة، وهي وسيلة أساسية لتوصيل المعلومات إلى مستخدميها وحتى تكون هذه القوائم مفهومة وواضحة لكل الأطررا المستخدمة هاا لابد أن تعد وفق مبادئ وأسس متعار عليها دوليا، كذلك يجب على المؤسسات أيضا الإفصاح عن المعلومات التي تحتويها القوائم المالية، حتى تكون أكثر فائدة للمستخدمين والأطررا المعنية. سنتناول في هذا الفصل "القوائم المالية والإفصاح حسب المعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي" القوائم المالية المحاسبية الدولية المتعلقة بها وكذا محتوياتها وأهم المعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي.

المطلب السادس: الميزانية المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي

المؤسسة هي حقيقة قانونية مستقلة، تتمتع بشخصية خاصة، لها ذمتها الماليةالمستقلة عن المالك. تقوم بإجراء جرد سنوي لذمتها المالية من أجل إعلام الآخرين: الملاك، الموردين، البنوك، عن الوضعية المالية للوحدة، مما يمكنهم من تقييم الوضع المالي للوحدة وبصفة خاصة درجة سيولتها ودرجة مرونة الهيكل المالي، واحتمالات المستقبل ودرجة المخاطرة، وإجراء المقارنات بين الوحدات المحاسبية المختلفة وحساب معدل العائدعلى الاستثمار.[1]

اولا: مفهومهـــــــا

حسب المادة: 33 من القانون رقم: 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي فانه" تحدد الميزانية بصفة منفصلة عناصر الاصول وعناصر الخصوم، ويبرز عرض الاصول والخصوم داخل الميزانية الفصل بين العناصر الجارية والعناصر الغير جارية، حيث ان الاصول ترتب حسب درجة سيولتها اما الخصول حسب

1 - عباس مهدي الشيرازي، نظرية **المحاسبة**. ذات السراسل للطباعة والنشر والتوزيع الكويت،1990، ص 2017.

درجة استحقاقها بالاضافة الى مبدا السنوية في التفرقة بين العناصر المتداولة وغير المتداولة."[1]

هي مرآة تعكس الوضع المالي للمؤسسة في لحظة معينة من خلال ما تم تحويه من أصول وخصوم، وبتعبير آخر فإن الميزانية العامة ما هي إلا صورة فوتوغرافية للأوضاع المالية في لحظة معينة.[2]

وبعبارة مختصرة الميزانية هي جرد لعناصر ذمة المؤسسة.[3]

الوثيقة التي تبين الوضعية المالية للمؤسسة في لحظة ما تدعى الميزانية[4].

كما تعرف الميزانية على أنها كشف تقوم به في وقت معين يمثل نهاية دورة استغلال فقد تكون في نهاية كل شهر، أو في نهاية كل فصل أو نهاية كل سنة، لمجموع ما تملكه من أموال في شكل أصول ولكل ما عليها من أموال في شكل خصوم والفرق بينهما يمثل النتيجة الصافية للدورة سواء إنكانت ربح أو خسارة [5].

ويطلق عليها أيضا قائمة المكز المالي، حيث عرفت على أنما: صورة لوضعية المؤسسة في وقت ما، أي أنها تظهر ذمة المؤسسة في جدول مكون من قسمين قسم به عناصر الأصول والآخر به عناصر الخصوم، كما يقصد بقائمة المكز المالي مالدى المؤسسة من ممتلكات أو موجودات في لحظة زمنية معينة[6].

وقد نص المعيار الدولي رقم 01 على المعلومات التي يجب أن تعرض في الميزانية العامة وكحد أدنى ما يلي: الأملاك والمصانع والمعدات، التثبيتات غير ملموسة، الاستثمارات، المخزونات، الالتزامات. أما الغرض من إعداد الميزانية هو العرض المالي للمؤسسة (أي قيم الأصول، الخصوم، حقوق الملكية) في لحظة زمنية معينة.

ثانيا: الـــنقاط الـــهامة[7].

المؤسسة لها الاختيار بين أن تبين العناصر الجارية والعناصر غير الجارية أو إظهار الأصول والخصوم حسب درجة سيولتها، فإعداد الميزانية يتطلب إظهار الأصول الجارية التي يمكن للمؤسسة بيعها أو استهلاكها في إطار دورة الاستغلال، وكذا الأصول التي تم اقتناؤها بغرض المتاجرة بها في المدى القصير، بالإضافة إلى الخزينة التي تتمتع بسيولة عالية يعني غير مجمدة أو مودعة لأجل طويل. أما الأصول غير الجارية تتمثل في الأصول الثابتة العينية والمعنوية والمالية في المقابل الخصوم الجارية تتمثل في الالتزامات الواجب على

1 – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19، الصادرة بتاريخ: 25 مارس 2009.

2 – حمزة محمود الزبيدي، الادارة المالية المتقدمة، عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2004، ص 174.

3- ABDELLAH BOGHABA, COMPTABILITÉ GÉNÉRALE APPROFONDIE, ALGER: BERTI EDITIONS, 1998,P. 15

4 – شناي عبد الكريم، **مرجع سبق ذكره**، ص44.

5 - مبارك لسلوس ، **التسيير المالي** الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الثانية ، 2012 ،ص 17.

6 – محمد مطر، **مبادئ المحاسبة المالية: مشاكل الاعتراف والقياس والإفصاح**، الطبعة الرابعة، الجزء الثاني، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن 2007 ، ص317.

7 – شناي عبد الكريم، **مرجع سبق ذكره**. ص45.

المؤسسة أن تدفعها خلال دورة الاستغلال، أما الخصوم طويلة الأجل فإنها تصنف ضمن الخصوم غير الجارية.

هذا التصنيف يعتبر إلزامي إلا إذا كان توضيح الأصول والخصوم حسب السيولة يؤدي إلى الصدق والموضوعية.

-الميزانية يمكن إظهارها إما في شكل قائمة أو في شكل جدول. (الفقرة 53من المعيار IAS1 تقديم القوائم المالية).

ثانيا: مكونات الميزانية المحاسبية وتصنيف عناصرها

1- الاصـــــــول: *Assets*

الإطار المفاهيمي يعرف الأصول بأنها: " الأشياء ذات القيمة المملوكة للمنشأة، تضمن تحقيق منافع مستقبلية محتملة، تتحكم فيها المؤسسة أو تحصل عليها نتيجة لمعاملات أو أحداث سابقة.[1]

طبقا لهذا التعريف نجد ثلاث خصائص رئيسية يجب توافرها في الأصول:

- وجود منافع اقتصادية مستقبلية، أي أن يكون للأصل القدرة على تزويد الوحدة بالمنفعة خلق تدفقات نقدية موجبة في المستقبل.
- قدرة المؤسسة على التحكم في هذه المنافع، بحيث تستطيع الحصول على ما تريد من الخدمات لنفسها أو تمكين الغير منها.
- أن يكون هذا التحكم في المنافع قد نتج عن أحداث أو عمليات وقعت في الماضي.[2]

والأصل يرتب كأصل جاري لما يكون في استطاعة المؤسسة تحقيق الأصل، بيعه أو استهلاكه في إطار دورة الاستغلال العادية للوحدة أو لما يكون الأصل من عناصر الخزينة أو ما يعادل الخزينة، بغرض إيضاح درجة السيولة وتشمـــــــل:

- النقديـــــــــة.
- الأوراق المالية القابلة للتداول، والتي تقيم على أساس تكلفة السوق.
- حسابات المدينون والذين يتم تقيمهم بالمقدار المتوقع تحصيله.
- المخزون المقيم بقيمة السوق الأقل.

1 – طارق عبد العالي حماد(2005) : **التقارير المالية**، الدار الجامعية. ص. 112.

2 – عباس مهدي الشيرازي، **مرجع سبق ذكره**، ص.235.

- المصروفات المقدمة سالفا والتي تخص كل النفقات التي تمت فعلا للحصول على منافع خلال دورة الاستغلال.[1]

أما العناصر الأخرى التي يكون تاريخ استحقاقها أكبر من 12 شهر والموجهة للاستعمال المستمر من اجل احتياجات الوحدة يجب أن تظهر ضمن العناصر غير الجارية.

وحسب النظام المحاسبي المالي، تشمل عناصر الأصول الأتي:

❖ **الأصول غير المادية:** وهي الأصول المعنوية التي تبقى لفترة طويلة، وتدر على المالك منافع مستقبلية متوقعة، فهي ضرورية لتشغيل المؤسسة وتضم الشهرة والعلامة التجارية وحق الابتكار، رأس المال التجاري،(IAS 38 مدخل الفقرة 2).

❖ **الأصول المادية:** وهي الأصول المحتفظ بها من قبل المؤسسة إما من أجل استخدامها في الإنتاج أو في شكل لوازم أو السلع أو الخدمات، وإما من أجل إيجارها للغير، أو لاحتياجات إدارية. وهي التي ينتظر أن تستعمل لأكثر من فترة محاسبية (الأراضي، المباني، المعدات...) ، (المعيار IAS 16 مدخل الفقرة 6)

❖ **الأصول المالية:** تعتبر من العناصر الهامة في ميزانية المؤسسة وتشمل:

- المساهمـــــــات.
- الأصـــــول المالية.

❖ **المخزونات:** تشمل كل السلع الموجودة لدى المؤسسة في تاريخ الجرد والتي تستهلك خلال الفترة الموالية والتي لا تزيد مدتها عن السنة (البضائع، المواد واللوازم، والمنتجات نصف المصنعة والتامة الصنع).

❖ **المدينـــــون:** الذين يمثلون المبالغ المستحقة على الغير اتجاه المؤسسة وتشمل:

- أصول الضرائب (تبيين الضرائب المؤجلة) .
- الزبائن والمدينون الآخرون والأصول المماثلة (الأعباء الملاحظة مسبقا) .
- خزينة الأصول والعناصر المماثلة لها، تمثل القيم المتبقية من الموارد بعد تمويل الاستثمارات، المخزون والديون الممنوحة للزبائن، حيث تتوزع بين المبالغ الموضوعة في البنك والصندوق والودائع تحت الطلب والتوظيفات قصيرة الأجل.

1 – دونالد كيسو، جيري ويجانت، تعريب أحمد حامد حجاج وسلطان المحمد السلطان، **المحاسبة المتوسطة، الجزء الأول**، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية،1999، ص228 .

02- **الخـــصـــــــوم** *Liabilities*

تعرف الخصوم على أنها الالتزامات الاقتصادية القائمة عل المنشأة أو أي عناصردائنة مؤجلة لفترات قادمة تم إثباتها وقياسها طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها[1].

طبقا لهذا التعريف يجب أن تتوفر ثلاث خصائص رئيسية في الخصوم:

- يتطلب الالتزام أن تقوم الوحدة بتسوية التزام حالي عن طريق تحويل مستقبلي لأصل ما عند الطلب أو عند حدوث حدث معين أو في تاريخ معيـــن.
- لا يمكن تفـــــادي الالتـــــــزام.
- وقـــــــوع الحدث الملزم للوحدة في الماضي.

وتتمثل الخصـــــوم في:

- **حقوق المـــلكية** :تتمثل في حصة الملاك، والتي تتكون من الرأس المال المدفوع والتغيرات التي تحدث في هذه الحصة نتيجة صافي الدخل وإجراء توزيعات الأرباح، وتزداد حقوق الملكية من خلال استثمارات الملاك وصافي الدخل وتقل من خلال توزيعات الأربـــــــاح.
- **الالـــــتزامات** :هي تضحيات مستقبلية متوقعة بمنافع اقتصادية ناشئة عن التعهدات الحالية لوحدة معينة بنقل أو تحويل أصول أو توفير خدمات لأصول أخرى في المستقبل نتيجة لمعاملات أو أحداث ماضية

ووفقا لمعايير (IAS/IFRS) فالاستحقاق يرتب كالتزام جاري في الحالات التالية:

- الاستحقاق يغلق في دورة الاستغلال العادية للمؤسسة.
- الاستحقاق يجب أن يسدد خلال اثني عشر شهرا بعد تاريخ إقفال السنة المالية كل الاستحقاقات الأخرى يجب ترتيبها كالتزامات غير جارية على أساس أن المؤسسة لن تستطيع تسويتها خلال دورة الاستغلال الجاريـة، مثل الالتزامات الناشئة نتيجة الحصول على الأصول كإصدار السندات والأوراق المالية أو الكمبيالات طويلة الأجل والقروض الإيجازية.

وحسب مشروع النظام المحاسبي المالي تشمل عناصر الخصوم الأتي:

❖ الأموال الخاصة قبل التوزيعات المقررة والمقترحة بعد تاريخ الإقفال، مع ملاحظة الرأس المال المدفوع، الاحتياطات، النتيجة الصافية للفترة والعناصر الأخرى.

---

1 – مصطفى عقاري، **مساهمة علمية لتحسين المخطط الوطني المحاسبي**. أطروحة نيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية جامعة سطيف، 2004، ص.120.

- ❖ الخصوم غير الجارية ذات فائدة.
- ❖ الموردون والدائنون الآخرون.
- ❖ خصوم الضرائب (مع ملاحظة الضرائب المؤجلة) .
- ❖ مؤونات الأعباء والخصوم المماثلة.
- ❖ الخزينة السالبة وما يعادل الخزينة.

بالاضافة الى معلومات أخرى تستوجب إظهارها في الميزانية أو في الملحـــــــــــق:[1]

- توضيح طبيعة ونوع كل من الاحتياطات التي تظهر ضمن الأموال الخاصة.
- حصة الاكثر مناسبة للحسابات الدائنة والحسابات المدين.
- مبالغ للدفع والاستلام:
  - المؤسسة الأم.
  - الـــــــفروع.
  - المؤسسات المساهمة في المجتمع.
  - جهات اخرى مرتبطة (مساهمين، مسيرين).
- في إطار مؤسسات رؤوس الاموال، ومن اجل كل فئة أسهم:
  - عدد الأسهم المرخصة، الصادرة، غير محررة كليا.
  - القيمة الاسمية للأسهم أو الفعل إذا لم تكن الأسهم قيمة اسمية.
  - تطور عدد الأسهم بين بداية ونهاية السنة المالية.
  - عدد الأسهم التي تملكها المؤسسة.
  - فروعها والمؤسسات المشتركة.
  - الأسهم في شكل احتياطات للإصدار في إطار خيارات أو عقود البيع.
  - حقوق وامتيازات وتخفيضات محتملة متعلقة بالأسهم.
  - الحصة التي تزيد مدتها عن السنة فيما يخص المدينون والديون.

مبلغ توزيعات الحصص المقترحة، مبلغ حصص الامتياز غير المدرجة في الحسابات (في السنة المالية مجموع) وصف التزامات مالية أخرى إزاء بعض المساهمين في الدفع أو الاستلام.

1 – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19 , بتاريخ:25 مارس 2009,ص ص 23-24.

ملاحـــظـــــة:

لا يمكن إجراء عملية المقاصة بين أصول وخصوم الميزانية إلا إذا تمت هذه المقاصة على أسس قانونية أو تعاقدية. فتخفيض حسابات المدينين من خلال تكوين مخصصات المؤونات، وتخفيض الاستثمارات من خلال تكوين مخصصات الاهتلاكات لا تمثل إجراء مقاصة بين الأصول والخصوم.

وعليه تتم مقاصة الأصل أو الالتزام المالي والرصيد الصافي يظهر في الميزانية لما تكون الوحدة:

- لها حق قانوني لتنفيذ المقاصة لمبالغ مسجلة محاسبيا.
- ترغب في التخلص من الأصل أو الالتزام المالي وفق قاعدة شفافة، أو تحقيق الأصل وإطفاء الخصم في آن واحد[1] .

والشكل التالي يعتبر نموذج للميزانية الذي يجب على الوحدة أن تنجزه قصد تقديم معلومات مالية تلبي التنظيم المحاسبي المالي الجديد كما في الجدول رقم: (01-11). ص65

ثانيا: اهميتهـــــــــا

تبرز أهمية الميزانية من حيث أنها توفر معلومات عن طبيعة ومقدار الاستثمارات في أصول المؤسسة، والتزامات المؤسسة لدائنيها وحق الملاك على صافي أصول المؤسسة. ومن خلال مساهمتها في عملية التقرير المالي عن طريق توفير أساس لما يلي:

- حســـــــاب معدلات العـــــائد.
- تقييم هيكل رأس المال في المؤسسة.
- تقدير درجة السيولة والمرونة المالية في المؤسسة.

وبالتالي فمن أجل الحكم على درجة المخاطرة التي تتعرض لها المؤسسة وتقدير التدفقات النقدية لها في المستقبل، فإنه يجب تحليل الميزانية وتحديد مدى سيولة المؤسسة ومرونتها المالية[2].

1 – المجلس الوطني للمحاسبة: **مشروع النظام المحاسبي المالي**، موقع للنشر، 2006 ص38.

2 – دونالد كيسو، جيري ويجانت، تعريب أحمد حامد حجاج وسلطان المحمد السلطان، **مرجع سبق ذكره**، ص 224.

ثالثا: المعلومات التي يجب الافصاح عنها.

فرض النظام المحاسبي المالي عرض عناصر محددة كحد أدنى يجب إدراجها في الميزانية وهي:[1]

☒ **الأصـــــــــول:**

- التثبيتات غير المادية.
- التثبيتات المادية.
- الاهتلاكـــــــات.
- المساهمـــــــات.
- الأصـــول المالية.
- المخزونـــــــات.
- أصول الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة) .
- الزبائن، والمدينين الآخرين والأصول الأخرى المماثلة (أعباء مثبتة مسبقا) .
- خزينة الأموال الإيجابية ومعادلات الخزينة الإيجابية.

☒ **الخصـــــــــوم:**

- رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة أو المقترحة عقب تاريخ الإقفال، مع تمييز رأس المال الصادر (في حالة مؤسسات) والاحتياطات والنتيجة الصافية للسنة المالية والعناصر الأخرى.
- الخصوم غير الجارية التي تتضمن فائدة.
- الموردون والدائنون الآخرون.
- خصوم الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة) .
- المرصودات للأعباء وللخصوم المماثلة (منتوجات مثبتة مسبقا) .
- خزينة الأموال السلبية ومعادلات الخزينة السلبية.

بالإضافة إلى معلومات أخرى تظهر في الميزانية أو في الملحق: [2]

- وصف طبيعة وموضوع كل احتياط من الاحتياطات.

---

1 – القرار المؤرخ في 23رجب 1429الموافق لـ 26يوليو سنة 2008المتضمن **قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. العدد19، المادة رقم 220ص23.

2 – **نفس المرجع، المادة** رقم، 220 ص ص 23–24.

- حصة لأكثر من سنة للحسابات الدائنة والحسابات المدينة.
- مبالغ للدفع والاستلام.
- المؤسسة الأم.
- الفـــــــــروع.
- المؤسسات المساهمة في المجمع.
- جهات أخرى مرتبطة (مساهمين، مسيرين.....) .
- في إطار مؤسسات رؤوس الأموال، ومن أجل كل فئة أسهم.
- عدد الأسهم المرخصة، الصادرة، غير محررة كليا.
- القيمة الاسمية للأسهم أو الفعل إذا لم تكن للأسهم قيمة اسمية.
- تطور عدد الأسهم بين بداية ونهاية السنة المالية.
- عدد الأسهم التي تملكها المؤسسة، فروعها والمؤسسات المشتركة،
- الأسهم في شكل احتياطات للإصدار في إطار خيارات أو عقود البيع.
- حقوق وامتيازات وتخفيضات محتملة متعلقة بالأسهم.

مبلغ توزيعات الحصص المقترحة، مبلغ حصص الامتياز غير المدرجة في الحسابات (في السنة المالية وفي المجموع)، وصف التزامات مالية أخرى إزاء بعض المساهمين في الدفع أو الاستلام.

عرض الميزانية المحاسبية:

يتم تبويب حسابات الميزانية وفقا للنظام المحاسبي المالي ضمن ثلاث مجموعات رئيسية. حيث تتضمن البنود المختلفة ضمن: الأصول الخصوم والأموال الخاصة. ويتم تنظيم الأصول والخصوم في الميزانية ضمن عناصر جارية وعناصر غير جارية وفقا لشروط أبرزها معيار المدة الزمينة ويتم ترتيبها وفق البنية الهيكلية التاليـــــــة:

الجدول رقم:(01-03) محتوى الميزانية المحاسبية **(الأصول)** السنة المالية المقفلة في: 12/31/ N

الاصـــــــــول	اجمالي N	اهتلاكات وارصدة N
الأصول المثبتة (غير جارية)	207	
فارق الشراء	20(خارج207)	
التثبيتات الغير المادية (المعنوية)	22/21(خارج222)	2807-2907
التثبيتات المالية	23	280 (خارج 2807)
التثبيتات الجاري إنجازها		290 (خارج 2907)
التثبيتات المالية		292/291/282/281
السندات الموضوعة موضوع معادلة المؤسسات المشاركة	265	293
المساعمات الأخرى والحسابات الدائنة الملحقة بها	26 (خارج 265،269)	
السندات الأخرى المثبتة	273/272/271	
القروض والأصول الأخرى الغير جارية	276/275/274	
ضرائب مؤجلة على الاصول		
مجموع الأصول الغير جارية		
الأصول الجارية		
المخزونات الجاري إنجازها	30الى 38	39
الحساب الدائنة – الاستخدامات المماثلة		
الزبائن	41 (خارج 419)	491
المدينون الاخرون	409 مدين	
	44/43/42	
	(خارج 444 الى 448)	
	489/486/46/45	
الضرائب وماشابهها	447/445/444	
الأصول الجارية الأخرى	مدين 48	
الموجودات وما يماثلها		
الأموال الموظفة وغيرها من الأصول الجارية	50 (خارج 509)	
أموال الخزينة	519 وغيرها من 59	
	المدينون 51/ مدين	
	53/54/52	
مجموع الأصول الجارية		
المجموع العام للاصول		

المصدر: النظام المحاسبي المالي، دار بلقيس للنشر، الجزائر، ص12.

الجدول رقم:(01-04) محتوى ميزانية المحاسبية **(الخصوم)** السنة المالية المقفلة في: 12/31/ N

الخصـــــــوم	اجمالي N
رؤوس الأموال الخاصـــــــة	
راس المال الصادر (او حساب الاستغلال)	108-101
راس المال غير مستعان به	109
العلاوات والاحتياطات (احتياطات المجموع) (1)	106-104
فارق إعادة التقييم	105
فارق المعادلة (1)	107
النتيجة الصافية (النتيجة الصافية حصة المجموع) (1)	12
رؤوس الأموال الخاصة الأخرى، ترحيل من جديد	11
حصة الشركة المجمع (01)	
حصـــة ذوي الأقلية (01)	
المجمـــــــــــوع (01)	
الأصول الغير جاريـــــــــة	
القروض والديون المالية	17.16
الضرائب (المؤجلة والمرصود لها)	135.134
الديون الأخرى الغير الجارية	229
المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا	15 (خارج 155/131/132)
مجموع الخصوم الغير جاريـــــــة	
الخصوم الجارية	
الموردون والحسابات الملحقة	40 (خارج 409 اعتماد444.445.447)
الضرائب الدائنة	444و445 و447
الديون المدينة الأخرى	419 و509 دائن 42 -43 -44 خارج
	444 الى 447 و45 .46.48
أموال الخزينة	519
مجموع الخصوم الجارية (03)	
المجمـــوع العام للخصوم	

المصدر: النظام المحاسبي المالي، دار بلقيس للنشر، الجزائر، ص – ص 146-147.

المطلب السابع: إثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على التحليل المالي

تقوم المؤسسات التي تطب ق النظام المالي المحاسبي بإعداد مجموعة من الكشوف المالية ولقد تم اعتماد المعيار المحاسبي الدولي الأول(IAS1) الذي يتناول عرض وتقديم القوائم المالية التي من شانها تزويد

مستعملي المعلومات المستقاة منها بصورة أفضل مما كانت عليه سابقا، حيث ألزم المشرع الجزائري في المادة 26 من القانون 07 -11المذكور سابقا المؤسسة بإعداد القوائم المالية على أن تعرض الأتي [1]:

- بصفة وافية للوضعية المالية للمؤسسة ونجاعته وكل تغير طرا على حالته المالية.
- ويجب أن تعكس مجمل العمليات والأحداث الناجمة عن معاملات المؤسسة وأثار الأحداث المتعلقة بنشاطه.
- فير المعلومات التي تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة.
- إعطاء صورة صادقة بمنح معلومات مناسبة عن الوضعية المالية وتغيرها.

وبالتالي وانطلاقا مما سبق ستوفر الكشوف المالية معلومات مهمة ومفيدة لمستعمليها في اتخاذ قراراتهم انطلاقا من الخصائص التي تحملها القوائم المالية والتي تساهم في عملية التشخيص والتحليل المالي.

وفيما يلي نذكر القوائم المالية الخاصة بالكيانات غير الصغيرة حيث ألزم المشرع الجزائري إعداد الكشوف التاليـــــــــة [2]:

- الميزانيـــــــة.
- حسابات النتائج.
- جدول سيولة الخزينة.
- جدول تغير الأموال الخاصة.
- ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة عن الميزانية وحساب النتائج.

اولا: المعلومات المالية

تعريفهـــــــــــا: هي كل المعلومات الكمية وغير الكمية التي تخص الأحداث الاقتصادية، والتي تتم معالجتها والتقرير عنها بواسطة نظم المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المقدمة للجهات الخارجية وفي خط التشغيل والتقارير المستخدمة داخليا، وبذلك فهي تمثل ناتج العمليات التشغيلية التي تجرى على البيانات المحاسبية بما يحقق الفائدة من مستخدميه.[3]

1 – المادة 19 من المرسوم التنفيذ ي رقم 156/08 يتضمن تطبيق احكام القانون رقم 11/07

2 – المادة 25 من المرسوم التنفيذ ي رقم 156/08 يتضمن تطبيق احكام القانون رقم 11/07

3 – بشير بن عيشي، عمار بن عيشي، **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومات المحاسبية**، مداخلة في الملتقى الدولي حول: **دور معايير المحاسبة الدولية في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات**، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 24-25 نوفمبر 2014، ص231.

ثانيا: جـــودة المعلومة الماليـــة

تعريفهـــــا: تعتبر المعلومة المالية هي الأكثر تأثيرا في اتخاذ القرارات الرشيدة وتتصف المعلومة المالية بالجودة لما تملكه من خصائص مفيدة تستخدم كأداة رب بين الأهداف ومعايير القياس والاعتبار عند تكوين الإطار الفكري للمحاسبة، وتستخدم خصائص المعلومات المالية لتقييم مستوى جودة المعلومات ويستطيع متخذ القرار أن يفاضل بين البدائل المختلفة باستخدام الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والتي تتصف بالملائمة وإمكانية الاعتماد عليها.

ثانيا: الافصاح والشفافية

يعد الإفصاح والشفافية من أهم مبادئ النظام المحاسبي وسيتم تعريف كل منهما على حدي:

أ- الإفصـــــــاح

تعريفـــــه: توجد الكثير من المفاهيم المرتبطة بالإفصاح المحاسبي في القوائم المالية، فقد عرف على أنه: "عبارة عن عرض للمعلومات اهامة للمستثمرين وغيرهم من المستفيدين بطريقة تسمح بالتنبؤ بمقدرة المشروع على تحقيق الأرباح في المستقبل وقدرتها على التزاماته."كما يمكن تعريفه على أنه:" شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة والضرورية لإعطاء مستخدمي هذه التقارير بصورة واضحة وصحيحة عن المؤسسة".[1]

كذلك يعرف الإفصاح على أنه": الوضوح وعدم الابهام في عرض المعلومات المحاسبية عند إعداد الحسابات والقوائم المالية والتقارير المحاسبية."2

يعرف الإفصاح على أنه عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية أو في الهوام والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب، مما يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة لمستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية والتي ليس لها سلطة الإطلاع على الدفاتر والسجلات للشركة.

حيث يعد الإفصاح المحاسبي من المفاهيم والمبادئ المحاسبية المهمة التي تلعب دورا هاما في إثراء قيمـــــة ومنفعة البيانات والمعلومات المحاسبية التي تظهر في القوائم المالية والتي تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالوحدة المحاسبية، وهذا يعني شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة إعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن وضعية الشركة المالية.1

1 – عبد الكريم خيري، **مساهمة النظام المحاسبي المالي في قياس وتقييم الأداء المالي**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر،2011، ص54.

2 – دادة دليلة، **الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق النظام المحاسبي المالي**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر،2013، ص 83.

ومنه بالاعتماد على ما سبق يمكن إعطاء تعريف شامل للإفصاح وهو أنه عبارة عن طرريقة تساعد الأطررا الداخلية والخارجية في المؤسسة على معرفة وضعية المؤسسة من جميع النواحي ويكون ذلك عن طرريق التقـــــارير وغيـــــرها.

ب- أنـــواع الإفصـــــاح:

يصنف الافصاح المحاسبي إلى أنواع تختلف حسب طربيعة ونوعية وكمية المعلومات والبيانات التي يشملها من هده الانواع مايلي:[2]

1. **الإفصاح الكامل** :يشير إلى مدى شمولية التقارير المالية وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محســـوس على القارئ، ويأتي التركيز على ضرورة الإفصاح الكامل من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات، ولا يقتصر الإفصاح على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية، بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية التي تؤثر بشكل جوهري على مستخدمي تلك القوائم.
2. **الإفصاح العادل** :يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطـــراف المالية، إذ يتوجـــب إخراج القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح مصلحة فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات بشكل متوازن.
3. **الإفصاح الكافي** :يعتبر الأكثر استعمالا بين الكتاب والمهتمين بالشأن المحاسبي، والذي يقصد به توفيـــر المعلومات والبيانات الكافية والملائمة التي تتفق مع حاجات المستفيدين والمستخدمين لها، ويمثل خلاصة لما جاء في النوعين السابقين من الإفصاح المحاسبي، لأنه يحتوي في جوهره على كل من خصائص الإفصاح الكامل والإفصاح العادل، أي يجمع بين الكمال والعدل في البيانات والمعلومات المتعلقة بنشاطرات المؤسسة.[3]
4. **الإفصاح الملائم :هو** الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المنشأة وطبيعة نشاطها، إذ إنه ليس من المهم فق الإفصاح عن المعلومات المالية بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقـــرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط المنشأة وظروفها الداخلية.

---

1 – بن عيشي عمار، عمري سامي، **تطبيق قواعد الحوكمة وأثرها على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية**، مداخلة في الملتقى الدولي حول: **الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع رهانات وآفاق**، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2010، ص 7.

2 – زرزار العياشي، **أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية للشركات**، مداخلة في الملتقى الدولي حول: **الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع رهانات وآفاق**، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي،.2010 ص ص 12-13.

3 – عبد القادر نوري، **الإفصاح المحاسبي وأثره على القوائم المالية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجلفة، الجزائر،2013، ص ص.26-27.

5. **الإفصاح التثقيفي(الإعلامي):** هو الإفصاح عن المعلومات المناسبة لأغراض اتخاذ القرارات مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية والإفصاح عن الإنفاقالرأس مالي الحالي والمخط ومصادر تمويله، ويلاحظ أن هذا النوع من الإفصاح من شأنه الحد من اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على المعلومات الإضافية بطرق غير رسمية يترتب عليها مكاسب لبعض الفئات على حساب أخرى.

6. **الإفصاح الوقائي** :يقوم هذا النوع من الإفصاح على ضرورة الإفصاح عن التقارير المالية بحيث تكون غير مضللة لأصحاب الشأن والهدف الأساسي لذلك حماية المجتمع المالي (المستثمر العادي) ذو القدرة المحدودة على استخدام المعلومات لذا يجب أن تكون المعلومات على درجة عالية من الموضوعية فالإفصاح الوقائي يتفق مع الإفصاح الكامل لأنهما يفصحان عن المعلومات المطلوبة لجعلها غير مضللة للمستثمرين الخارجيين.

1-المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية:

يرتكز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية على مقومات أساسية وهي:[1]

أ -تحديد المستخدم المستهدف للمعلومة المحاسبية:

إن تعدد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبة وتباين طرق استخدامها لها، جعل من الضرورة تحديد الأطراف المستخدمة للإفصاح من أجل تحديد الإطار المناسب للإفصاح للإجابة على احتياجاتهم المتباينة، كما يساعد ذلك في تحديد الخصائص الواجب توفرها في تلك المعلومات، لأن شكل ونوعية الإيضاحات يجب أن تتلاءم مع تطلعات المستخدم.

ب - تحديد الأغراض التي ستستخدم فيها المعلومات المحاسبية:

إن تحديد الغرض من استخدام المعلومات يجعل عملية الإفصاح عن معلومات أكثر ملائمة، وتعتبر الأهمية النسبية أهم معيار نوعي لتحديد المعلومات الواجب الإفصاح عنها.

إذا من أجل الحكم على المعلومات بدرجة الملائمة وعدم الملائمة يجب تحديد الغرض من استخدامها أولا.

ت - تحديد طبيعة ونوعية المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها:

بعد تحديد الأطراف المستخدمة للمعلومات ثم الغرض من استخدامها تأتي مرحلة تحديد طبيعة ونوعية المعلومة

1 - صديقي مسعود، صديقي فؤاد، **انعكاس النظام المحاسبي المالي على سياسات الإفصاح في الجزائر**، مداخلة في الملتقى الوطني حول: **واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، جامعة الوادي، يومي 05- 06 ماي 2013، ص ص 4-5.

الواجب الإفصاح عنها، ويتمثل ذلك في تحديد المعلومات المالية التي تكون في صلب القوائم المالية الأساسية والمعلومات المالية الأخرى التي تكون في شكل ملحقات أو إيضاحات ليس من الضروري احتوائها في القوائم المالية الأساسية.

إن عملية إعداد القوائم المالية تخضع للمبادئ وأعراف وفرضيات مقبولة قبولا عاما، مما يوجب وضع قيود تنظيمية على كمية ونوعية المعلومات المحتواة في القوائم ومن بين أهم القيود هي الأهمية النسبية والحيطة والحـــــذر.

ث – تحديد أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية:

إن تحقيق إفصاح مناسب يكون من خلال استخدام أساليب وطرق إفصاح تسمح بتسهيل الفهم وضمان المنطقية في المعلومات من خلال التركيز على الأمور الجوهرية لتسهيل الإطلاع.

رغم تطور وتعدد أساليب العرض إلا أن أسلوب القوائم المالية الأساسية، وإضافة الملحقات والإيضاحات يبقى هو الأسلوب الأنسب والأفضل لضمان سهولة الفهم.

ج –تحديد الوقت المناسب للإفصاح عن المعلومات:

وهو أن يتم تحديد الفترات المناسبة التي يتم الإفصاح خلالها، وتكون أكثر تقارب فيما بينها مثل التقارير السداسية أو المعلومات الفصلية، ويعتبر عامل الدقة هو المحدد الأساسي للتقارب أو تباعد الفترات الزمنية:

ب – الشفافيـــــة:

تعريفهـــــا:تعد القدرة على إعداد ونقل ونشر المعلومات وتوصيلها من أهم الأمور في العصر الحالي، حيث يعتبر مبدأ الشفافية والإفصاح من أهم أعمدة الاقتصاد الحر في العصر الحديث، باعتبارنا في عصر المعلومات، حيث يقصد بالشفافية قيام الشركة أو الجهة بتوفير المعلومات والبيانات المتعلقة بنشاطها ووضعها تحت تصرف المساهمين، وأصحاب الحصص، والمتعاملين في السوق، وإتاحة الفرصة لمن يريد الإطلاع عليها وعدم حجب المعلومات ما عدا تلك التي يكون من شأنها الإضرار بصالح الشركة فيجوز لها الاحتفاظ بسريتها على أن تكون هذه المعلومات والبيانات معبرة عن المركز الحقيقي والواقعي للشركة.

وفي هذا المجال يجب التفرقة بين الإفصاح والشفافية. حيث أن الأخير أكثر عمومية، إذ أن الشفافية ليست هدفا في حد ذاتها بل وسيلة لإظهار الأخطاء والاقتصاص من مرتكبيها، لأن هناك تكلفة تقترن بتوفير المعلومات الدقيقة، وهناك سعي نحو التوفيق في التكلفة المرتفعة لتجميع المعلومات وتحليليها واستخدامها، وبين الحاجة للإفصاح عن المعلومة لخدمة مصالح مختلف الأطراف.

1. **شروط الشفافيـــة:**

هناك عدة شروط يجب توافرها في أي معلومة أو إجراء ستصف بالشفافية منها:[1]

- أن تكون الشفافية في الوقت المناسب حيث أن الشفافية المتأخرة تكون عادة لا قيمة لها ويعلن عنها أحيانا فق لاستيفاء الشكل ونستشهد على ذلك بميزانيات الشركات التي تنشر بعد شهر أو سنوات بعد صدورها.
- أن تتاح الشفافية لكافة الجهات في ذات الوقت.
- أن تكون شارحة نفسها بنفسها فما قيمة شفافية غامضة أو غير شفافة، فقد تقوم بعض الشركات بنشر قوائمها المالية بالصحف استيفاء للشكل القانوني بدون مرفقاتها أو بدون تقرير مراقب الحسابات أو تفصيل البنود، على أنه يجب ملاحظة ألا تخل الشفافية بالمبادئ العامة للحفاظ على بعض المعلومات ذات الصلة بسرية العمل.
- أن يعقب الشفافية مساءلة فالشفافية في حد ذاتها ليست غاية بل وسيلة لإظهار الأخطاء والاقتصاص من مرتكبيها وذلك بالطبع في إطار الوسائل القانونية المنظمة لذلك.

2. **معوقـــــات الشفافية:**

هنـاك العديـد مـن العوامـل التـي تعـوق سـريان مبـدأ الشـفافية وهـي تنتشـر بصـفة خاصـة فـي الـدول النامية ويمكن تصنيف هذه المعوقات تحت واحد أو أكثر من العوامل التالية: –[2]

أ –**الفساد:** حيث تتسم الدول الناشئة والتي خرجت مؤخرا من مرحلة الحزب الواحد والتخطي المركزي وهيمنة المؤسسات الحكومية على وسائل الإنتاج، بصفات متعددة لا تدري أن كان بعضها سببا للفساد أم نتاجا لها مثل الفقر الشديد وعدم احترام القانون وما سيتتبعه من مظاهر الإرهاب النفسي وانتشار الرشوة والمحسوبية أي أنه هناك علاقة عكسية بين الفساد والعولمة.

ب–الجهل :حيث أن العديد من القائمين على الإنتاج أو تقديم الخدمات سواء على المستوى الخاص أو العام هم نتاج مرحلة الحكم الشمولي في المجتمعات الناشئة في الستينات والسبعينيات وأن أفراد الشعب كمنتجين أو كمستهلكين لهذه السلع والخدمات كان يهمهم فق أثناء تلك المرحلة الحصول على المنتج أو الخدمة بأفضل نوعية وأقل سعر دون الإلمام بالحد الأدنى من المعلومات اللازم توفيرها للمستهلكين (بلد المنشأ الصلاحية..الخ)

1 – بلعادي عمار، جاوحدو رضا، **دور حوكمة الشركات في إرساء قواعد الشفافية والإفصاح**، مداخلة في الملتقى الدولي حول: **الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع رهانات وآفاق**، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2010، ص 8.

2 – بلعادي عمار، جاوحدو رضا، **نفس المرجع السابق**، ص9.

وهي الحقبة التي كانت لا تقيم وزنا للمواطن ولا لحقه في الحصول على الحد الأدنى من الشفافية المطلوبة ليس فق بخصوص ما يستهلكه وإنما أيضا بشأن أحوال الدولة بصفة عامة.

ت-ضعف أو غياب الإطار القانوني اللازم لحماية المواطن من غياب الشفافية مما يزيد من تفاقم المشكلة وصعوبة التعامل معها ومن المفيد الإشارة هنا إلى أن القوانين الحالية على سبيل المثال لا تجرم جنائيا استغلال المعلومات الداخلية في الشركات المتداولة بالبورصة أو الممارسات الاحتكارية أو غيرها من الممارسات السلبية السائدة والمتعلقة بغياب الشفافية أو سوء استخدام هذا الغياب.

ثالثا: أهمية الإفصاح والشفافية في ظل التحليل المالي للقوائم المالية:

تمثل آلية الإفصاح والشفافية أحد أهم ركائز وآليات حوكمة الشركات، فتوفير المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية يعد من أهم أدوات تحقيق ما يلي:

1- الصحة والسلامة المالية.
2- توفير المناخ المعلومات لجميع المهتمين بالمنشأة.
3- جدب اهتمام المستثمرين وتعريفهم بالمنشأة.
4- تحقيق الانتباه واليقظة فيما يحدث في النشأة.

ومن تم تحرص معظم المنشلت على بناء وتأسيس نظام جيد للإفصاح والشفافية وتوفير المعلومات بالكم والجودة وفي الوقت المناسب مع التزام بالقواعد واللوائح المنظمة والتي تحدد جوانب ومجالات وخصائص الإفصاح سواء فيما يتصل بالموضوعات أو العناصر التي يتعين الإفصاح عنها وإثباتها بالقوائم المالية والتي تعد بغرض تزويد متخذي القرار بالمنشأة.

كما أن العلاقة بين حوكمة الشركات والإفصاح علاقة ذات اتجاهين حيث يتوقف تحقيق مزايا ومنافع الحوكمة على إفصاح الشركات عن ممارسات الحوكمة بها مما يؤدي إلى زيادة مصداقية الشركات أمام جمهور المتعاملين واكتسابها سمعة حسنة الأمر الذي يعيد الثقة بها وبسوق المال ككل، وبالتالي تحقيق معدلات نمو مرتفعة، ويمكن القول بأن الإفصاح يعمل على تدعيم وزيادة فاعلية حوكمة الشركات.

كذلك تعمل حوكمة الشركات على تدعيم الإفصاح من خلال توفيرها لمعايير الإفصاح والشفافية تضمن شمول التقارير المالية للشركات على جميع المعلومات اللازمة والضرورية لإعطاء مستخدمي هذه التقاريرصورة واضحة

عن نشاط الشركة[1].

المبحث الثاني: ماهية الميزانية الوظيفيـــة

ان تجزئة النشاط الاساسي للمؤسسة الى وظائف اساسية، سينجر عنه مجموعة من التطبيقات على مستوى ادوات التحليل، وهذا ما سنتعرض اليه من خلال الميزانية الوظيفية.

المطلب الاول: الميزانية الوظيفية وفق النظام المحاسبي المالي

أصبح من الضروري اعداد القوائم المالية وفق متطلبات المعايير المحاسبة الدولية لاعداد التقارير المالية، وكيفية عمل التشخيص المالي لتلك القوائم المالية، والتقرير عن اليسر المالي ومعدلات الدوران الخاصة بالنشاط، وكذا عن مدى سلامة المركز المالي، وهذ لضمان تطبيق الاستراتيجيات الحديثة للتشخيص المالي المتكامل والمتقدم، وكيفية اختيار الاستراتيجية المثلى للتطبيق في المؤسسة لتحقيق التوازن المالي، وهذا باستعمال ادوات التحليل المالي الحديث.[2]

إن نقطة البداية في التحليل المالي هي القوائم المالية وتعتبر من المخرجات الأساسية للمحاسبة، حيث يقوم المحاسب بإعداد هذه القوائم بناءا على العمليات وتسجيلها وترحيلها وترصيدها ومن ثم يأتي دور المحلل المالي في تفسير البيانات والأرقام الموجودة في هذه القوائم حتى تستفيد منها جهات مختلفة.

التحليل الوظيفي للميزانية ينطلق اساسا من خلال تنظيم اصول وخصوم الميزانية المالية وفق ثلاث دورات اساسية.

الفرع الاول: المفهوم الوظيفي للمؤسسة

تجاوزهذا المفهوم فكرة الذمة المالية للمؤسسة وعرفها على أنها وحدة اقتصادية لها وظائف أساسية تهدف لتحقيق الهدف الكلي للمؤسسة.

وتعتمد الميزانية الوظيفية على التصنيف الوظيفي لعناصر الأصول والخصوم حيث تصنف الحسابات حسب

1 – بن الطاهر حسين، بوطلاعة محمد، **دراسة أثر حوكمة الشركات على الشفافية والإفصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي**، مداخلة في الملتقى الوطني حول: **حوكمة الشركات كللية للحد من الفساد المالي والإداري**، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 6-7 ماي ،2102، ص10.

2 – شعيب شنوفي، **مرجع سبق ذكره**، ص179.

الوظيفة التي تنتمي إليها، وعليه فان الميزانية الوظيفية تستند إلى التمييز بين مايلي: [1]

اولا: وظيفة الاستغلال: تعتر الركيزة الأساسية لهذا التحليل تكتسب أهمية بالغة في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة حيث تعبر عن النشاط الرئيسي الذي أنشئت من أجله المؤسسة يتم من خلالها تحديد طبيعة نشاط المؤسسة (إنتاجية، تجارية. خدمية..) تشمل امراحل التالية: التموين، التخزين، التصنيع، البيع.

وتكتسي هذه الوظيفة أهمية بالغة في تحليل وضعية المؤسسة حيث تعبر عن النشاط الرئيسي وتحدد طبيعة المؤسسة إذا كانت صناعية، تجارية، خدماتية، وتشمل هذه الوظيفة الحسابات التالية:

- **الأصـــــــــول:**
  - الأصول المتداولة للاستغـــــــلال.
  - الأصول المتداولة خارج الاستغلال.
  - خزينـــــة الأصـــــــول.
- **الخصـــــــوم:**
  - ديون الاستغـــــلال.
  - ديون خارج الاستغلال.
  - خزينة الخصـــــــوم

ثانيا: وظيفة الاستثمار: يتمثل دورها ي تزويد المؤسسة مختلف تجهيزات الانتاج والتثبيتات الضرورية لممارسة مختلف الأنشطة الاستثمارية بعد دراسة جدوى كل استثمار والمفاضلة بين مجموعة من البدائل واختيار البديل الأفضل الذي يحقق المردودية والفعالية الاقتصادية. وتشمل عملتي حيازة أو شراء الاستثمار والتنازل عن الاستثمار أو البيع.

ويتمثل دورها في تزويد المؤسسة بمختلف مميزات الإنتاج والاستثمارات الضرورية لممارسة مختلف الأنشطة الاستثمارية، وهي عبارة عن عملية في المدى الطويل وتشمل وظيفة الاستثمار العناصر التالية:

- **التثبيتات المعنوية:** هي أصول قابلة للتحديد غير نقدية وغير مادية كالمحل التجاري، العلامات التجارية برامج المعلوماتية، رخص الاستغلال، بالإضافة إلى المصاريف التمهيدية ومصاريف البحث والتطوير.
- **التثبيتات العينية:** وتشمل الاستثمارات، الأراضي والمباني...الخ.

1 – خديجة بن عامر، "**التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية**"، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس، جامعة أبوبكر بلقايد ملحقة مغنية، دفعة2011-2012، ص49.

- **التثبيتات المالية:** وتشمـــــــــل:

أ. **المساهمات:** تتمثل في الأسهم وسندات المساهمة ومختلف الحسابات الدائنة الملحقة التي تسمح للمؤسسة أن تمارس نفوذا على الشركة التي تمارسها.

ب. **الحقوق المرتبطة بالمساهمات:** تتمثل في الحقوق الناتجة بمناسبة منح قروض للمؤسسات التي تشارك فيها من أجل تحقيق مردودية دون الرغبة في التدخل لتسيير المؤسسات التي أصبحت جزء منها.

ج. **تثبيتات مالية أخرى:** تتمثل في القروض الأكثر من سنة، والودائع الأكثر من سنة والحسابات الدائمة لدى العملاء وغيرها من الحسابات الدائنة للاستغلال الأكثر من سنة.

ثالثا: وظيفة التمويل: يتمثل دورها في تغطية الاحتياجات المالية للنشاط سواء تعلق الأمر بوظيفة الاستغال أو الاستثمار من خال المصادر الرئيسية التالية:

- **مصادر داخلية:** المتمثلة في التمويل الذاتي المتشكل من الأرباح المحققة في الدورات السابقة والاهتلاكات والمؤونات غير المبررة.
- **مصادر خارجية:** تتمثل في رأس المال الخاص من خلال فتح رأس مال الشركة للمساهمة والاقتراض

وتشمل وظيفة التمويل الحسابات التالية:

- ح /أموال خاصة.
- ح /اهتلاكات ومؤونات.
- ح /الديون المالية

الفرع الثاني: المفهوم الوظيفي للميزانية الوظيفية

اولا: مفهوم الميزانية الوظيفية ودورها في التحليل المالي

الميزانية الوظيفية *Le bilan fonctionnel* «هي اداة اعلامية لطرق تمويل الاستخدامات المستقرة (الاستثمارات) ودورة الاستغلال، هدفها تحليل التوازن المالي للمؤسسة بناء على القاعدة الذهبية للتحليل المالي (التوازن الادنى *L'équilibre minimum)* القائمة على التوفيق بين مدة الاستحقاق ومدة استحقـــــــاق الدين (الاستثمار طويل الاجل يمول بمورد مستقر)"[1].

1 - CHRISTIAN ET MIREILLE ZAMBOTTO, GESTION FINANCIÈRE EN 23 FICHES, DUNOD,7EME ÉDITION, PARIS, 2006.P64.

ويمكننا القول بأن الميزانية الوظيفية هي الأداة التي تسمح بتحليل التوازن المالي للمؤسسة، وهذا التحليل يسمح لنا بتسليط الضوء على مفاهيم رأس المال العامل، واحتياج في رأس المال العامل وصافي التدفقات النقدية التي يمكن أن تكون موضع تقدير الوضعية المالية للمؤسسة، كما أن استخدام نسب سيمكن من استكمال هذا التقييم واقتراح الحلول في حالة عدم التوازن المالي.[1]

فمفهوم الميزانية الوظيفية: هـــو أساس تحليل التوازن المالي والصلابة الهيكلية للمؤسسة، وترتيب عناصـــــر

الأصول والخصوم لا يستند إلى المعايير الزمنية (طويلة، متوسطة وقصيرة الأجل) ولكن إلى كيفية استعمال الأموال المتحصل عليها (الخصوم) والاستخدامات التي تحققت من تلك (الأصول).[2]

حيث يتم تنظيم تدفقات الموارد والاستخدامات وفق ثلاث دورات:[3]

- **دورة الاستثمار** = الاستخدامات المستقرة *Emplois stables* (الاصول غير المتداولة بالقيم الاجمالية).
- **دورة التمويل** =الموارد الدائمة *Ressourcer durables* (رؤوس الاموال الخاصة والقروض لاكثر من سنة بالإضافة الى مخصصات الاهتلاك والمؤونات).
- **دورة الاستغلال** = الاصول والديون الجارية.

كما عرفها المؤلف *Hubert de la Bruslerie* بأنها:" ميزانية تقوم على أساس إحصاء للموارد والاستخدامات في المؤسسة وفق مساهمتها في مختلف الدورات الاقتصادية، حيث تعبر خزينة المؤسسة في لحظة ما عن صافي الموارد والاستخدامات المتراكمة، ويقصد بالدورات الاقتصادية: دورة الاستثمار، دورة التمويل ودورة الاستغلال"[4].

كما تعرف بانها وثيقة مالية تعدها المؤسسة انطلاقا من الالميزانية المحاسبية، وبالضبط انطلاقا من ترتيب كل حساب موجود في الاصول او الخصوم حسب الوظائف سواء كان يخص عملية او وظيفة الاستغلال او الاستثمار ،او التمويل وهنا يكمل الاختلاف بين الميزانية الوظيفية و الميزانية المحاسبية وبالتالي فمبدا

1 - BRIGITTE DORIATH, ET AUTRE, COMPTABILITÉ ET GESTION DES ORGANISATIONS, DUNOD, 7ÈME EDITION, PARIS , 2010, P 137.

2 - P. AMADIEU, V. BESSIERE,ANALYSE DE L'INFORMATION FINANCIÈRE, ECONOMICA, 2007, P 101

3 - JACQUELINE DELAHAYE ET FLORENCE DELAHAYE, FINANCE D'ENTREPRISE: MANUEL ET APPLICATIONS, DUNOD, PARIS, 2007.P113.

4 – مليكة زغيب ميلود بوشنقير، **التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد** .ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2010، ص ص 64-65.

الميزانية الوظيفية يقوم تصور جديد للمؤسسة ، يهمل الاهتمام بذمة المؤسسة حيث تستبعد في تصنيفها على معيار السيولة ، والاستحقاق ، ويوجه المحلل المالي الى تصور المؤسسة على انها وحدة اقتصادية هدفها الاساسي هو انتاج السلع والخدمات ويجسد نشاطها في شكل دورات وبالاعتماد على مجموعة من الوسائل تعمل على تنظيمها فيما يسمى بالوظائف كل منها مجموعة من العمليات يمكن تجميعها في 03 ثلاثة فئات رسمية وهي :

وعرفها *Hubertde la Bruslerie* بأنها :"ميزانية تقوم على أساس إحصاء للموارد والاستخدامات في المؤسسة وفق مساهمتها في مختلف الدورات الاقتصادية، حيث تعبر خزينة المؤسسة في لحظة ما عن صافي الموارد والاستخدامات المتراكمة، ويقصد بالدورات الاقتصادية: دورة الاستثمار، دورة التمويل، دورة الاستغلال"[1].

ويعيد التحليل الوظيفي بناء الميزانية المحاسبية بإعادة ترتيب بنود الميزانية إلى فئات حسب مستوى ديمومتها وعقد علاقة تواصلية بين الموارد الدائمة والاستخدامات الدائمة.

ثانيا: اهداف الميزانية الوظيفية

تهدف الميزانية الوظيفية إلى إظهار تدفقات الموارد واستخداماتها المتراكمة منذ نشاة المؤسسة، حيث ان عناصر الاستثمارات والموارد تقيم على اساس القيمة الاصلية للتدفقات (ايراد او مصروف) وتصنف على اساس الدورة التي ينتمي اليها المورد او الاستخدام، اي الاهتمام بمصدر الاموال ووجهتها.[2]

أولا- المعلومات عن المركز المالي:

تقدم المعلومات عن المركز المالي بصفة أساسية فيالميزانية، ويتأثر المركز المالي للمؤسسة بالموارد الاقتصادية التي تسيطر عليها، ومركزها المالي، ودرجة سيولتها، ودرجة يسرها، وقدرتها على التكيف مع التغيرات في البيئة التي تعمل فيها، وتعتبر المعلومات عن الموارد الاقتصادية التي تسيطر عليها المؤسسة وقدرتها في الماضي على تعديل هذه الموارد مفيدة في التنبؤ بمقدرة الوحدة على توليد النقدية وما يعادلها في المستقبل، كما أن المعلومات عن المركز المالي تفيد في التنبؤ باحتياجات الاقتراض المستقبلية وكيف ستوزع الأرباح والتدفقات النقدية المستقبلية بين أصحاب المصلحة في المؤسسة، وتفيد أيضا في التنبؤ بإمكانية نجاح المؤسسة في الحصول على تمويل مستقبلي. وتكون المعلومات عن درجة السيولة ودرجة يسار المؤسسة ذات فائدة كبيرة في التنبؤ بمقدرتها على الوفاء بتعهداتها المالية في تاريخ استحقاقها، حيث تشير درجة سيولة

1 - HUBERT DE LA BRUSLERIE , ANALYSE FINANCIÈRE ET RISQUE DE CRÉDIT , DUNOD , PARIS , 1999. P94.

2 – احمد نور، **المحاسبة الماليةالقياس والتقييم والافصاح وفقا لمعايير المحاسبة الدولية والعربية والمصرية**، الدار الجامعية،2004/2003، ص ص33-35.

المؤسسة إلى مدى وفرة النقدية في المستقبل القريب بعد الأخذ في الاعتبار التعهدات المالية هلال هذه الفترة، أما درجة يسار المؤسسة فتشير إلى مدى وفرة النقدية عبر فترة أطول للوفاء بالتعهدات المالية عند تاريخ استحقاقها.

ثانيا- المعلومات عن الأداء:

تقدم المعلومات عن الأداء بصفة أساسية في قائمة الدخل، تفيد المعلومات المتعلقة بأداء المؤسسة وبصفة خاصة المعلومات الخاصة بالربحية في تقييم التغيرات المحتملة في الموارد الاقتصادية التي يتوقع أن تسيطر عليها المؤسسة في المستقبل، وتعتبر المعلومات حول تباين (تغاير) الأداء مفيدة في هذا الخصوص، فالمعلومات عن الأداء تفيد في التنبؤ بقدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية من مواردها المتاحة حاليا، كما تفيد أيضا في الحكم على قدرة وفاعلية المؤسسة في توظيف موارد إضافية.

ثالثا- المعلومات عن التغيرات في المركز المالي:

تقدم المعلومات عن التغيرات في المركز المالي في قائمة منفصلة (مثل قائمة التدفقات النقدية أو قائمة تدفق الأموال) وتستخدم المعلومات المتعلقة بالتغيرات في المركز المالي للمؤسسة في تقييم الأنشطة الاستثمارية والتمويلية والتشغيلية خلال الفترة التي يتم عنها إعداد التقارير المالية، وتفيد هذه المعلومات في تزويد المستخدم بأساس مناسب لتقييم قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية وما يعادلها واحتياجات المؤسسة لتوظيف تلك التدفقات، ولإعداد قائمة عن التغيرات في المركز المالي فان هناك تعريفات مختلفة للأموال مثل جميع الموارد المالية ورأس المال العامل، الموجودات السائلة أو النقدية ولا يسعى الإطار الحالي لتحديد تعريف للأموال.

ثالثا: نموذج الميزانية الوظيفية[1]

في الميزاية الوظيفية يكون تصنيف الاستخدامات والموارد حسب دورة الاستعمال.

يسمح ترتيب عناصر الميزانية الوظيفية الى كتل كبرى الى التمييز في جانب الأصول بين الاستخدامات الثابتة والأصول المتداولة، وفي جانب الخصوم بين الموارد الثابتة والخصوم المتداولة.

1 – خديجة بن عامر، **مرجع سبق ذكره**، ص52.

جدول رقم (01-05) يوضح الميزانية الوظيفية

الاصول	الخصوم
• **الاستخدامات الثابتة** - Emplois stable brut - التثبيتات المعنوية: المحل التجاري، العلامات التجارية.. - التثبيتات العينية: الأراضي، المباني، تّجهيزات الانتاج - التثبيتات المالية: المساهمات، الحقوق المرتبطة بالمساهمات منها: القروض للاخرين، سندات المساهمة) باستثناء الفوائد المحصلة منها: التي تدخل ضمن ACHE	• **الموارد الدائمة** - Ressources durables - الأموال الخاصة: الأموال الجماعية أو الشخصية، الاحتياطات، مؤونات الخسائر والتكاليف، ... - الاهتلاكات والمؤونات، ... - الديون المالية: تشمل القروض البنكية، القروض السندية، وقروض وديون مالية أخرى (باستثناء التسبيقات البنكية الجارية وفوائد القروض)
• الأصول المتداولة للاستغلال:ACE Active circulant d'exploitation brut الحسابات المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال منها: -المخزونات. -تسبيقات على طلبيات الزبائن، أوراق القبض، تسبيقات للمستخدمين، حقوق الاستغلال الأخرى	• **ديون الاستغلال: DE** Dettes d'exploitation (الحسابات المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال) منها: -تسبيقات مستلمة. -ديون الموردين. -ديون جبائية باستثناء IS او ديون اجتماعية: الرسم على القيمة المضافة الواجبة الدفع. -ديون اتّجاه المستخدمين. -ضرائب واجبة الأداء (باستثناء الجزء المتعلق بالضرائب على الأرباح). -الهيئات الاجتماعية منها مشاركات اجتماعية، مساهمات في الخدمات الاجتماعية ومشاركات اجتماعية أخرى).
• **لأصول المتداولة خارج الاستغلال: ACHE** Actif circulant hors exploitation brut -سندات التوظيف. -حقوق أخرى. -فوائد منتظرة	• **ديون خارج الاستغلال: DHE** Dette hors exploitation (حسابات ليست مرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال) نذكر من بينها: - ديون أخرى (غيرمرتبطة بالاستغلال) الفوائد على القروض، ضرائب واجبة الأداء، الجزء الخاص بالضرائب على الأرباح
• **خزينة الأصول: AT** Actif de trésorier النقديات (البنك، الحساب الجاري، الصندوق..)	• **خزينة الخصوم:PT** Passif de trésorier تسبيقات مصرفية، ديون اتّاه البنك نتيجة السحب على المكشوف

المصدر: خديجة بن عامر، "**التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية**"، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس، جامعة أبوبكر بلقايد ملحقة مغنية، دفعة 2012-2011ص. 53-54

رابعا: تقديم الميزانية الوظيفية المفصلة والمختصرة

جدول رقم (01-06) تقديم الميزانية الوظيفية المفصلة

الاصول (الاحتياجات المالية) الاصول الثابتة	الخصوم (الموارد المالية) الاموال الدائمة
الاستثمارات الثابتة الإجمالية ماعدا ح/209 وح/29 + سندات المساهمة ح/421 + سندات مشتركة ح/422 +سندات التوظيف ح/423 +القروض ح/424 + تسبيقات ودفعات على الاستثمارات ح/425 + كفالات مدفوعة ح/426 +سندات حقوق الاستثمارات الاخرى ح/429 +قرض الايجار	**الاموال الدائمة** الاموال الخاصة الاهتلاكات والاطفاءات (ح/209وح29) + مؤونات (ح/39 وح/49) + اهتلاكات قرض الايجار ديون مالية طويلة الاجل ح/52 دائنو الاستثمارات + قرض الايجار
الاصول المتداولة	**الديون المتداولة**
اصول متداولة للاستغلال: المخزونات ماعدا (ح/39) + حقوق على الشركاء والشركات الحليفة ح/44 - شركاء ومساهمات غير مطلوبة ح/440 - مساهمات مطلوبة وغير مدفوعة + رسوم قابلة للاسترجاع والاقتطاعات ح/475 + تسبيقات الاستغلال ح/46 - مصاريف مسجلة مسبقا ح/486 - مصاريف في انتظار الاقتطاع ح/469 + حقوق العملاء ح/47 اصول متداولة خارج الاستغلال + شركاء ومساهمات ح/440 + ضرائب محجوزة على توظيفات الاجل ح/454 + ضرائب محجوزة على مدخلات قيم الاستغلال ح/456	ديون الاستغلال + ديون على المخزونات ح/53 + مبالغ محتفظ بها على حساب ح/54 - اعتراضات على الاجور ح/546 - مبالغ اخرى محتفظ بها على ح/549 + ديون اتحاد الشركاء والشريكات واجبة الاداء ح/564 + تخفيظات للمنح ح/577 ديون خارج الاستغلال + اعتراضات على الاجور ح/546 + مبالغ اخرى محتفظ بها على الحساب ح/549 + نواتج مسجلة مسبقا ح/578 + ايرادات قيد التسجيل ح/ 579
اصول الخزينة	**خصوم الخزينة**
+ تسبيقات اخرى على الحساب ح/468 + نفقات في انتظار الاقتطاع ح/469 + اوراق جارية للتحصيل ح/479 الخزينة النقديات ح/48 توظيفات مالية ح/428	+ اوراق الدفع ح/583 + تسبيقات بنكية ح/588 + اوراق تجارية للتحصيل ح/479
المجمـــــــــــوع	**المجمـــــــــــوع**

المصدر: T. ZITOUN – ANALYSE FINANCIÈRE OP.CIT P 56

ومنه يمكن تقديم الميزانية الوظيفية قي شكلها المختصر وفق الجدول التالي:

جدول (01-07) يبين تقديم الميزانية الوظيفية المختصرة

	الاستخدامات	الموارد	
تدفقات الاستثمار	**الاستثمارات الاجمالية**	**الموارد الخاصة الخارجية راس المال –اعانات الاستثمار**	التدفقات المالية
تدفقات الاستغلال	**الاحتياجات من راس مال العامل**	**الموارد الخاصة الداخلية النتيجة، الاحتياطات، الاهتلاكات، المؤونات**	
	الخزينة الصافية	**الديون المالية الاجمالية: القروض الطويلة والمتوسطة الاجل والقروض قصيرة الاجل**	

المصدر: C.H. D'ARCINOLES J.Y. SAULQUIN – FINANCE APPLIQUÉE –OP.CIT P 110

المطلب الثاني: الميزانية المالية وفق النظام المحاسبي المالي

تعتبر القوائم أو مخرجات النظام المحاسبي أهم الوسائل الأساسية للإبلاغ المالي عن المؤسسة وأدائها، والشكل الأكثر شيوعا لتوفير معلومات محاسبية ومالية تفيد سلسلة عريضة من المستخدمين والمهتمين، الذين يهمهم الحصول على المعلومة من أجل [1]:

1. معرفة نتائج عمليات التشغيل من ربح أو خسارة باستمرار.
2. الوقوف على شكل تدفقات الأموال وحجمها بغية اتخاذ قرارات اقتصادية أو استثمارية في النهاية، ولايمثل إعداد القوائم المالية الخطوة الأولى في العملية المحاسبية ولكن الإلمام بها يعتبر المنطلق الأساسي لتعلم لمحاسبة.

اولا: مفهوم الميزانية المالية

تعبر الميزانية المالية عن عملية جرد لعناصر الاصول والخصوم، كما تعبر عن الاجال التي ترتب حسبها هذه العناصر اي مبدا سيولة – استحقاق، ويتم هذا الترتيب بناء على المبادئ التالية:[2]

- تصنيف الاصول حسب درجة السيولة تصاعديا من الاعلى نحو الاسفل.

1 – خالد الراوي **التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر، عمان،الأردن ،2000 ،ص32.

2 – يوسف قريشي والياس بن ساسي، **التسيير المالي دروس وتطبيقات**، دار وائل، الاردن، 2006، ص 66.

- تصنيف الخصوم حسب درجة استحقاقها المتزايدة من الاعلى الى الاسفل.
- لتسهيل الترتيب حسب المعياريين السابقين، نعتمد على معيار السنة الواحدة.

كما تعرف بانها جدول يشمل جانبين، جانب الأصول مرتب حسب درجة السيولة ومبدأ السنوية مع إعادة تقدير عناصر الأصول بالقيم الحقيقة، وجانب الخصوم مرتب حسب تاريخ الاستحقاق ومبدأ السنوية.[1]

إن الميزانية المالية تأخذ مبدأ السنوية بمعنى أن الأصل الذي يبقى في المؤسسة لفترة تفوق السنة يصنف ضمن الأصول الثابتة حتى وإن كان عنصر من عناصر المخزونات أو الحقوق، ويعتبر أصلا متداولا كل عناصر الأصول والذي يبقى في المؤسسة لأقل من سنة.

وفي المقابل لعناصر الخصوم نجد نفس المبدأ، إذ يعتبر مالا دائما إذا كان مدة إستحقاقه لأكثر من سنة ولو كان من الموردين وغيرها، ويعد دينا قصير الأجل كل عنصر من عناصر الديون تاريخ إستحقاقه لأقل من سنة[2].

ثانيا: الميزانية المالية المختصرة وتمثيلها

1) تعريفهـــــــــا

هي الجدول الذي يظهر لنا جميع المجاميع الكبرى للميزانية المرتبة حسب مبدأ الاستحقاقية للخصوم والسيولة للأصول ويراعي في عملية التقسيم بين عناصر كل مجموعة وتستعمل هذه المجاميع في عملية التحليل.[3]

2) تمثيل الميزانية المالية:

أ- - **التمثيل بواسطة المستطيل:**

لتسهيل التمثيل تحسب النسب المئوية لعناصر الميزانية المختصرة بالعلاقة الثلاثية التالية:

مجموع الميزانية 100% و هذا يستلزم :

قيمة العنصر المعين س % س= قيمة العنصر المعين X 100 / مجموع الميزانية

1 - TAYEB ZITOUN," Analyse financière", Berti Editions, Alger, 2003, p75.

2 - بوشاشي بوعلام، "**التحليل المالي**"، دار الفكر العربي، الجزائر، 2000، ص99.

3 - بوشاشي بوعلام، **المنير في التحليل المالي وتحليل الاستغلال، الطبعة الثانية**، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر, 2001 , ص 101.

الشكل رقم (01-05) تمثيل الميزانية المالية المختصرة في شكل مستطيل

الأصول الثابتة	**الأموال الدائمة**
الأصول المتداولة	**الديون**

المصدر: ناصر دادي عدون، **التحليل المالي**، دار المحمدية العامة، الجزائر, 2000, ص 42.

الجدول رقم :(01-08) جدول الميزانية المالية المختصرة

<table>
<tr><td colspan="2">الاصول</td><td colspan="2">الخصوم</td></tr>
<tr><td colspan="2">اصول ثابتة</td><td rowspan="2">اموال دائمة</td><td>اموال خاصة</td></tr>
<tr><td rowspan="3">اصول متداولة</td><td>مخزونات</td><td>ديون طويلة الاجل</td></tr>
<tr><td>قيم محققة</td><td colspan="2" rowspan="2">ديون قصيرة الاجل</td></tr>
<tr><td>قيم جاهزة</td></tr>
<tr><td colspan="2">مجموع الاصول</td><td colspan="2">مجموع الخصوم</td></tr>
</table>

المصدر: مبارك لسلوس، مرجع سبق ذكره، ص3.

ب- - التمثيل بواسطة المربع:

الشكل رقم (01-06): تمثيل الميزانية المالية المختصرة في شكل المربع

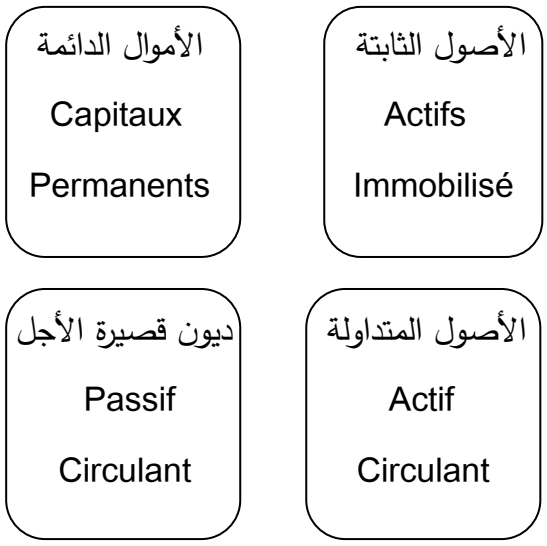

المصدر: لبيهي حسين، لخلف عثمان، مرجع سابق، ص 9.

ت- - **<u>التمثيل بواسطة الدائرة:</u>** يتم تخصيص نصف دائرة أو دائرة للأصول وأخرى للخصوم كمايلي:

مجموع الميزانية ⟵ 100% وهذا يستلزم:

قيمة العنصر ⟵ س % س = قيمة العنصر X100 / مجموع الميزانية

الشكل رقم (01-07): تمثيل الميزانية المالية المختصرة في شكل الدائرة

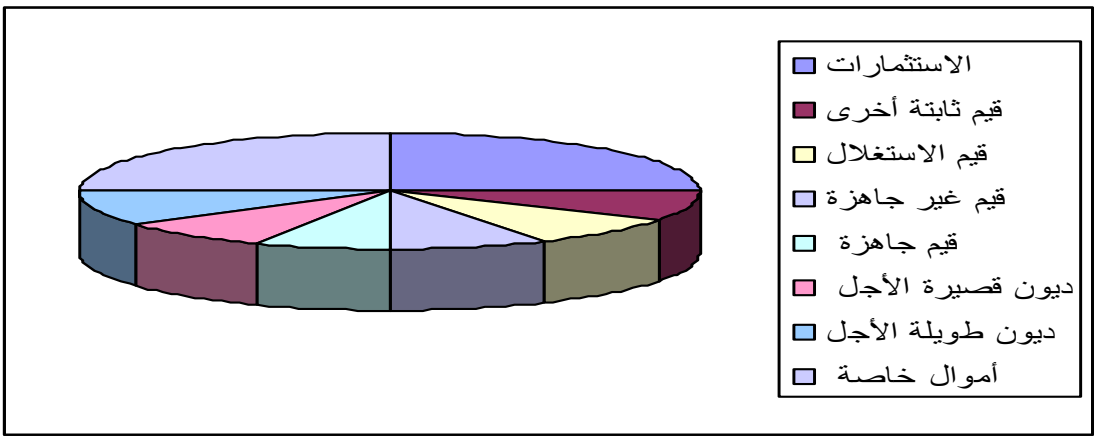

المصدر: ناصر دادي عدون، التحليل المالي، مرجع سابق، ص 42.

ث- **<u>التمثيل البياني بواسطة المثلثات:</u>** وذلك بأخذ مثلث متساوي الأضلاع للأصول ومثلث آخر للخصوم ، والتمثيل يقتصرعلى ثلاثة عناصر فقط أصولا كانت أو خصوما بعدد أضلاع المثلث وكل ضلع يساوي 100% من الميزانية يمثل عنصرا وحيدا. وتحسب النسب بالطريقة السابقة.

الشكل رقم (01-08): تمثيل الميزانية المالية المختصرة بواسطة المثلث

<u>الأصول</u>

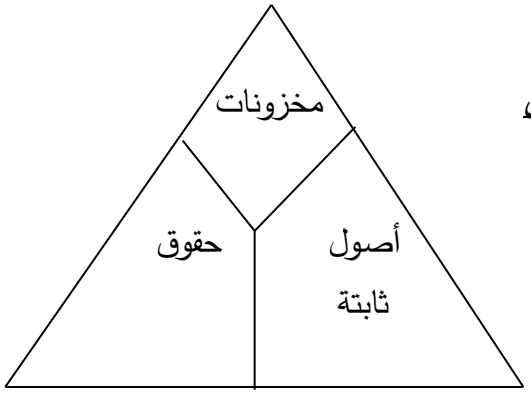

<u>الخصوم</u>

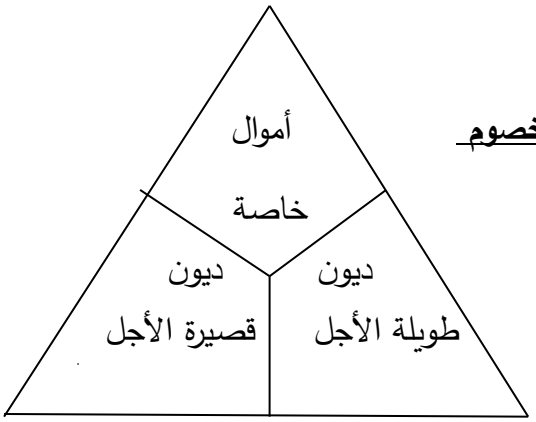

المصدر: ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص 42.

ثالثا: نواحي القصور في الميزانية المالية

تكمن في مايلـــــــــي:

- استعمال مفاهيم لا تسمح بالتحليل الاقتصادي الدقيق مثلا قيم الاستغلال بالنسبة للمخزونات والقابلة للتحقيق لا تفصل بين حقوق الاستغلال من الحقوق خارج الاستغلال في الأصول وديون الاستغلال من الديون خارج الاستغلال في الخصوم.
- عناصرالخصوم في الميزانية تقيم بالقيمة التاريخية تختلف عن قيمتها النقدية نظرا لتأثير الزمن والتضخم على قيمة النقود.
- الأصول الثابتة والأصول المتداولة خاصة المادية منها تقيم في الميزانية المحاسبية على أساس القيمة النقدية، لذا فليس من العقلاني أن نقوم بعملية التحليل والمقارنة بين عناصر مقيمة بطريقتين مختلفتين. إذن فيجب تقريب القيم لكل عناصر الميزانية وهذا بعملية إعادة التقدير للأصول الثابتة (القيم الحالية لها)، هذه العملية تتم بواسطة طريقتين: مؤشرات متعلقة بتغير الأسعار وقيمة الاستخلاف، التقدير ضمن رأس المال الخاص ويخضع هذا المبلغ للضريبة باعتباره نتيجة إضافية.[1]

1 – ناصر دادي عدون، **تقنيات مراقبة التسيير**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر, 2000, ص 34.

الجدول رقم (01-09): الميزانية المالية المفصلـــة

الأصول	المبلغ	الخصوم	المبلغ
1- القيم الثابتة:		**1- الأموال الدائمة:**	
الاستثمارات:		الأموال الخاصة:	
- القيم المعنوية		- رأس مال الشركة	
- أراضي		- الاحتياطات	
- مباني		- فرق إعادة التقدير	
- تجهيزات الإنتاج		ديون طويلة ومتوسطة الأجل	
قيم ثابتة أخرى		- ديون الاستثمارات	
- مخزون الأمان		- قروض مصرفية	
- سندات المساهمة		- مؤونة طويلة الأجل	
- كفالات مدفوعة			
- زبائن لأكثر من سنة			
مجموع الأصول الثابتة		**مجموع الأموال الدائمة**	
2- الأصول المتداولة:		**2- الديون قصيرة الأجل:**	
قيم الاستغلال:		مختلف الديون التي تاريخ	
- البضاعة		استحقاقها أقل من سنة	
- مواد ولوازم			
قيم قابلة للتحقيق:			
- تسبيقات			
- زبائن			
-أوراق القبض			
القيم الجاهزة:			
- البنك			
- الصندوق			
مجموع الأصول المتداولة		**مجموع الديون قصيرة الأجل**	
مجموع الأصول		**مجموع الخصوم**	

المصدر: إسماعيل عرباجي، مرجع سابق، ص 243

المطلب الثالث: بناء الميزانية المالية والوظيفية انطلاقا من الميزانية المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي

أولا: الانتقال من الميزانية المحاسبية الى الميزانية المالية.

تستجيب الميزانية المحاسبية حسب المخطط الوطني للمحاسبة لأهداف محاسبية كتحديد النتائج، وقانونيـــة وهـــي تحديد ذمة المؤسسة وحقوقها على الغير أو ديونها، واقتصادية وهي تحديد الاعتبارات التي تستعمـل مـنأجـل الحصول

على إيرادات من ورائهـــا، ولكنهـــا لا تستجيب لأهـــداف مالية، ولكي يستطيع المحلل المالـــي استعمالها وبفائدة كاملة يجب أن يحولها إلى شكل تتحقق فيه الشروط المالية، وذلك بعد القيام بترتيب الأصـــول حسب درجة السيولة والخصوم حسب درجة الاستحقاقية [1]، مع مراعاة المقاييس المستعملة من طرف المحللين الماليين.

وفيما يلي أهم التعديلات التي تمس الميزانية المحاسبية من أجل الوصول إلى الميزانية المالية تم عملية الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية بمراعاة مبدأين أساسين2:

أ- **مبدأ درجة الاستحقاق المتزايد:** ويكون على مستوى الخصوم أي بدلالة الزمن فنجد الأموال الخاصة بالدرجة الأولى، حيث أن درجة استحقاقها صفرية والدرجة الثانية نجدها بالتدريج الطويل ثم المتوسط ثم القصير الأجل.

ب- **مبدأ درجة السيولة المتزايدة:** أي المدة الزمنية التي تتطلبها كي تتحول إلى السيولة وهذا بالنسبة إلى الأصول، فنجد أولا الشعارات لان تحويلها إلى السيولة سيستغرق مدة طويلة ثم نجد المخزونات ثم نجد الحقوق.

إن عملية انتقال من الميزانية المحاسبية الى الميزانية المالية تستلزم القيام ببعض التعديلات لعناصر الميزانية وتتمثل التعديلات فيمايلي:

1) تعديل عناصر الأصول:

ويستعمل في عملية الفصل بين عناصر الأصول مبدأ أساسي هو مبدأ السيولة كمقياس أساسي لتحديد العناصر التي يبقى في المؤسسة لأكثر من سنة والعناصر التي تتحرك خلال السنة أو الدورة الاستغلالية وحسب هذا المبدأ فإن الأصول تتحول إلى قسمين أساسين[3]:

1- 1 -الأصول الثابتة:

تتمثل الأصول الثابتة في كل الممتلكات التي تمتلكها المؤسسة لا بقصد بيعها وتحقيق الربح من ورائها بل لاستعمالها في العملية الإنتاجية، ويكون ترتيبها وفق تناسب طردي مع درجة السيولة المتزايدة، فالاستثمارات في الميزانية المحاسبية تحافظ على ترتيبها إلى أن تجرى لها عملية تصحيح لقيمتها الحقيقية المعنوية منها والمادية، وتكون القيم المعنوية في قمة الميزانية، تليها الاستثمارات المادية التي تتمثل في الأراضي، المباني، المعدات والأدوات، معدات النقل، تجهيزات المكتب، الخ، ثم القيم الثابتة الأخرى.

وهي أعلى الميزانية وهي العناصر التي تستعملها المؤسسة وتبقى تحت تصرفها لمدة تزيد عن السنة

1 – ناصر دادي عدون، **تقنيات مراقبة التسيير لتحليل المالي**، دار المحمدية العامة، الجزء الأول، الجزائر،2004، ص25.

2 – محمد سامي محمد، **تطبيقات عملية في التحليل المالي**، دار وائل للنشر، بيروت، لبنان، 1994، ص1.

3 – ناصر دادي عدون، **نفس المرجع**. ص2.

وتحتوي على قسميـــــــن:

ت- **القيم الثابتة** :وتضم: القيم المعنوية والاستثمارات

ث- **القيم الثابتة الأخرى**: وتشمل ما يلي[1]:

- **مخزون الامان**: وهو المخزون الأدنى الذي يجب أن تحتفظ به المؤسسة، والذي يضمن لها الاستمرار فينشاطها بشكل عادي دون توقف، حيث أن مدة بقائه في المؤسسة تفوق السنة، وهو احتياطي لتأخر التموين بالمخزونات سببه الظروف الخارجية.
- **سندات المساهمة** :تشكل بطبيعتها مساهمة المؤسسة في رأس المال مؤسسات أخرى وبالتالي تبقى لدى الغير لمدة تفوق السنة ولهذا تضم إلى القيم الثابتة.
- **الكفالات المدفوعة**: وهي مجموع القيم التي تدفعها المؤسسة إلى المصالح المعنية وتبقى لديها لمدة تزيد عن السنة كضمان، فتضم إلى القيم الثابتة إلا إذا كانت هناك كشوفات المؤسسة ما يدل على غير ذلك، كاسترجاع جزء أو كل الكفالات المدفوعة.
- **الديون المشكوك في تحصيلها**: إذا كان استرجاعها لمدة تفوق السنة فتدرج ضمن الأصول الثابتة.

-**المحجوزات البنكية**: إذا تم حجز مبلغ مالي في البنك بناءا على دعوى قضائية لمدة تفوق السنة فانه تدرج ضمن الأصول الثابتة

ملاحظة: المصاريف الإعدادية أو التمهيدية تستثنى في وضع الميزانية المالية، لكونها مصاريف دفعت في فترة سابقة عند تأسيس المؤسسة، ولم يصبح لها وجود حاليا ضمن موجودات المؤسسة، وأن تسجيلها المحاسبي لم يكن إلا لغرض إطفائها.

ومن كل ما سبـــــق[2]:

الاصول الثابتة = القيم الثابتة + القيم الثابتة الاخرى

1 -2 -الأصول

المتداولة : ولقد عرفت الأصول المتداولة من قبل المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين على أنها «النقدية والأصول أو الموارد الأخرى والتي تحدد على عادة أساس توقع معقول لأن تتحول إلى نقدية، أوتباع، أو تستهلك خلال دورة العمليات" [1]

1 – مبارك لسلوس، **التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية**، الطبعة الثانية،2012 ، ص 21.

2 – ناصر دادي عدون، **مرجع سبق ذكره**، ص29.

كما عرفها " Sanders Hatfield Moore" على أنها" تلك الأصول التي تتحول خلال السلوك المنتظم للنشاط إلى نقدية، والأصول التي تقتنى بقصد تحويلها إلى نقدية"[2].

وتضم العناصر التالية[3]:

أ- **قيم الاستغلال** :وهو الجزء المتبقي من المخزون بعد طرح مخزون العمل الذي يبقى في المؤسسة لمدة تتجاوز السنة.

ب- **القيم القابلة للتحقيق**: وهي مجموعة العناصر أو القيم التي تنتج عن تعامل المؤسسة مع الغيروتضم العناصر التالية:

- العملاء ما عدا المشكوك في تحصيلها.
- سندات التوظيف التي يسكن التنازل عنها في الأجل القصير ولا يمكن خصمها.
- أوراق القبض التي تستحق في المدى القصير والغير قابلة للخصم.
- كل ما تبقى من المدينون ما عدى العناصر التي تدخل ضمن القيم الجاهزة.

ج- **القيم الجاهزة** :وتضم ما يلي:

- أرصدة المؤسسة في البنوك والحسابات البريدية.
- أرصدة الصندوق.
- أوراق القبض القابلة للخصم في أي لحظة.
- سندات التوظيف التي يمكن التنازل عنها في أي لحظة.

ومما سبــق:

الاصول المتداولة = قيم الاستغلال + القيم القابلة للتحقيق + القيم الجاهزة

أما عملية الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية يمكن توضحها حسب الشكل التالي:

1 – الدوس س هندريكس، **النظرية المحاسبية**، ترجمة كمال خليفة أبو زيد، الطبعة الرابعة، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2005، ص459.

2 – **نفس المرجع**، ص 459.

3 – ناصر دادي عدون، **مرجع سبق ذكره**. ص29.

الشكل رقم :(01-09) عملية الانتقال الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية من جانب الأصول

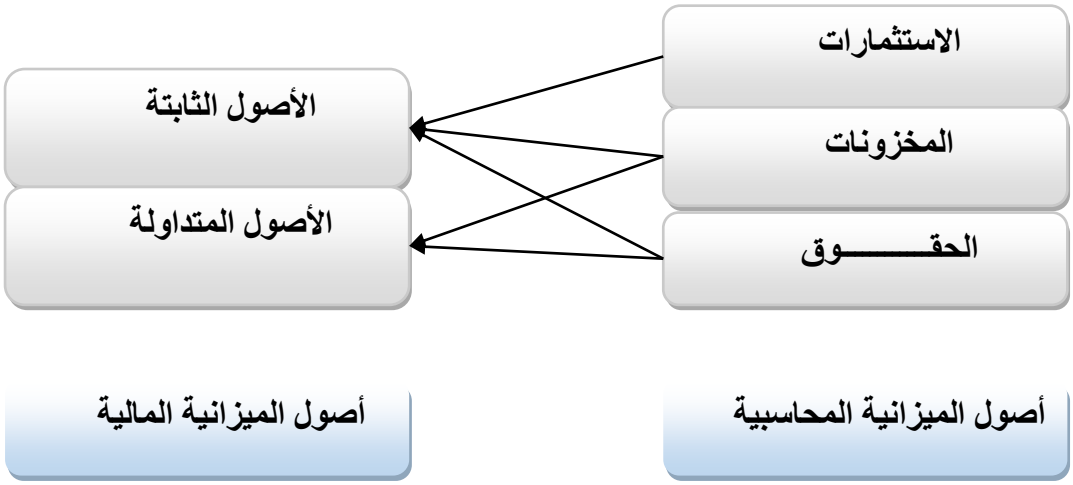

المصدر: ناصر دادي عدون، **تقنيات مراقبة التسيير لتحليل المالي**، الجزء الأول، 2004، ص 29.

2) تعديل عناصر الخصـــوم

بالإضافة الى مبدأ السنوية نجد مبدأ الاستحقاق وبالتالي نحصل على قسمين أساسين هما[1]: الأموال الدائمة والتي تكون مدتها سنة، أما الأقل من سنة هي الديون قصيرة الأجـــل.

2- 1 - الأموال الدائمة: وترتب حسب درجة الاستحقاق، وتشمل حسب الترتيب ما يلـي:

رأس مالهـا (جماعي أو شخصي)، الاحتياطات، نتائج قيد التخصيص، إضافة إلى المؤونات غير المبررة بعـد دفـع نسبة الضريبة منها وكل هذه الحسابات تدفع في القسم الأول وهو الأموال الخاصـة، أو القسم الثاني فهـو يمثل الموارد التي تتجاوز السنة وهي ما تسمى ديون طويلة متوسطة الأجل: ديون الاستثمار، حسابات الشركات الطويلة الأجل.... الخ.

2 -2 - ديون قصيرة الأجل: وتتمثل في ديون الموردين والضرائب الواجبة الدفع والتسبيقات وجزء من النتيجة الموزعة على العمال أو الشركاء، وعلى العموم فهي تمثل موارد القسم الثاني من الخصوم وهي لا تتعدى السنة وتنقسم إلى:

أ- **ديون قصيرة الأجل الخاصة بدورة الاستغلال:** هي التي حصلت عليها المؤسسة بغرض تمويل نشاطها العادي وتتمثل في ديون المخزونات وأوراق الدفع.

ب- **ديون قصيرة الأجل خارج الاستغلال:** ويتصف هذا النوع من الديون بعدم دورتها وتتمثل في الجزء من

1 - بوعلام بوشاشي، **المنير في التحليل المالي وتحليل الإستغلال**، دار الهومة، الجزائر، 1998 ص96.

الديون الطويلة الأجل المستحق في السنة الموالية (قصيرة الأجل)، النتيجة الموزعة، الضريبة على الأرباح الشركات، مؤونات الأعباء والخسائر الواجبة الدفع في السنة الموالية، الحسابات الجارية للشركات.

- **طريقة تحليل بعض عناصر الخصوم عند إعداد الميزانية المالية:** وهي كما يلي:[1]

1. **المؤونات على الأعباء والخسائر:** وهي مؤونات حددت بشكل تقديري لتغطية خسائر توقعها احتمالي، ففي نهاية السنة المالية تحدد لها ثلاث حالات:

أ- **الخسائر التي وقعت فعلا:** إذا حققت الخسائر، فإن المؤسسة سوف تتحمل العبئ في نفس السنة، وبالتالي سوف تدفع قيمة الخسائر، فتعتبر هذه القيمة دين على المؤسسة ذو مدة قصيرة.

ب- **الخسائر التي يحتمل وقوعها مستقبلا:** أو بعد مدى طويل، فتدفع المؤسسة مبلغ أو قيمة هذه الخسائر فتعتبر دين على المؤسسة طويلة الأجل.

ت- **حالة عدم وقوع أو تحقق الخسارة** :فمقدار المؤونة المخصص لها يصبح غير مبرر، أو بدون هدف ويتم اعتباره ربحا إجماليا، وتفرض عليه ضريبة تدفع أخر سنة في مدة أقصاها شهور معينة، والسنة المتبقية بعد الضريبة سوف تضم إلى النتائج قيد التحصيص أو الاحتياطات.

- **ديون الاستثمارات:** غالبا غالبا ما تدفع ضمن أقساط سنوية، وهذا يعود لمدة حياة الاستثماري كل سنة تطرح منه الدفعة التي تسدد في تلك السنة والتي تمثل ديونا قصيرة الأجل، أما الباقي فيبقى ضمن الديون طويلة الأجل.

- **النتيجة السنوية:** بعد إخضاع النتيجة السنوية للضريبة على الإرباح، فان مبلغ الضريبة يدفع خلال شهور على الأكثر، فيعتبر دين قصيرة الأجل، أما الجزء الثاني من النتيجة فيصبح ملكا للمؤسسة، ويخضع للسياسة المتبعة من طرف مسيرها وتعالج نتيجة السنة بقرار اداري، ويمكن توزيعها إلى ما يلي:

أ- جزء يوزع على العمال أو الشركاء ويرتفع وينخفض حسب سياسة المؤسسة.

ب- الجزء الباقي غير موزع يدخل ضمن نتائج رهن التخصيص، وقد يخفض مباشرة الى الاحتياطات.

وكـنتيجة: النتيجة الصافية قبل اتخاذ قرار في تخصيصها أو توزيعها فإنها تدخل ضمن النتائج قيد التخصيص أو الاحتياطات لانها ملك للمؤسسة.[2]

---

1 – ناصر دادي عدون، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 32-33.

2 – **نفس المرجع**، ص 33.

ملاحظـــــــــــــــة:

نظرا لطبيعة الضريبة على الأرباح والزمن الذي تحسب فيه فإن المؤسسة تدفع هذه الضريبة على شكل تسبيقات تقديرية خلال السنة على أساس مبلغ الضريبة للسنوات السابقة.

وتتم عملية الانتقال من الميزانية المحاسبية الى الميزانية المالية من جانب الخصوم كما يوضحها

الشكل رقم :(01-10) عملية الانتقال من الميزانية المحاسبية الى الميزانية المالية من جانب الخصوم

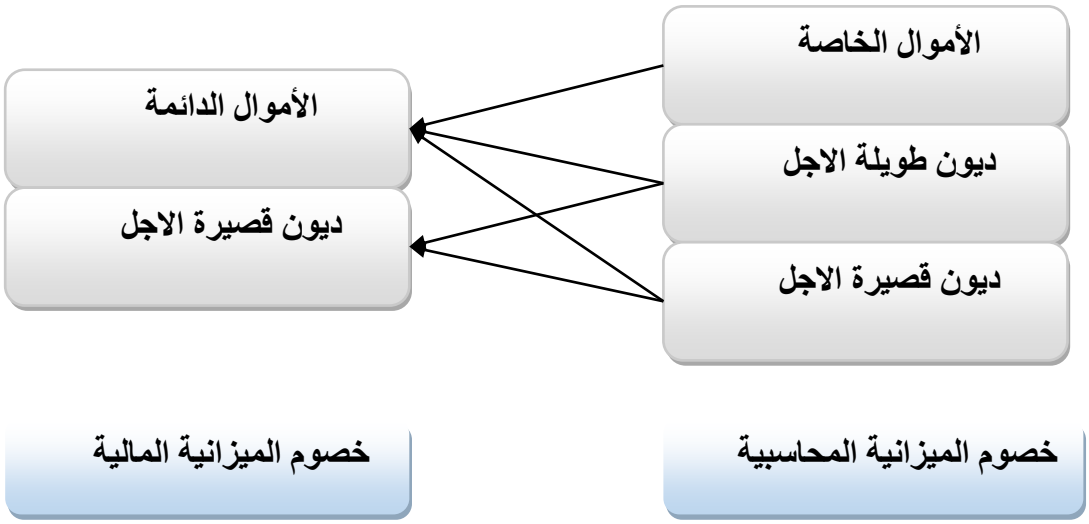

المصدر: ناصر دادي عدون، **مرجع سبق ذكره**، ص 35.

الجدول رقم :(01-10) الميزانية المالية حسب SCF

- **الاصـــــــــــــول**
- **السنة المالية المقفلة في: .....**

ر/ح	الاصـــــــــــــول	ملاحظـــــــة	القيمة الاجمالية	الاهتلاكات تدني القيمة	القيمة المحاسبيةN	الدورة السابقة N- 1
	الأصول غير متداولة					
20	**القيم الثابتة المعنوية**					
203	- مصاريف التنمية القابلة للتثبيت					
204	- برمجيات المعلومات وما شابهها					
205	- الامتيازات وحقوق البراءات والرخص					
208	- القيم الثابتة المعنوية الأخرى					

21	**القيم الثابتة المادية**						
211	– الأراضي						
212	– مباني						
218	– القيم الثابتة المادية الأخرى						
22	**القيم الثابتة في شكل امتياز**						
23	**القيم الثابتة الجاري إنجازها**						
232	– القيم الثابتة العينية الجاري إنجازها						
237	– القيم الثاتة المعنوية الجاري إنجازها						
	القيم الثابتة المالية						
207	– فارق الاقتناء good will						
26	**مساهمات وحسابات دائنة ملحقة بمساهمات**						
261	– سندات الفروع المنتسبة						
265	– الحسابات الدائنة الملحقة بشركات في حالة مساهمة						
27	**قيم ثابتة مالية أخرى**						
271	– السندات المثبة الأخرى غير السندات المثبتة التابعة لنشاط الحافظة						
272	– سندات التي تمثل حق الدين الدائن (السندات والقسائم)						
273	– السندات المثبتة التابعة لنشاط الحافظة						
274	– القروض والحسابات الدائنة المترتبة على عقد ايجار–التمويل						
275	– الودائع والكفالات المدفوعة						
133	**الضرائب المؤجلة على الاصول**						
مجموع الأصول غير المتداولة							
	الأصول المتداولة						
03	**المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ**						
30	– مخزون بضائع						
31	– المواد الأولية واللوازم						
32	– تموينات أخرى						
33	– سلع قيد الإنتاج						
34	– خدمات قيد الإنتاج						
35	– مخزون المنتجات						
04	**حساب الغير**						
409	– الموردون المدينون						
41x	– الزبائن والحسابات الملحقة						
42x	– المستخدمون والحسابات الملحقة						
43x	– الهيئات الاجتماعية والحسابات الملحقة						
44x	– الدولة، الجماعات العمومية والهيئات الدولية والحسابات الملحقة						
45x	– المجمع والشركات						
46x	– مختلف الدائنين ومختلف المدينين						
48x	– الأعباء او المنتجات المعاينةمسبقا والمؤونات						
05	**الأصول المالية المتداولة**						

50	– القيم المنقولة للتوظيف					
51	– البنوك والمؤسسات المالية، ومايماثلها					
52	– الأدوات المالية المشتقة					
53	– الصندوق					
	مجموع الأصول المتداولة					
المجمـــــــوع العـــــام للأصـــــــــول						

- **الخصـــــــــــوم**
- **السنة المالية المقفلة في: .....**

ر/ح	الخصـــــــــــوم	ملاحظة	مبلغ السنة الجارية N	مبلغ السنة السابقة N – 1
	رؤوس الأموال الخاصة			
101	– راس المال الخاص			
105	– فارق إعادة التقييم			
106	– الاحتياطات			
109	– راس المال غير المطلوب			
11	– الترحيل من جديد			
12	– نتيجة السنة المالية			
	مجموع الأموال الخاصة			
	الخصوم غير الجارية			
134	– الضرائب المؤجلة على الخصوم			
15	– المؤونات للاعباء –الخصوم غير الجارية			
16	– الاقتراضات والديون المماثلة			
17	– الديون المرتبطة بالمساهمات			
	– ديون أخرى غير جارية 'أكثر من سنة)			
	مجموع الخصوم غير الجارية			
	الخصوم الجارية			
16	– الاقتراضات والديون المماثلة– خصوم جارية			
17	– الديون المرتبطة بالمساهمات			
40x	– الموردون والحسابات الملحقة			
419	– الزبائن الدائنون			
4xx	– ديون اخرى			
51x	– ديون مالية اخرى			
	مجموع الخصوم المتداولة			
المجمـــــــوع العام للخصـــــــــوم				

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27،28 مايو سنة 2008

ثانيا: الانتقال من الميزانية المالية الى الميزانية الوظيفية

أ- **الأسس التي تبنى عليها الميزانية الوظيفية:**

- يصطلح على أصول بااستخدامات والاصوم بالموارد.
- تحسسب الاستخدامات بالقيم الاجمالية أي دون طرح المؤونات والاهتاكات مع النظر إلى الاهتلاكات والمؤونات على انها موار متوسطة وطويلة الاجل.
- ترتب عناصر الاستخدامات والموارد وتصنيفها تبعا لانتمائها الى وظيفة الاستغلال، خارج الاستغلال او وظيفة الاستثمار او وثيفة التمويل.

ب- **بناء الميزانية الميزانية الوظيفية**[1]:

يعتبر تجزئة النشاط الأساسي للمؤسسة إلى وظائف أساسية من الأسباب الرئيسية التي أدت الى ظهور مجموعة من التطبيقات على مستوى أدوات التحليل المالي، فبعرض الأجزاء الكبرى للميزانية الوظيفية، يمكن إظهار الأهمية المتعلقة بالاستخدامات والموارد والطريقة التي تغطى بها الموارد كل الاستخدامات وتتجزأ الميزانية الوظيفية إلى أربع مستويات:

أ- **إثنتان منها مرتبطة بالأجل الطويل:** يتمثلان في الموارد الدائمة والاستخدامات المستقـــــرة.

- **الموارد الدائمة:** ناتجة عن قرارات التمويل المتخذة من طرف المؤسسة في الأجل الطويل لأكثرمن سنة وتتضمن:
  - **الأموال الخاصة:** وتشمل راس المال الخاص، الاحتياطات، الاهتلاكات والمؤونات...الخ.
  - **الديون المالية طويلة ومتوسطة الأجل.**

بحيث تظهر الموارد الدائمة في الجانب العلوي لخصوم الميزانية الوظيفية.

- **الاستخدامات المستقرة:** ناتجة عن قرارات الاستثمار طويل الأجل وهي مرتبطة بالموجودات الثابتة الإجمالية وتظهر في الجانب العلوي لأصول الميزانية الوظيفية.

ب-**القسمان المتبقيان مرتبطان بالأجل القصير:** ويتمثلان في الأصول الجارية والخصوم الجارية الناتجين عن دورة الاستغلال بحيث:

- **الأصول الجارية:** تتضمن القيمة الإجمالية للمخزونات حسابات الغير المدينة والنقديات.
- **الخصوم الجارية:** وهي في معظمها ديون غير مالية كديون الموردين والحسابات الملحقة، ديون الاستغلال الخ.

ت-**محتوى الميزانية الوظيفية:** تنقسم الميزانية الوظيفية إلى أربعة مستويات وهي:

1 – دردودي لحسن، **التشخيص المالي** . مطبوعة موجه لطلبة السنة الأولى ماستر، جامعة محمد خيضر بسكرة ،2015/2014، ص 29.

1. **مستوى الموارد الدائمة والاستخدامات المستقرة:** تتكون الموارد من مصادر التمويل المتوسطة وطويلة الأجل (الأموال الخاصة والديون متوسطة وطويلة الأجل والاهتلاكات والمؤونات والنتائج المتراكمة الاحتياطات)، اما الاستخدامات المستقرة فتتكون من الاستثمارات بمختلف أنواعها وكل العناصر ذات الطبيعة المستقرة.

الجدول رقم (01-11): دورة الاستثمارات

الاصـــــــول	الخصـــــــوم
الأصول الثابتة بالقيمة الاجمالية + قروض الايجار الثابت (القيمة الاصلية) + تكاليف ناتجة عن عدة نشاطات	**الأموال الخاصة** – توزيعات + المؤونات بكل طبيعتها + الاهتلاكات (باقي اهتلاكات قرض الايجار + ديون مالية) + مختلف التحويلات المخصصة – علاوات السداد الواجبة
مجموع الأصول الثابتة	**مجموع الموارد الثابتة**

المصدر: Armand dayan -Manuel de gestion , op . cit p 86

2. **مستوى استخدامات الاستغلال وموارد الاستغلال:** وتتكون من احتياجات دورة الاستغلال المتعلقة بالنشاط الرئيسي الذي تزاوله المؤسسة (صناعي، تجاري، خدمي، ...إلخ) وموارد تمويل هذه الإحتياجات.

حيث تتشكل استخدامات الاستغلال من المخزونات، الزبائن والحسابات الملحقة، حسابات المدينون كضمانات الاغلفة والتسبيقات المقدمة، TVA للتحصيل ...الخ، أما موارد الإستغلال فتتشكل من ديون الموردين والحسابات الملحقة، الزبائن الدائنون كضمانات الأغلفة، والتسبيقات المحصلة من العملاء،TVA للدفع ...الخ.

الجدول رقم (01-12): دورة الاستغلال

الاصـــــــول	الخصـــــــوم
المخزونات + حقوق الاستغلال + أثر الخصوم + مختلف التحويلات المتعلقة بالاستغلال + تكاليف الاستغلال المحققة سابقا	**ديون الاستغلال** + الديون التجارية + ديون الضرائب + مختلف التحويلات المتعلقة بالاستغلال + انتاج الاستغلال المحقق سابقا
مجموع الأصول المتداولة	**مجموع الموارد المتداولة للاستغلال**

المصدر: Armand dayan -Manuel de gestion , op . cit p 87

3. **مستوى الاستخدامات خارج الاستغلال والموارد خارج الاستغلال:** هذا المستوى يبين كل الاحتياجات والموارد التي لا ترتبط مباشرة بالنشاط الأساسي والرئيسي للمؤسسة أي تلك التدفقات ذات الطبيعة الاستثنائية.

فبالنسبة للإستخدامات خارج الإستغلال نجد مثلا حقوق التنازل عن التثبيتات والحقوق تجاه الشركـــــاء

(رأس المال المكتتب غير المدفوع)، أما الموارد خارج الاستغلال فتضم على سبيل المثال: موردو القيم الثابتة، ديون الشركاء، الضرائب على النتائج والاشتراكات الاجتماعية للعمال...إلخ.

الجدول رقم (01-13): دورة خارج الاستغلال

الاصول	الخصوم
الحقوق خارج الاستغلال الحقوق على بيع الأصول حقوق أخرى سندات التوظيف التكاليف المحققة سابقا خارج الاستغلال	**ديون خارج الاستغلال** الإنتاج المحقق سابقا خارج الاستغلال
مجموع الأصول خارج الاستغلال	**مجموع الموارد خارج الاستغلال**

المصدر: Armand dayan -Manuel de gestion , op . cit p 87

4. مستوى الخزينة:

يتكون هذا المستوى من استخدامات الخزينة ومواردها، الأولى تشمل المتاحات النقدية في خزائن المؤسسة وحساباتها الجارية، أما موارد الخزينة فتتمثل في الاعتمادات البنكية الخارجية.

ومنه نلاحظ أن عناصر الأصول في الميزانية الوظيفية تنقسم الى الاستخدامات المستقرة والاستخدامات الجارية، هذه الأخيرة تنقسم بدورها إلى ثلاث مجموعات فرعية هي استخدامات الاستغلال (المخزونات وحقوق. واستخدامات خارج الاستغلال (حقوق خارج الاستغلال)، واستخدامات الخزينة.

أما بالنسبة للموارد فإنها تتكون من الموارد المستقرة والتى تتشكل من الاموال الخاصة والديون المالية الطويلة، في حين يتمثل الجزء الآخر في الموراد المتداولة والتى تتكون هي الأخرى من ثلاث مجموعات فرعية تتمثل في موارد الاستغلالوموارد خارج الاستغلال وموارد الخزينة.

الجدول رقم (01-14): دورة الخزينة

الاصول	الخصوم
السيولة البنكية	**القروض البنكيه** + **عجز البنك** + **اثار عدم الدفع**
مجموع الأصول المتداولة	**مجموع الموارد المتداولة للاستغلال**

المصدر: Armand dayan -Manuel de gestion , op . cit p 87

الجدول رقم (01-15): الميزانية المالية الوظيفية وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري (إعادة ترتيب عناصر الأصول)

- **إعادة ترتيب عناصر الاصول**

عناصر الاصول	الملاحظة	الموقع في الميزانية الوظيفية
التثبيتات المعنوية والمادية والمعنوية	عبارة عن عناصر تضمن سير النشاط العادي للمؤسسة	الاستخدامات المستقرة
المخزونات	عناصر تساهم في دورة الاستغلال	استخدامات الاستغلال
- الزبائن - تسبيقات للموردين - الزبائن والسندات المطلوب تحصيلها - تسبيقات للمستخدمين - مدينون اخرون للاستغلال - أعباء تمل تسبيقات للاستغلال	عبارة عن حقوق خاصة بدورة الاستغلال	استخدامات الاستغلال
- مدينون اخرون (01) - أعباء تمثل تسبيقات خارج الاستغلال	عبارة عن حقوق خاصة بخارج دورة الاستغلال	استخدامات خارج الاستغلال
الخزينة الموجبة	عبارة عن البنك والصندوق والحساب الجاري (الحسابات المالية)	استخدامات الخزينة

الجدول رقم (01-16): الميزانية المالية الوظيفية وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري (إعادة ترتيب عناصر الأصول)

اعدة ترتيب عناصر الخصوم

عناصر الخصوم	الملاحظة	الموقع في الميزانية الوظيفية
الأموال الخاصة	عبارة عن وسائل مالية التزم بها الشركاء او المستغل	موارد دائمة
- مؤونة المخاطر - اهتلاكات ومؤونات الأصول	عبارة عن مصاريف مسجلة غير مستحقة الدفع	موارد دائمة
القروض البنكية	ديون مالية طويلة الاجل تستخدم في تمويل التثبيتات	موارد دائمة
- المردون - تسبيقات الزبائن - موردو السندات الواجب دفعها - ديون ضريبية واجتماعية (02) - دائنون اخرون للاستغلال - نواتج تمثل تسبيقات للاستغلال	عبارة عن عناصر تمثل الديون الخاصة بالاستغلال	موارد الاستغلال
- ديون جبائية (ضريبة على الأرباح) - دائنون اخرون (03) - نواتج تمثل تسبيقات خارج الاستغلال - فوائد القروض	عناصر تخص موارد خارج الاستغلال	موارد خارج الاستغلال
الخزينة السالبة	الاعتمادات البنكية الجارية (رصيد البنك السالب)	موارد الخزينة

(01) – يتمثل المدينون الآخرون فيما يلي: العاملون والحسابات المرتبطة بهم، الهيئات الاجتماعية والحسابات المرتبطة بها، المجمع الشركاء، المدينون الاخرون.

(02) – تتمثل الديون الجبائية والاجتماعية فيما يلي: العاملون والحسابات المرتبطة بهم، الهيئات الاجتماعية والحسابات المرتبطة بهم، الضرائب (الدولة– الضرائب على النتائج، الدولة–الرسوم على رقم الأعمال، الضرائب الأخرى والرسوم والتسديدات المماثلة).

(03) – تتمثل الديون المدينة الأخرى فيما يلي: المجمع الشركاء، الدائنون المختلفون.

5. **إعادة معالجة بعض العناصر**: من أجل إعداد الميزانية الوظيفية فإنه يتوجب إجراء عدد من التعديلات على بعض العناصر:

أ- **إعادة ترتيب عناصر من داخل الميزانية:**

- **الاهتلاكات والمؤونات:** يتم تقييم الاستخدامات حسب قيمتها الإجمالية (الأصلية)، أما فيما يخص الاهتلاكات والمؤونات فيتم تحويلها إلى الموارد الدائمة حيث تضاف إلى الأموال الخاصة فهي تمثل أموال مدخرة لذلك تعتبر كمصدر للتمويل الذاتي يستخدم في تجديد الاستثمارات وتغطية الخسائر المحتملة، وبالتالي تعالج الاهتلاكات والمؤونات كمايلي:

—— اهتلاكات التثبيتات تضاف للاموال الخاصة.

—— مؤونات المخزونات تضاف للاموال الخاصة.

—— مؤونات الزبائن تضاف للاموال الخاصة.

—— مؤونات سندات المساهمة وسندات التوظيف تضاف للاموال الخاصة.

الشكل رقم :(01-11) كيفية معالجة الاهتلاكات والمؤونات

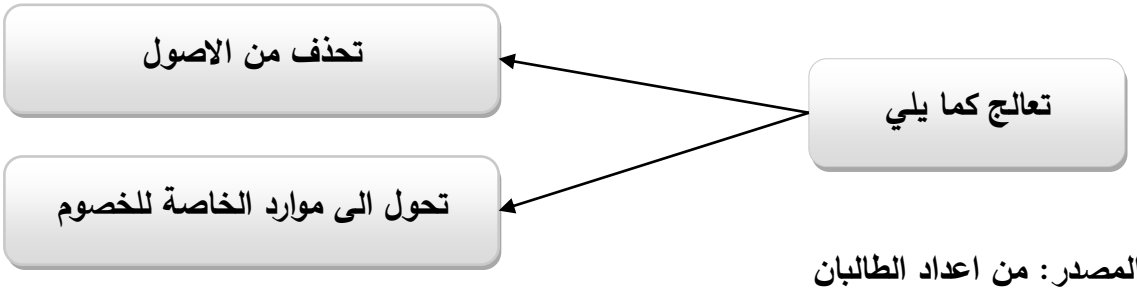

المصدر: من اعداد الطالبان

- **التسبيقات على الاستثمارت:** تضم ضمن الاستخدامات المستقرة.

- **راس المال غير المطلوب:** يضم الى الحقوق خارج الاستغلال.
- **فوارق تحويل الأصول:** تحذف فوارق تحويل الأصول وتضم الى الحقوق الخاصة بها والتى تسترجع قيمتها الاصلية اي تضم الى حقوق الاستغلال.
- **الأرباح الموزعة على الشركاء:** تعتبر في العادة ديون جارية (خارج الاستغلال) تدفع في الأجل القصير ولكن في بعض الأحيان يبقيها المساهمون تحت تصرف المؤسسة لمدة طويلة تفوق السنة من أجل توفير مورد إضافي للمؤسسة تمول به استخداماتها طويلة الأجل وفي هذه الحالة يظهر حساب الشركاء مع الديون المالية.
- **أقساط القروض المنتظر تسديدها والتثبيتات المالية المنتظر تحصيلها:** بالنسبة لأقساط القروض الي يحين موعد سدادها في الأجل القصير تعالج كما يلي:
  - يتم طرحها من الديون المالية.
  - وتضاف للموارد خارج الاستغلال.

أما فيما يتعلق بالتثبيتات المنتظر تحولها إلى سيولة في الأجل القصير فيتم معالجتها كما يلي:

- يتم طرحها من التثبيتات المالية.
- تضاف إلى الاستخدامات خارج الاستغلال

الشكل رقم :(01-12) عملية معالجة الفوائد غير المستحقة الدفع على الحقوق الثابتة

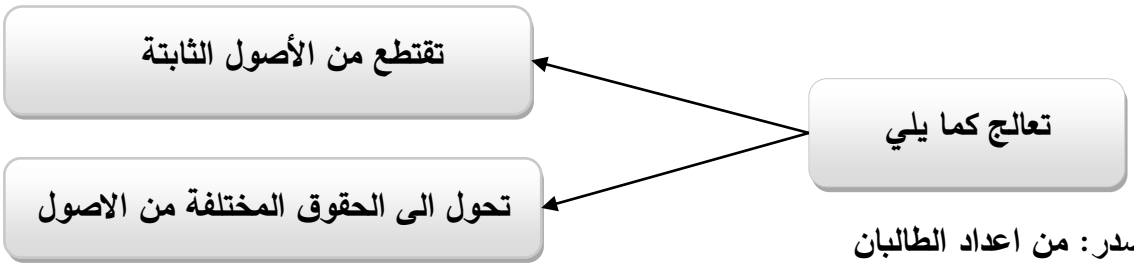

المصدر: من اعداد الطالبان

الشكل رقم :(01-13) عملية معالجة العلاوات المدفوعة الاجبارية

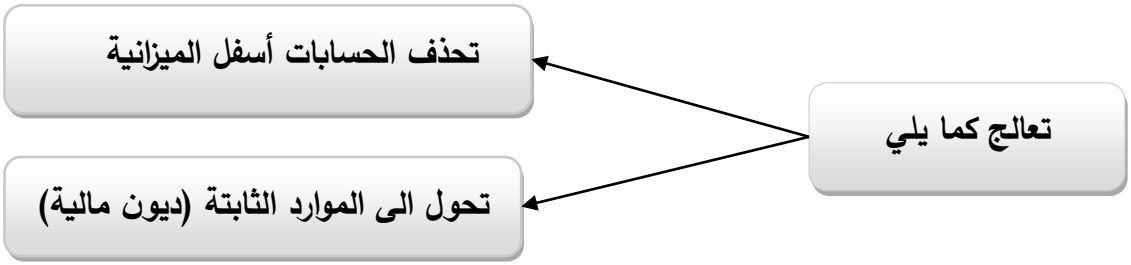

المصدر: من اعداد الطالبان

الشكل رقم :(01-14) عملية معالجة الإعانات البنكية وارصدة قروض البنك

المصدر: من اعداد الطالبان

الشكل رقم :(01-15) عملية معالجة فوائد مستحقة الدفع على القروض

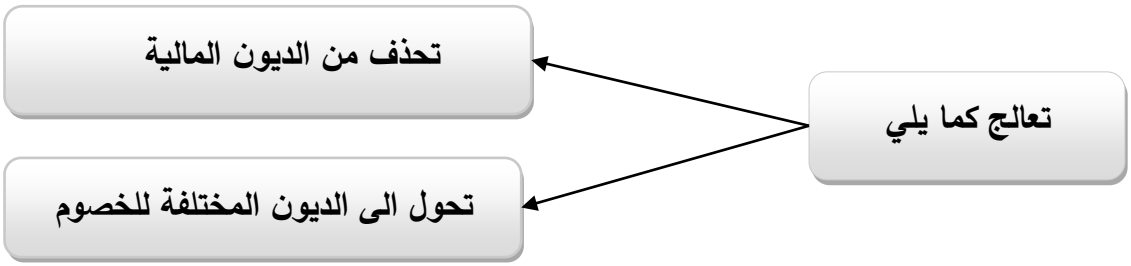

المصدر: من اعداد الطالبان

ب- **إعادة ترتيب عناصر من خارج الميزانية:** من أجل أن تكون الميزانية كاملة لابد من إعادة ترتيب بعض العناصر من خارج الميزانية وإدماجها في الميزانية الوظيفية.

- **التمويل الإيجاري:** الوسائل المستعملة من قبل المؤسسة والممولة عن طريق عقد تمويل إيجاري كانت لا تظهر في الميزانية المحاسبية للمؤسسة وذلك حسب SCF لأنها لا تعتبر ملكها طول مدة عقد التمويل الايجاري، في حين هذه الوسائل تم إدماجها في الميزانية المحاسبية حسبSCF وتظهر كذلك في الميزانية الوظيفية كونها ضرورية لسير نشاط المؤسسة، فالتمويل الايجاري يعتبر وسيلة للتمويل تعوض الاقتراض التقليدي ويتم إدماج عقد التمويل الايجاري في الميزانية الوظيفية على الشكل التالي:
  - القيمة الأصلية للأصل يتم إضافتها إلى الاستخدامات المستقرة.
  - ما يقابل الإهتلاك المتراكم المحسوب يتم إضافته إلى الموارد الخاصة الدائمة.
  - ما يقابل الجزء غير المهتلك يتم إضافته إلى الديون المالية طويلة الأجل

يسجل عقد الايجار التمويلي في الاصول ويجعل احدى حسابات القيم الثابتة مدينا (حساب فرعي رقم:21 ويقابله في الخصوم حساب الديون الخاص بمقدار (حساب 167 ديون على عقود الايجار التمويلية في الجانب الدائن)، وعندما يتم تسديد الدفعات حسب الاتفاق يجعل حساب ديون عقود الايجار التمويلية مدينا بمبلغ السداد

وكذلك حساب المصاريف المالية يجعل مدينا او يسجل مثل عملية الحساب.[1]

الشكل رقم :(01-16) عملية معالجة قروض الايجار

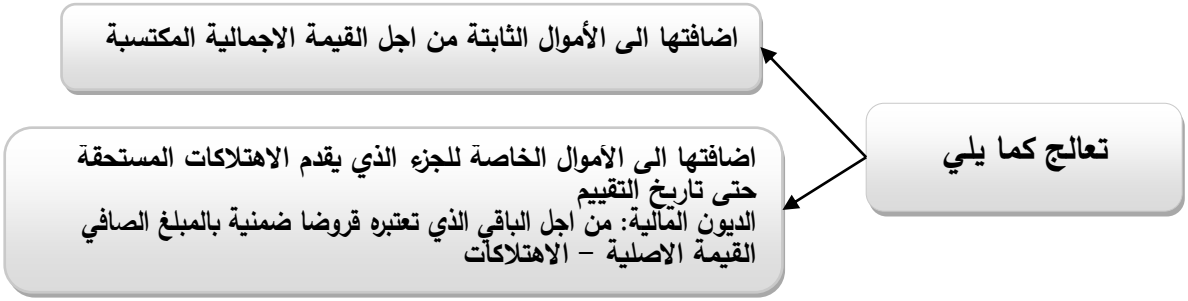

المصدر: من اعداد الطالبان

- **الأوراق التجارية المخصومة وغير المحصلة:** عندما تكون المؤسسة في حاجة إلى سيولة يمكن لها خصم الأوراق التجارية الي تمتلكها تجاه الزبائن لدى البنك قبل موعد تحصيلها، ومنه تعتبر حقا تم التخلي عنه والحقوق الي تم التخلي عنها تختفي من الميزانية ولكن المؤسسة تبقى ملزمة بتعويض البنك في حالة إفلاس الزبون، وعليه يتم معالجة الأوراق المخصومة غير المحصلة كما يلي:
  - تضاف قيمة الأوراق المخصومة إلى الأصول الجارية ضمن موارد الاستغلال ح/الزبائن.
  - وتضاف قيمة الأوراق المخصومة كذلك إلى الخصوم الجارية ضمن الاعتمادات الجارية للبنك.

ومنه فالأوراق التجارية المخصومة قبل موعد استحقاقها تضاف الى حساب الزبائن ضمن حقوق الاستغلال وبالمقابل ترتفع قيمة السلفات البنكية في جانب الخصوم بنفس المبلغ.

06-تمثيل الميزانية الوظيفية

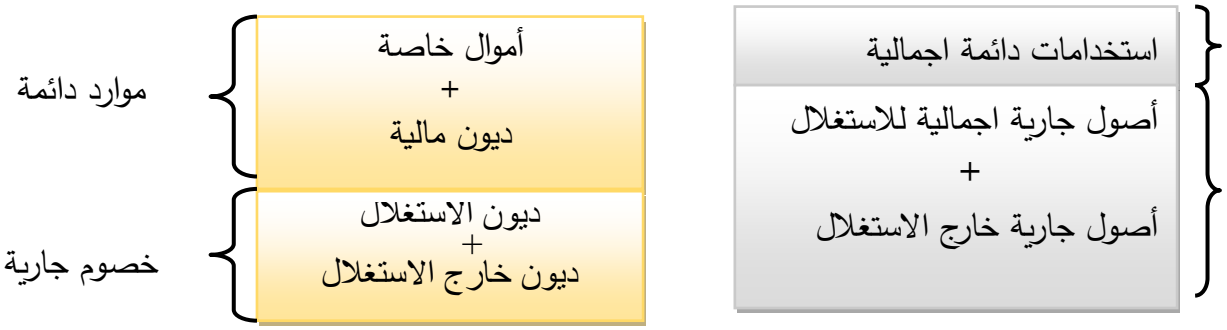

المصدر: انطلاقا من تحليل الميزانية الوظيفية

1 – شعيب شنوف، **مرجع سبق ذكره**، ص 74

المبحث الثالث: تحليل الميزانية الوظيفية بواسطة التوازنات والنسب المالية

تسمح دراسة التوازن المالي بتقييم الملائمة والخطر المالي المتعلق بالنشاط الاستغلالي للمؤسسة، يعتبر استخراج المؤشرات المالية من أبرز الأهداف الي تقف وراء بناء وإعداد الميزانية الوظيفية، حيث نجد أن هناك عدة مؤشرات يستند إليها المحلل المالي لإبراز مدى توازن المؤسسة من أهمها: رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل والخزينة الصافية. ويقوم هذا التحليل على البيانات المستخرجة من الميزانية المالية والميزانية الوظيفية. فهذه المؤشرات يتم من خلالها قياس درجة تحقق التوازن المالي المتعلق بالنشاط الاستغلالي للمؤسسة. ويمكن استخراجها انطلاق من التوازن بين جانب الموارد والاستخدامات وهو صلب الموضوع.

المطلب الاول: بواسطة مؤشرات التوزن المالي الوظيفي.

إن مؤشرات التوازن المالي تعتبر من أهم الأدوات التي يستعين بها المشخص المالي لمعرفة الحالة المالي للمؤسسة فالمقصود بالتوازن المالي هو مقدرة المؤسسة على التسيير بشكل عادي وفي نفس الوقت التوقيت بين استحقاقية الخصوم وسيولة الأصول أي أن الخصوم التي تستحق بعد فترة طويلة لابد أن تقابلها الأصول التي تستغرق مدة طويلة أيضا للتحويل إلى سيولة، والخصوم التي تستحق بعد فترة قصيرة تقابلها التي تستغرق مدة طويلة أيضا للتحويل إلى سيولة، والخصوم التي تستحق بعد فترة قصيرة تقابلها الأصول التي تحول إلى سيولة في مدة قصيرة أيضا وسوف توضح هذه المؤشرات في المطالب الآتية.

ويكمن الهدف من خلال بناء الميزانية الوظيفية الى استخراج المؤشرات المالية التي تقيس التوازن المالي للمؤسسة من خلال مقارنة المصادر والاستخدامات كما يلي[1]:

$$R = E$$

$$RD + Rex + Rhex + RT = Es + Eex + Ehex + ET$$

$$RD + Rex + Rhex – E s - Eex – Ehex = ET -RT$$

$$(RD-Es) - [Eex - Rex) + (Ehex - Rhex)] = ET - RT$$

$$FRng – BFR = Tng$$

ان تحليل الوضعبة المالية للمؤسسة من منطق التحليل الوظيفي يكون من خلال دراسة وتقييم مؤشرات التوازن الوظيفي التالي:

1 - د. سعيدة بورديمة، **التسيير المالي** .مطبوعة دروس، جامعة 08ماي 1954 قالمة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير،2015/2014، ص 29،

أ- **باستخدام رأس المال العامل الصافي الإجمالي** FRng: ويدعى أيضا راس المال العامل الوظيفيFRF

إن ما[1] يعزز اهتمامات الإدارة المالية في رأس المال العامل هو العلاقة المباشرة والقوية بين النمو في المبيعات والحاجة لزيادة الاستثمار في الموجودات بشكل عام ومنها الموجودات المتداولة أو الأصول المتداولة فالزيادة في حجم المبيعات تستلزم زيادة في النقدية والذمم المدنية والمخزون السلعي، وكل هذه الحاجات يجب أنتمول، ولذلك تأخذ اهتمامات خاصا من الإدارة المالية نظرا لأن الاستثمار فيها يستلزم إلحاحا معينا.

1- مفهوم رأس المال العامل الصافي الإجمالي: يقصد برأس المال العامل حجم الاستثمار المتاح في الأصول القصيرة الأجل، أي الموجودات المتداولة، وبعبارة أدق هو ذلك الجزء من الموارد الدائمة المخصص لتمويل الأصول المتداولة (استخدامات الاستغلال)، أو هو هامش الضمان الذي يجب ان توفره المؤسسة ضمن هيكلها المالي لضمان تحقيق توازنها المالي بصفة عامة وتوازنها قصير الأجل بصفة خاصة، وتستعمله لتجاوز حالات بطئ دوران عناصر الاستدامات الجارية وخاصة المخزونات، وهو يعبر إذن عن فائض الأموال الدائمة على قيم الموجودات الثابتة بعد تغطيتها بالكامل للاستخدامات المستقرة والموجهة لتمويل الاستخدامات الجارية،أو عن زيادة الأصول المتداولة على الديوان قصيرة الأجل.

وحتى نتمكن من استخدام هذا المفهوم في تحليل الميزانية الوظيفية لا بد أن نتطرق إلى تحديد طريقة حسابية.

وعليه فإن رأس المال العام الصافي الإجمالي إنطلاقا من معطيات الميزانية الوظيفية يتم حسابه وفقا لمنظورين هما:

1- **من منظور أعلى الميزانية: ويعطى** بالعلاقة التالية[2] **FRng=Rd-Es**

- **الموارد الدائمة – الاستخدامات المستقرة**
- **RD** تمثل الموارد الدائمة
- **Es** تمثل الاستخدامات المستقرة

1 - A. mezzache ;essai d'analyse de la structure financière de la SN. Altour avant la restructuration du secteur touristique de 1880 apartir de l'approche théorique des Méthodes de la gestionلاfinancière, Mémoire de Magister, Alger :1991 p. 05

2 - يوسف قريشي والياس بن ساسي، **مرجع سبق ذكره**، ص 73.

شكل رقم: (01-17) يبين راس المال العمل الصافي الإجمالي من اعلى الميزانية

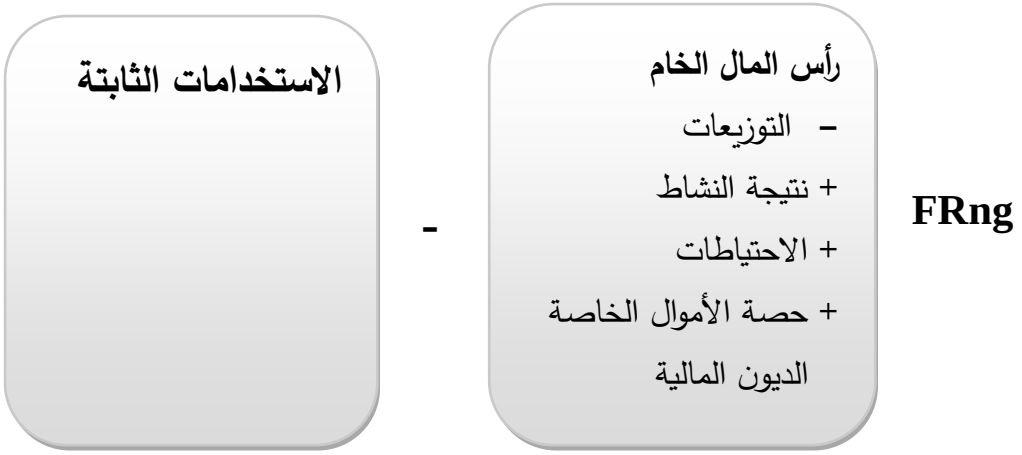

2-من منظور أسفل الميزانية: ويعطى بالعلاقة التالية

$$FRng = (Eex+Ehex+Et) - (Rex+Rhex+Rt)$$

- **رأس المال العامل الصافي الإجمالي = (استخدامات الاستغلال+استخدامات خارج الاستغلال+استخدامات الخزينة) – (موارد الاستغلال+موارد خارج الاستغلال+موارد الخزينة)**

أ-1- التغيرات في راس المال العامل واسبابها:[1]

يتغير حجم راس المال العامل الصافي بين فترة واخرى، ويكون التغير احيانا بالزيادة وأحيانا أخرى بالنقصان، ولابد لادارة المؤسسة من دراسة هذه التغييرات ومعرفة اسبابها، وذلك من اجل رسم خططها وسياياتها المستقبلية.

يمكن تلخيص اسباب النقص والزيادة في راس المال العامل في الاسباب التالية:

❖ **اسباب النقص في راس المال العامل الصافي:**

- نقص في الاموال الدائمة نتيجة تخفيض راس المال، تسديد الديون طويلة الاجل، توزيع جزء من الاحتياطات.
- الاستثمار في الاصول الثابتة جديدة غير ممولة من اموال دائمة جديدة.
- الخسارة المؤقتة لانها تؤدي الى نقص الاموال الخاصة وبالتالي الاموال الدائمة.

1 - منير شاكر محمد، اسماعيل اسماعيل، عبد الناصر نور **التحليل المالي مدخل صناعة القرارات**، الطبعة الثانية عمان: دار وائل لنشر،2005، ص ص 115-116.

❖ **اسباب زيادة في راس المال العامل الصافي: الزيادة في الاموال الدائمة نتيجة للاسباب التالية:**

- زيادة راس المال.
- الحصول على ديون طويلة الاجل.
- تكوين الاحتياطات.
- التخلي عن بعض الاصول الثابتة بالبيع.
- الارباح المحققة والغير موزعة.

وتجدر الاشارة هنا الى ان التغيرات التي تحدث في مركز الاصول المتداولة والديون القصيرة الاجل لا تؤثر في حجم راس المال العامل الصافي الان أي ارتفاع يحدث في الاصول المتداولة يؤدي الى انخفاض في الديون قصيرة الاجل، فعلى سبيل المثال بيع المخزونات يؤدي الى انخفاض في الاصول المتداولة، وهذا سيؤدي الى ارتفاع في مركز العملاء بنفس القيمة إذا كان البيع بالاجال اما اذا كانت عملية البيع نقدا فيحدث ارتفاع في الصندوق، وبالتالي هذه العملية لا تؤثر في حجم راس المال العامل الصافي.

كما أن سياسة التمويل لها تأثير على رأس المال العامل الصافي الاجمالي من خلال تحديد الهيكلة المالية للمؤسسة أو المالي للأموال الخاصة والديون وتأثر على قرارات أخرى كالاهتلاكات والمؤونات وعليه فإن توازن الخزينة متوقف على رأس المال العامل الصافي وإحتياطات رأس المال العامل الصافي.[1]

ان تحليل راس المال العامل الصافي الإجمالي يمكن القيام به من خلال حساب علاقة رأس المال العامل الدائم من أسفل الميزانية لأنها أكثر دلالة على التوازن المالي ومنه تظهر لنا ثلاث فرضيات وهي:

1- **$0 < FRng$** وهو ما يعني ان راس المال العامل الصافي الإجمالي موجب ويتحقق عندما تكون الأصول المتداولة اكبر من الخصوم المتداولة **($Es > R_D$)** هذا يدل على وجود فائض في السيولة على المدى القصير مما يجعل المؤسسة قادرة على الالتزام بديونها عند تاريخ استحقاقها ،وبالنالي فان المسير المالي يجعل المؤسسة تبتعد عن خطر العسر المالي ، الا ان هذه السياسة يمكن ان تؤثر سلبا على أرباح المؤسسة وذلك بسبب استخدامها للموارد طويلة الاجل والتي تمتاز بالتكلفة المرتفعة في تمويل استخدامات الدورة والتي يجب ان تمول بمواردها القصيرة الاجل والتي تمتاز بالتكلفة المنخفظة او المنعدمة .

1 – ARMAND DAYAN, MANUEL DE GESTION, ELLIPES, MARKETING, VOLUME 2, SA, 1999 p.89.90

الشكل رقم: (01-18) راس المال العامل الصافي الإجمالي

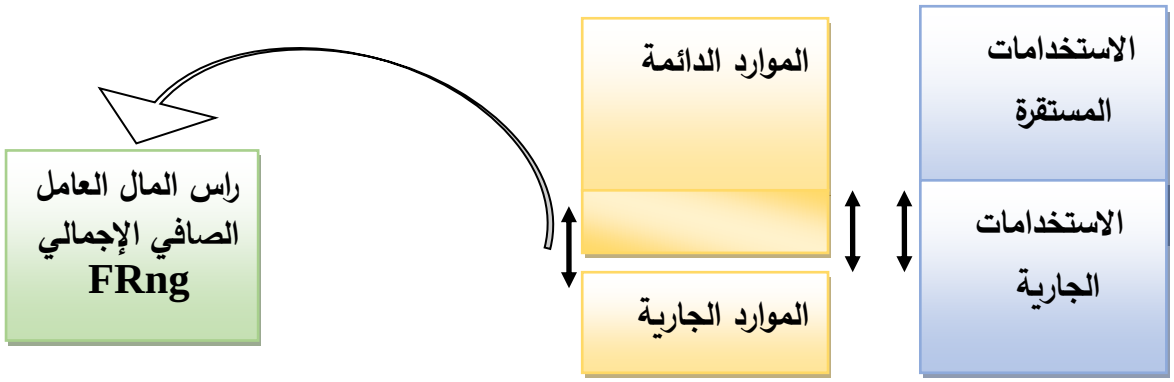

المصدر: دردودي لحسن، مطبوعة في مقياس التشخيص المالي، جامعة بسكرة، ص 44.

2- **FRng > 0** أي ان راس المال العامل الصافي الإجمالي سالبب ويتحقق عندما تكون الأصول المتداولة اقل من الخصوم المتداولة (**Es < RD**) وبالتالي فان المؤسسة تقترب من خطر العصر المالي وتعرف صعوبات في الاجل القصير وهو مايجعلها غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الغير بسبب تمويل الاستخدامات المستقرة ذات الاجل الطويل بموارد الدورة القصيرة الاجل،الامر الذي يتطلب منها إجراءات تصحيحية او تعديلات من اجل تحقيق التوازن المالي، وفي المقابل فان هذه السياسة المالية يمكن ان ترفع من أرباح المؤسسة وذلك لسبب استخدام مواردها القصيرة الاجال والتي تمتاز بالتكلفة المنخفظة او المنعدمة في تمويل استخداماتها المستقرة والتي يجب ان تمول بالموارد الطويلة الاجل ذات التكاليف المرتفعة.

3- **FRng = 0** تسمى بمبدا التغطية وهي حالة التوازن الأدنى،مايعني ان المؤسسة قادرة على الوفاء بديونها في مواعيد استحقاقها،وتتحقق عندما تكون الأصول المتداولة تساوي الخصوم المتداولة (**Es = RD**) وهي صحبة التحقيق لعدم إمكانية السيولة الكافية والالتزامات لمدة طويلة.

الشكل رقم: (01-19) التوازن المالي الادنى

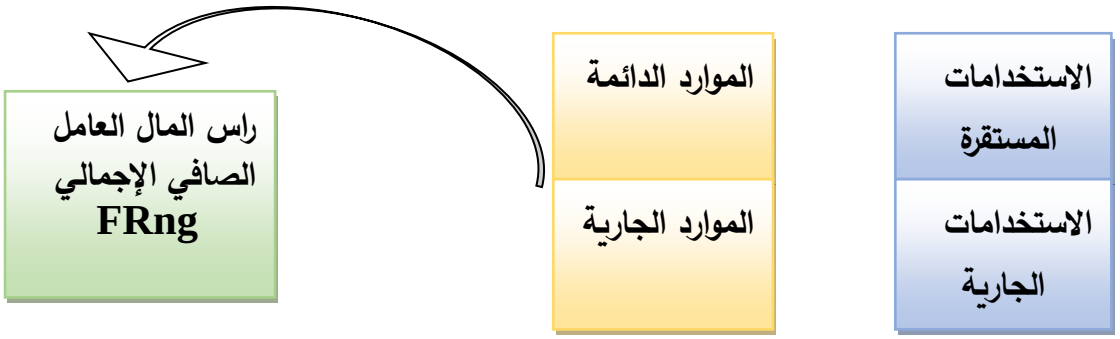

المصدر: دردودي لحسن، مطبوعة في مقياس التشخيص المالي، جامعة بسكرة، ص 44.

ب- **باستخدام الاحتياج من رأس المال العامل: BFR ng**

ب-1- مفهوم الاحتياج من رأس المال العامل: (BFR ng): ينتج عن الأنشطة العادية للمؤسسة مجموعة من الاحتياجات بسبب تفاعل مجموعة من عناصر الأصول والخصوم الخاصة بدورة الاستغلال فيتولد الاحتياج المالي للاستغلال عندما لا تستطيع المؤسسة تغطية ديونها للاستغلال بواسطة حقوقها ومخزوناتها، هذا العجز يستطلع عليه بالاحتياج في راس المال العامل المحدد لراس المال العامل وهي تمثل راس المال العامل للبنية المالية للمؤسسة أي الحجم من الموارد الدائنة الواجب توفيره لتمويل الأصول الجارية – الاستخدامات الجارية- والذي يضمن تحقيف التوازن المالي الضروري للمؤسسة.وهو يتميز بحركية مستمرة خلال الدورة بسبب تذبذب الاحتياجات المالية للنشاط اما بالزيادة او النقصان بسبب التغير فيي عناصر الإنتاج ودرجة تاقلم المؤسسة مع المحيط.[1]

فهو يوضح لنا الاحتياجات التمويلية الاجمالية على دورة الاستغلال بفعل تفاوت في الوقت بين التدفقات الحقيقية والتدفقات المالية المرسلة. ويتكون الإحتياج من رأس المال العامل من جزئين:

- ✓ إحتياج رأس المال العامل للاستغلال **BFRex**
- ✓ احتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال **BFRhex**

والاحتياج من رأس المال العامل بين مجموع التمويلات الهامة المالية بسبب التفاوت بين تسيبقات تكاليف الاستغلال (مشروبات المواد الأولية، الأجور ...الخ) والتمييز الاساسي للايرادات (قبض أجور العملاء).

الجدول رقم: (01-17) احتياجات راس المال العامل

<table>
<tr><th colspan="6">احتياجات الدورة</th></tr>
<tr><td>اوراق القبض</td><td>العملاء</td><td>سندات التوظيف</td><td>منتجات تامة</td><td colspan="2">موارد اولية</td></tr>
<tr><td rowspan="2">احتياجات راس المال العامل</td><td>اوراق الدفع</td><td>ديون الاستغلال</td><td>ديون الشركاء</td><td>موردون</td><td>ديون المخزونات</td></tr>
<tr><td colspan="5">موارد الدورة</td></tr>
</table>

المصدر: مبارك لسلوس، **مرجع سبق ذكره، ص 34.**

1 – د. سعيدة بورديمة، **مرجع سبق ذكره**، ص 30،

ب-2- قياس الاحتياج من رأس المال العامل:

A. **الطريقة المباشرة:** من خلال العلاقة التالية:

الاحتياج من راس المال العامل **BFR ng**:[1]

الاحتياج لتمويل عمليات الدورة – الموارد الاجمالية على عملية الدورة

$$\mathbf{BFR\ ng = Es - RD}$$

ولجأنا لاستخدام هذه الأداة في تحليل الميزانية الوظيفية نظرا للأهمية الكبرى، لهذا المفهوم لدى المسيرين في المؤسسة، لانه لضمان استمرار التشغيل في المؤسسة بشكل سليم، فإنهم مجبورون على القيام بعمليات تمويل المواد الأولية والبضائع اللازمة، ويتم تحويلها بعد فترة بمواد او سلع أخرى تخرج من ورشات المؤسسة إلى الأسواق ليتم بيعهان إذن نحن امام ظاهرة تتميز بالتكرار والديمومية، وهذه أحد مراحل دورة الاستغلال، ولا تنفرد المخزونات وحدها بطابع الديمومة، بل هناك فئة أخرى وهي فئة المنتجات وتلك تامة الصنع.

ومما سبق نستخلص بأن المؤسسة مجبرة في كثير من الأحيان على غنفاق مبالغ كبيرة من أجل ضمان سير سيرورة إنتاجية قبل أن تحصل الإيرادات الناتجة عن مجهودها الغنتاجي في انتظار التحصيل الذي يمكن أن يتكرر وأن يدوم وان تطول او تقصر مدته فان هذين المتطلبين يشكلان احتياجا للمؤسسة، تمثل مدته كل الزمن الذي لاتشهد فيه المؤسسة دخول الأموال ومقابل ذلك تشهد خروجا لهذه الأخيرة يتصفان بطابع الديمومة ولذا يتم تمويلها بالاموال الدائمة.

كما ذكرنا سابقا لدينا نوعين من احتياجات رأس المال العامل.

1-احتياجات رأس المال العامل للاستغلال :(BFRex): وتتكون احتياجات رأس المال العامل للاستغلال من:

- **احتياجات الاستغلال:** مرفقة بالاحتياجات التمويلية لدورة الاستغلال بفعل سرعة دوران دورة الاستغلال.
- **موارد الاستغلال:** مرفقة بالموارد التمويلية لدورة الاستغلال بفعل القروض الموفرة من الموردين، وفيما يلي كيفية حسابـــــه:

<u>احتياج رأس المال العامل للاستغلال</u>: بالعلاقة التالية:

$$\mathbf{BFRex = Eex - Rex}$$

أصول متداولة للاستغلال – ديون متداولة للاستغلال

1 – Armand Dayan – op.cit p.91

وفيما يلي تلخيص لاحتياجات الاستغلال وموارد الاستغلال في الجدول التالي:[1]

جدول رقم: (01-18) احتياجات الاستغلال وموارد الاستغلال

احتياجات الاستغلال	موارد الاستغلال
• المخزونات الحالية (القيمة الاجمالية) • تسبيقات وحسابات الدفع على المطلوبات الحالية • الحقوق الزبائن والحسابات الموحدة: – حقوق الزبائن (القيمة الجمالية) – حقوق أخرى للزبائن (القيمة الاجمالية) • التكاليف المحققة سابقا المرتبطة بالاستغلال	• تسبيقات وحسابات الموصولة على المطلوبات الحالية • ديون الاستغلال • ديون الموردين • ديون الضرائب الاجتماعية وديون أخرى • المنتوجات المحققة مسبقا المرتبطة بالاستغلال
	احتياجات رأس المال العام للاستغلال

2-احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال:(BFRhex): يمثل احتياج تمويل ناتج عن عمليات خارج دورة الاستغلال والمتولد أو الراجع إلى تفاوتات بين استخدامات خارجالاستغلال (حقوق متنوعة) ومواد خارج الاستغلال (ديون متنوعة). ويحسب كالتالي:

احتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال: يعطى بالعلاقة التالية

$$BFRhex = Ehex - Rhex$$

أصول متداولة خارج الاستغلال – ديون متداولة خارج الاستغلال

- ويتكون احتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال من: احتياجات خارج الاستغلال، وموارد خارج الاستغلال كما هي موضحة في الجدول السابق.

ومنه الاحتياج من رأس المال العامل هو مجموع الاحتياجات حيث:

الاحتياج في رأس المال العامل الاجمالي(BFR ng) : ويحسب بالعلاقة التالية:

$$BFR\ ng = BFRex + BFRhex$$

احتياج رأس المال العامل للاستغلال + احتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال

ويمكن ان يأخذ الحالات التالية:[2]

1 - PIERRE RAMAGE , ANALYSE ET DIAGNOSTIC FINANCIÈRE , EDITION ORGANIZATIONS , ISBN , 2001-p 73

2 – د. سعيدة بورديمة، **مرجع سبق ذكره**، ص 31،

1- **BFR ng < 0** يعاب على المسير في هذه الحالة انه لم يبحث عن موارد قصيرة الاجل والتي تكون غالبا تكلفتها منخفضة او معدومة أحيانا

2- **BFR ng > 0** في هذه الحالة تكون احتياجات الدورة اقل من مواردها ويعاب على المسير انه لم يستخدم تلك الموارد في توسيع دورة الاستغلال وبالتالي زيادة نشاط المؤسسة.

3- **BFR ng = 0** يعني ان موارد الدورة = احتياجاتها

B. الطريقة المعيارية: طريقة الخبراء ويتم حساب **BFR ng** من خلال مرحلتين أساسيتينهما.[1]

- ♣ **حساب مهل الدوران:** لكل عنصر من عناصر الاستغلال بالايام وهي تعبر عن الأموال المجمدة في شكل مخزونات او اجال للعملاء.
- ♣ **حساب معاملات الترجيح:** لكل عنصر من عناصر الاستغلال من خلال التعبير عن احتياجات الدورة ومواردها في صورة نسب مؤوية من رقم الاعمال خارج الرسم.

ب-3- علاقة احتياج رأس المال العامل بنمو المؤسسة: كما ذكرنا سابقا فإن هذه الأداة لها أهمية كبيرة لدى المسيرين في المؤسسة في تعظيم مردوداتها بشكل دائما ومستمر حتى تتمكن من تحقيق النمو وهذا الأخير هو الذي يضمن لها البقاء في المحيط الذي تنشط المؤسسة فيه لذلك سوف نحاول أن نبين العلاقة الأساسية بين احتياج رأس المال العامل، بنفس النسبة الآتية **CA/BFR**حيث:

CA : يمثل رقم الأعمال

وهي الزيادة التي تظهر عند تحضيرها لجدول التمويل في المؤسسة والتي يجب إيجاد مصدر التمويل الملائمة لها. وقد يظن للوهلة الأولى، أن ازدياد نشاط المؤسسة ونمو مبيعاتها، لا تترافق مع زيادة مكافئة في الاحتياج من رأس المال العامل، وذلك بحكم أن بعض مركباته قد لا ترتبط مباشرة بالأمر ممثل (المخزون) ولكن غالبا ما تدل الدراسات، على أن كل زيادة في نشاط المؤسسة، تؤدي إلى تضخيم مبلغ الاحتياج من رأس المال العامل بشكل كبير وقد يصعب السيطرة في بعض الأحيان على زيادتها.

ولا يمنع التنبيه إلى أن المؤسسة ذات الإدارة الناجحة بعد وصولها إلى مستوى نمو معين، قد يصبح بإمكانها فرض شروط جديدة على مورديها وزبائنها.

1 – د. سعيدة بورديمة، **مرجع سبق ذكره**، ص31.

ب-4- العوامل المؤثرة في حجم راس المال العامل الصافي:[1]

هنالك مجموعة من العوامل تؤثر على حجم راس المال العامل وهي:

- **طبيعة الانتاج:** كلما كانت دورة الانتاج طويلة كانت الحاجة اللى راس المال العامل أكبر، وبالتالي فان الوحدات الصناعية تحتاج الى راس مال عامل أكبر من الوحدات التجارية، في الصناعات أكبر من الصناعات التحويلية والغذائية وهكذا.
- **طبيعة المواد الاولية المستعملة:** إذا كانت المواد الاولية الضرورية للانتاج متوفرة في الاسواق بشكل دائم فانه لا يوجد ضرورة لشراء كميات كبيرة منها وتخزينها، اما إذا كانت موسمية فيجب شراؤها عند موسمها وتخزينها.
- **طبيعة العملية التسويقية:** كلما كانت سرعة دوران المنتجات مرتفعة كلما كانت الحاجة الى راس المال العامل قليلة، والعكس صحيح.
- **طبيعة الائتمان والتحصيل:** فكلما كانت فترة الائتمان الممنوحة للمدينين اقل من فترة تسديد الموردين كانت الحاجة الى حجم اقل من راس المال العامل، والعكس صحيح.

ث-باستخدام الخزينة:

ث-1- مفهوم الخزينة: يخطئ الكثيرون بين مفهوم الخزينة، والسيولة المتوفرة في المصرف والصندوق، ويكن لمستوى الخزينة أن يكون سالبا أو موجبا وهي تحسب بطريقتين كما يلي:

والطريقة الثانية: $$Tng=E_T-R_T$$

والطريقة الثانية: $$Tng= BFRng + FRng$$

ومما سبق يمكن أن نعطي التعريف الموالي للخزينة، وهي مجموع الأموال الجاهزة التي تحت تصرف المؤسسة لمدة دورة استغلالية، أي مجموع الأموال السائلة التي تستطيع المؤسسة أن تستخدمها فورا.

والخزينة الصافية على درجة من الأهمية في أي مؤسسة لأنها تعبر عن وجود أو عدم توازن مالي مالي كما علمنا سابقا فإن رأس المال العامل ماهو إلا مفهوم نظري لا يعبر عن سيولة جاهزة، لذلك تعتبر الخزينة كهامش ضمان بالنسبة للمؤسسة تستطيع من خلال مواجهة ديونها عن تواريخ استحقاقها.

ومن خلال مقارنة رأس المال العامل مع احتياجات رأس المال العامل، ينتج لدينا الحالات التالية[2]:

---

1 – منير شاكر محمد، اسماعيل اسماعيل، **مرجع سبق ذكره** ص ص 115-116.

2 – سعادة اليمين، **استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2009/2008، ص ص 66-67.

- **الحالة الأولى: الخزينة الصفرية:**

وهي الحالة المثلى للخزينة، حيث تكون المؤسسة قد حققت توازنها المالي وذلك بتساوي كل من رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل، وبالتالي ضرورة جلب موارد جديدة من أجل ضمان تغطية احتياجاتها المستقبلية.

- **الحالة الثانية: الخزينة الموجبة:**

في هذه الحالة تكون الموارد الدائمة أكبر من الأصول الثابتة، وبالتالي يكون هناك فائض في رأس المال العامل مقارنة بالاحتياج في رأس المال العامل. ويظهر هذا الفائض في شكل سيولة، الأمر الذي يجعل الخزينة موجبة وبإمكانها تمويل جزء من الأصول المتداولة التي قد تفوق الخصوم المتداولة.

- **الحالة الثالثة: الخزينة السالبة:**

في هذه الحالة يكون رأس المال العامل أقل من احتياجات رأس المال العامل، وهنا تكون المؤسسة بحاجة إلى موارد مالية لتغطية الاحتياجات المتزايدة من أجل استمرار النشاط.

شكل رقم: (01-20) يوضح الحالات الممكنة للخزينة

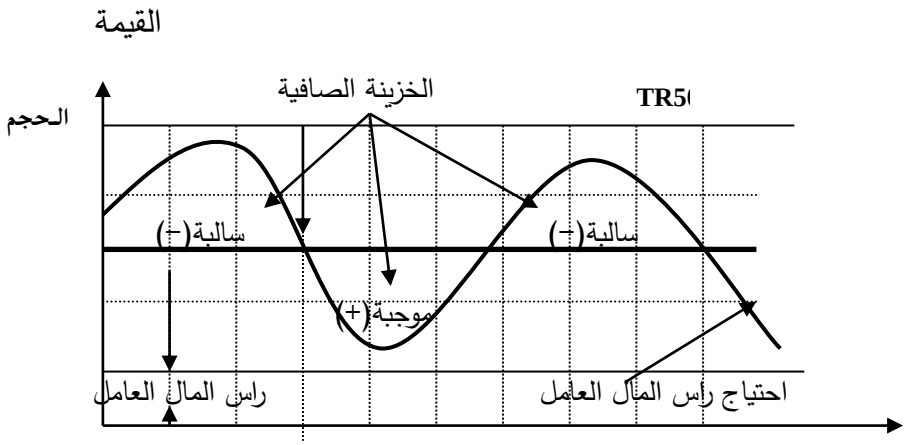

المصدر: Source: Nacer Eddine Saadi, OP.Cit., p138

ث-2- حالات أزمة الخزينة والحلول الموافقة لها

قبل استعراض حالات ازمة الخزينة من الضروري معرفة **أسباب عجز الخزينة وتوضيحها** من خلال **الشكل رقم (01-21) أسباب عجز الخزينة وتوضيحها** الموالي [1]

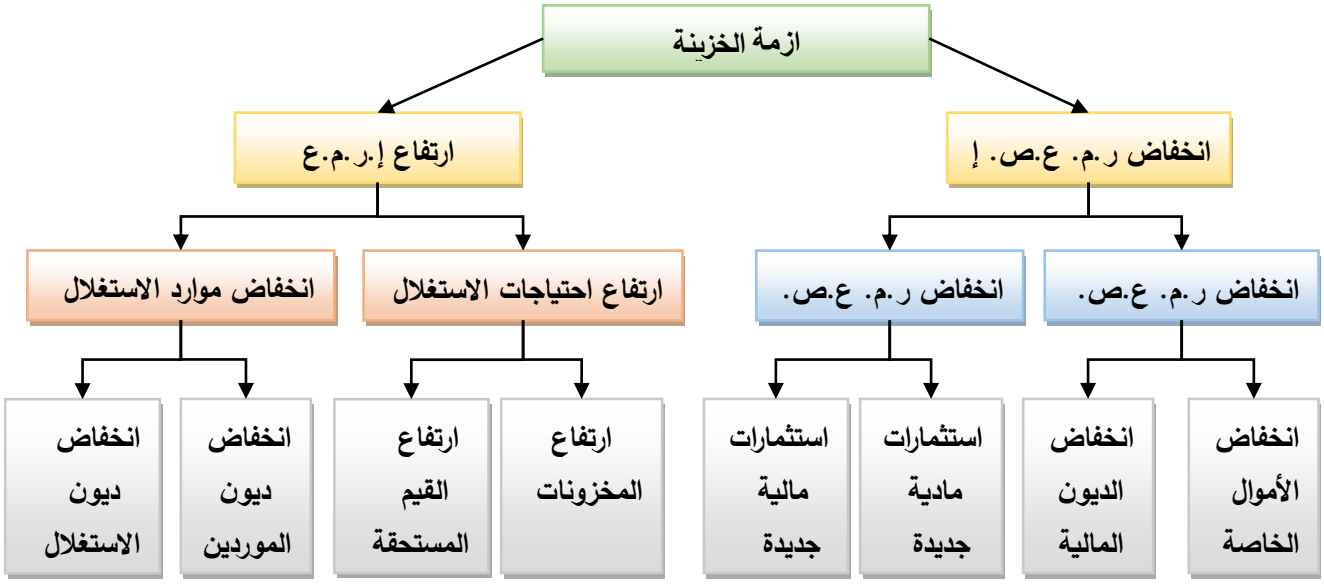

من خلال ما سبق، نلاحظ أن أزمة الخزينة تحدث إما بانخفاض رأس المال العامل الصافي الاجمالي أو بارتفاع الاحتياجات في رأس المال العامل، وذلك على أساس العلاقة الأساسية للخزينة [2]

أ- أزمة الخزينة = خطأ في سياسة التمويل: ويحدث عجز في رصيد الخزينة الصافية للمؤسسة إذا اخلت المؤسسة بمبدا التغطية وهذا بسبب لجوء المؤسسة الى استثمارات جديدة بدون الزيادة في الأموال الدائمة، مما أدى الى تدهور رأس المال العامل الصافي الإجمالي **FRng** فجأة بعدما كان كافيا ويفوق الاحتياجات في راس المال العامل، الحلول الممكنة في هذه الحالة هي:

- زيادة الأموال الخاصة او الديون المتوسطة وطويلة الاجل.
- بيع جزء من الاستثمارات العاطلة.
- الحصول على قروض بنكية
- الرفع من قيمة الأموال الخاصة

ب-ازمة الأموال الخاصة = خسائر مستمرة:[3] إذا حققت المؤسسة خسائر متتالية فإن ذلك يؤدي الى تاكل في

1 - مليكة زغيب ومولودة بوشنقير، **التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص.57.

2 - **نفس المرجع**، ص.ص58-59.

3 - K. Chiha, Finance, Alger, Dar Houma,2009, p 79.

الأموال الخاصة مما يجعل الموارد الدائنة **RD** في حالة تدهور مستمر، مايؤدي الى انخفاض في **FRng** مع بقاء **BFRng** في وضعه الطبيعي ويمكن تصحيح هذا الوضع من خلال خطة طويلة الاجل تتضمن مستويين:

- **مستوى داخلي:** لترشيد الانفاق لتدني التكاليف بالتوجه نحو استخدام الأساليب العلمية والنظم المتخصصة في الإنتاج والتركيز على الجودة
- **مستوى خارجي:** باعتماد مخطط تسويقي يهدف الى تعظيم الحصة السوقية وجلب أكبر عدد ممكن من العملاء

ت- ازمة خزينة = ارتفاع كبير في احتياجات الاستغلال: في كثير من الأحيان يتم تسيير عناصر الاستغلال بشكل عشوائي من خلال تباطؤ شديد في معدلات دوران المخزون وكذلك منح اجال طويلة للعملاء، وقبول اجال قصيرة من الموردين هذا التسيير يؤدي الى تضخم غير طبيعي في **BFRng** مع بقاء **FRng** في وضعه الطبيعي ويمكن الخروج من هذا المازق من خلال:

- تبني سياسة عملية دقيقة يمكن للمؤسسة لتسيير مخزوناتها.
- تسيير العلاقة الدائنية بين العملاء والموردين منخلال قاعدة التحصيل قبل التسديد
- منح اجال للعملاء تتناسب مع الاجال الممنوحة من المردين
- التفكير في مستقبل المنتوج
- محاولة تقليص مدة التخزين ومهلة ائتمان الزبائن

د- ازمة خزينة= انخفاض في النشاط متزامن مع خسائر مستمرة:[1] ان انخفاض النشاط أدى الى انخفاض راس المال العامل وتحقيق خسائر، وبالتالي تدهور الأموال الخاصة. الحلول الممكنة في هذه الحالة:

- تحقيق مردودية كافية
- إعادة تأسيس الأموال الخاصة
- تخفيض الاحتياجات في رأس المال العامل بالموازاة مع انخفاض النشاط

هـ- ازمة خزينة = ازمة تنمية: أي ارتفاع سريع في الاحتياجات في راس المال العامل مقارنة براس المال العامل، وهنا يكون ارتفاع راس المال العامل بواسطة الأرباح المحققة. كما ان الارتفاع السريع في النشاط النشاط بسبب انتاج منتوج وبيعه بطريقة جيدة ساهم في تعزيز الاحتياجات في راس المال العامل، وهو ما ترجم بنمو سريع للمؤسسة غير متحكم فيه. الحلول الممكنة في هذه الحالة:

1 – مليكة زغيب ومولودة بوشنقير، **مرجع سبق ذكره**، ص34.

- تخفيض الاحتياجات في راس المال العامل
- زيادة الأسعار او تقليص مهلة ائتمان الموردين.

ث-03-: تشخيص التوان المالي[1]

أولا: تعريف التوازن:

هو الحالة التي يظل معها رصيد النقدية في كل لحظة موجبا بعد سداد كافة الديون قصيرة الاجل، مع تحقيق اليسر المالي والسيولة للمؤسسة أو هو الكيفية التي تصل بها المؤسسة الى وضعية مالية تستطيع من خلالها سداد كافة مستحقاتها العاجلة مع ضمان عدم الوقوع في العجز المالي.

ثانيا: شروط التوازن المالي:

من أجل ان يتحقق التوازن المالي حسب التشخيص الوظيفي لا بد أن تتحقق الشروط الثلاثة التالية:

1-الشرط الأول: رأس المال العامل الصافي الإجمالي موجب أي **FRng >0**

يتحقق هذا الشرط إذا تمكنت المؤسسة من تكوين الاستخدامات المستقرة اعتمادا على الموارد الدائمة، أي تمويل استثمارات المؤسسة اعتمادا على الموارد طويلة ومتوسطة الأجل (رؤوس الأموال الخاصة والخصوم غيرالمتداولة بالإضافة الى مخصصات الاهتلاكات والمؤونات).

شكل رقم: (01- 22) يبين حالة راس مال العامل موجب

FR>0 ⟹ **R>E**

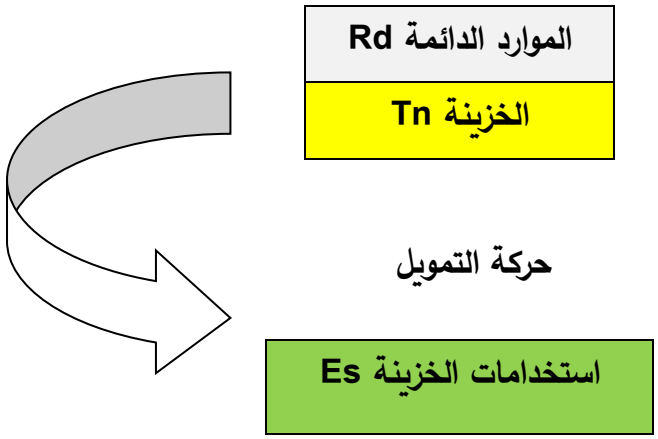

المصدر: الياس بن ساسي، يوسف قريشي مرجع سابق ذكره، ص86، ص87.

1 - دردودي لحسن، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 48-49-50.

2- **الشرط الثاني:** أن يغطي رأس المال العامل الصافي الإجمالي الحتياج في رأس المال العامل أي ان:

FRng < BFRng لا يكفي للمؤسسة أن تحقق رأس مال عامل موجب بل يجب أن يغطي هذا الهامش احتياجات دورة الاستغلال.

الشكل رقم: (01-23) يبين حالة تغطية راس مال العامل الاحتياجات في راس مال العامل

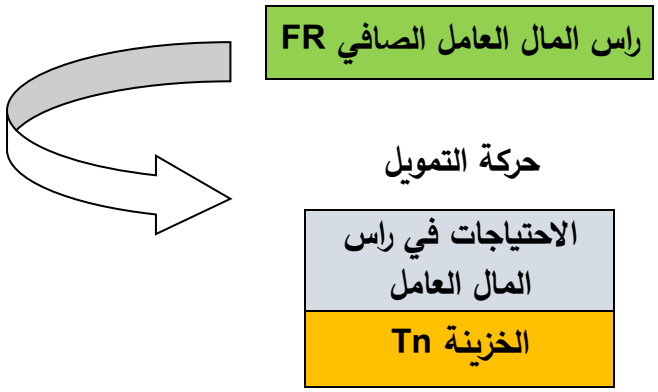

المصدر: **الياس بن ساسي، يوسف قريشي مرجع سابق ذكره، ص86، ص87.**

3- **الشرط الثالث: خزينة موجبة TN>0:** يتحقق هذا الشرط بتحقق الشرطين الأول والثاني، كما يمكن النظر إليه بأن المؤسسة تمكنت من تغطية موارد الخزينة والمتمثلة في الاعتمادات البنكية الجارية بواسطة استخدامات الخزينة والمتمثلة في المتاحات.

الشكل رقم: (01-24) يبين حالة الخزينة الموجبة

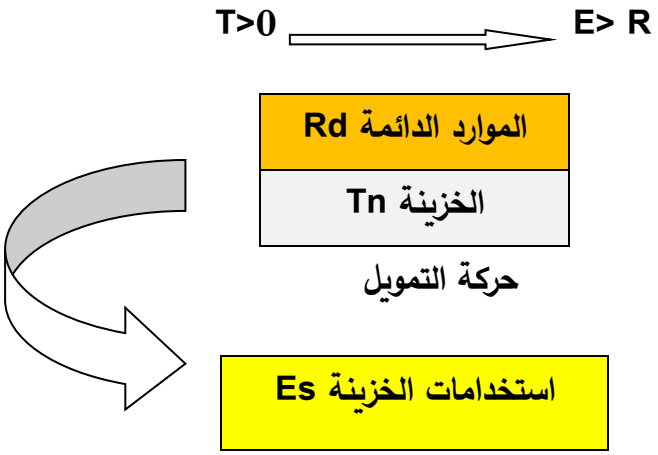

المصدر: **الياس بن ساسي، يوسف قريشي مرجع سابق ذكره، ص86، ص87.**

ويمكن تشخيص الميزانية الوظيفية في مقارنة المبالغ المحسوبة من أجل التأكد من التوافق بين الموارد التي تحصلت عليها المؤسسة مع مختلف استخداماتها.

- ✓ ففي البداية يتحقق المشخص المالي من أن الاستخدامات المستقرة تمت تغطيتها بموارد دائمة.
- ✓ يوجه المشخص المالي اهتمامه الى الاحتياج في رأس المال العامل والذي ينقسم الى راس المال العامل للاستغلال (وهو الذي يعرف بالاحتياج في رأس المال العامل الهيكلي) **(BFRex)** والذي يعرف بالاحتياج في رأس المال العامل الظرفي، والذي يتعلق بالعناصر غير المتعلقة بنشاط المؤسسة.
- ✓ يحاول المشخص المالي التأكد من أن المال العامل الوظيفي كاف لتغطية الجزء الهيكلي لاحتياج رأس المال العامل **(BFRex)**، اما فيما يتعلق بالتغيرات الظرفية فيمكن امتصاصها بواسطة الخزينة، ومنه نلاحظ أنه يمكن أن يكون رصيد الخزينة الصافية في بعض الأحيان سالبا وذلك بشرط أن تكون هذه الحالة مؤقتة، ولكن إن استمرت هذه الحالة (TNسالبة) فهي تدل على خطورة الوضعية المالية للمؤسسة، أما إذا كانت (TNموجبة) بقيمة مستمر ومتواصل فلا تشكل هذه الوضعية خطرا على المؤسسة ولكنها في المقابل تمثل موارد غير مستغلة بل يتم دفع تكاليف على جزء منها (الديون طويلة الأجل لذلك يجب على المؤسسة أن تقوم باستثمار تلك الأموال.

الشكل رقم (01-25): الحالات الممكنة للخزينة

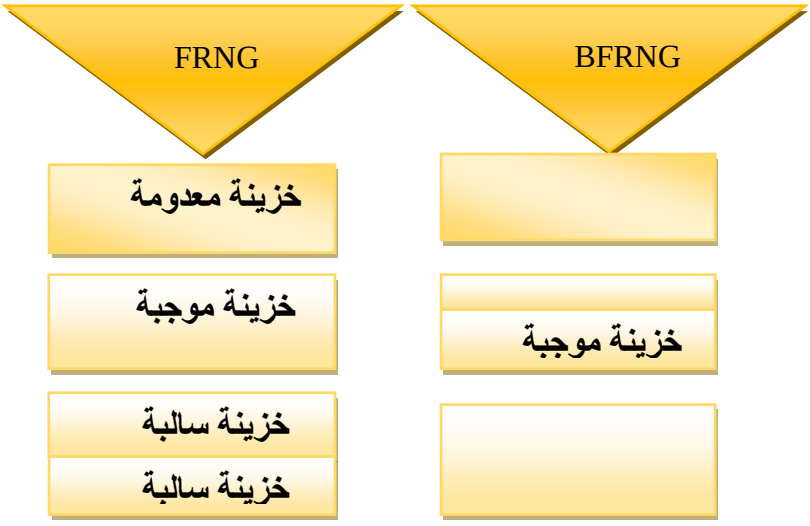

المصدر: Jean Luc boulot et autres, Analyse financière (techniques et pratiques des affaires) , publi union, éditions paris, 1978 p.90

ثالثا: كيفية علاج الاختلال في التوازن المالي:

من بين النقاط الرئيسية التي تهتم بها المشخص المالي هو أن يغطي رأس المال العامل الوظيفي الجزء

الهيكلي من احتياج رأس المال العامل، فعندما تمارس المؤسسة أنشطة موسمية (يمكن تشخيص هذه الوضعية بأنها غير مقلقة لأنها تكون لفترة قصيرة ثم يعود التوازن المالي)، نلاحظ خلال هذه الحالة ارتفاع في الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي أي **BFRng >FRng** وهو ما يؤدي الى خزينة سالبة، بحيث يسعى المدير المالي للمؤسسة في هذه الحالة الى الحصول على موارد قصيرة الأجل (خصم أوراق القبض أو اللجوء الى السحب على المكشوف).

ولكن إذا تواصلت واستمرت وضعية الخزينة السالبة فهذا يبين أن رأس المال العامل الوظيفي لم يعد كافيا لتغطية الاحتياج في رأس المال العامل، وهو ما يستلزم ويستوجب على المؤسسة:

- ✓ رفع رأس المال العامل الوظيفي عن طريق الحصول على قروض طويلة الأجل أو الرفع من رأس المال أو التنازل عن الاستثمارات
- ✓ خفض الاحتياج من رأس المال العامل من خلال التفاوض مع الموردين من أجل الحصول على مهملة أطول للتسديد أو التفاوض مع العملاء لمنح مدة للتحصيل، أو التخفيض من المخزونات.

أما إذا كانت خزينة المؤسسة موجبة بشكل دائم ومستقر فهذا يدل على أن رأس المال الوظيفي له قيمة مهمة مقارنة **BFRng**، وهو ما يطرح مشكلة الربحية لذلك لا بد على المسير المالي أن يقوم بالإجراءات التالية:

1- تخفيض رأس المال العامل بواسطة التسديد المسبق للمقروض طويلة الأجل أو توزيع الأرباح.

2- الزيادة في الاحتياج لرأس المال العامل بواسطة التسديد للموردين في أسرع وقت وهو الأمر الذي يمكن من الحصول على خصم تعجيل الدفع أو الزيادة في مهلة التحصيل الممنوحة للزبائن وهو الشيء الذي يمكن من اكتساب حصة أكبر في السوق.

المطلب الثاني: بواسطة النسب المالية

تعبر النسب المالية من أهم أدوات التشخيص المالي حيث يعتمد عليها المحلل المالي وأصحاب الصلة لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية وأهم ما ساعد على انتشارها بين المحللين والمنتجين سهولة استخراجها وفهمها وإمكانية الاعتماد عليها في تقييم الأداء المالي للمؤسسة وأوجه النشاطات المختلفة.

الفرع الأول: نسبة السيولة:

تستخدم نسبة السيولة كادوات لتقييم المركز الائتماني للمؤسسة والذي يعبر عادة عن مدى قدرتها على الوفاء بالتزماتها

قصيرة الاجل.[1]

يمكن تعريف السيولة على انها " مقدرة المؤسسة على سداد التزاماتها المالية عند استحقاقها دون ان تتعرض لاي مشكلة مالية "[2] وتهدف مجموعة النسب في هده المجموعة الى تقييم القدرة المالية للمؤسسة في الاجال القصيرة ويتم دلك بقياس قدرة المؤسسة على قابلة التزامتها قصيرة الاجل عند استحقاقها من خلال تدفقاتها النقدية العادية. وتسمى نسب السيولة بنسب التحليل المركز المالي قصيرة الاجل باعتبار ان المركز المالي قصير الاجل يشمل كل من الاصول المتداولة والالتزامات قصيرة الاجل.

لدلك يجب على المحلل المالي ان يختار النسب المالية التي تناسب موضوع التحليل شريطة ان تكون قليلة العدد ومستقلة بعضها عن البعض الاخر، ويقع ضمن هده النسب مايلي:

أ- **نسبة سيولة الاصل:** من خلال هده النسب يمكن مقارنة الاصول مع مجموع الميزانية وهي تبين مدى سيولة الاصول المتداولة في المؤسسة ويجب ان ناخد بعين الاعتبار عند تفسير هده النسبة بالتفريق بين الاصول التجارية والمؤسسة الانتاجية والمعيار النمطي لها 1\2 (0.5) وتحسب كمايلي[3]:

نسبة سيولة الاصل = (الاصول المتداولة \ مجموع الميزانية) 100x

ب- **نسبة السيولة السريعة:** تستعمل هده النسب لاختيار مدى كفاية المصادر النقدية والشبه نقدية الموجودة لدى المؤسسة في مواجهة التزاماتها قصيرة الاجل دون الاضطرار الى تسييل موجوداتها من البضاعة، وتعتبر هده النسبة مقياسا أكثر تحفظا لسيولة من نسبة تداول الاصل لاقتصارها على الاصول الاكثر سيولة.[4]لانها تستثني المدفوعات مقدما والمخزون السلعي لانه أكثر تعرضا لانخفاض في قيمته وأكثر احتياجا للوقت للتحويل على نقدية.

ويمكن احتساب هده النسبة كمايلي[5]:

نسبة السيولة السريعة = (الاصول المتداولة – المخزون السلعي) /د.ق. أ

- **نسبة السيولة السريعة = [(الاصول المتداولة – المخزون السلعي) /د.ق. أ] x 100**

ت- **نسبة السيولة العامة:** تقيس هده النسبة مدى كفاية الاصول المتداولة المتوقع مدى تحويلها الى نقدية في فترة زمنية قصيرة لتغطية متطلبات الدائنين القصيرة الاجلو تعتبر المؤشر على المدى الدي تستطيع فيـــه

1 – محمد مطر، **مرجع سبق ذكره**، ص24.

2 – منير شاكر محمد وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص71.

3 – **نفس المرجع**، ص72.

4 – مفلح محمد عقل، **مقدمة الادارة المالية والتحليل المالي**، دار المستقبل للنشر والاعمال الجامعية الردنية2008 بدون بلد نشر ص232.

5 – عليان الشريف **مبادئ المحاسبة المالية**، الجزء الاول، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص192.

المؤسسة دفع التزاماتها المتداولة بواسطة السيولة النقدية المتوفرة لديها.

وتقـــــاس بالعلاقة التالية[1]:

- **نسبة السيولة العامة = (الاصول المتداولة / د.ق. أ) 100x**

وتاخد الوضعيات التالية:

- ❖ **نسبة السيولة العامة=1** ⟵ تعبر عن وضعية التوازن المالي الادنى.
- ❖ **نسبة السيولة العامة>1** ⟵ تعبر عن قدرة المؤسسة على التسديد من جهة وامكانية الحصول على القروض من جهة اخرى.
- ❖ **نسبة السيولة العامة<1** ⟵ تعبر عن وضعية غير مقبولة وهي خطيرة وسيئة على المؤسسة بسبب اختلال هيكلها المالي ولتقديم حل لهده الوضعية يجب على المؤسسة ان تتخد مايلي: اما بزيادة د.ط.أ او فتح راسمالها للاكتتاب أي رفع قيمة الاموال الخاصة ويمكن في الحالات الاستثنائية عن جزء من اصولها الثابتة.

ث- نسبة السيولة المختصرة: تبين هده النسبة مدى تغطية الديون قصيرة الاجل بواسطة القيم القابلة لتحقيق والقيم الجاهزة وهي أسرع استجابة لتسديد الديون المستحقة من قيم الاستغلال.[2]

وتحسب بالعلاقة التالية:

- **نسبة السيولة المختصرة = [(ق.ق. ت+ق. ج) /د.ق. أ]x 100**

ج- نسبة السيولة الجاهزة (الانية): تعتبر هده النسب أكثر النسب صرامة لتقييم اداء المؤسسات من ناحية السيولة حيث تبين هده النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها قصيرة الاجل بالاعتماد على السيولة الموجودة حاليا تحت تصرفها فقط، دون اللجوء الى أي قيمة غير جاهزة، لانة من الصعب على المؤسسة ان تتوقع مدة معينة لتحويل المخزون الى سيولة جاهزة، كما يصعب عليها تحويل القيم الغير جاهزة الى سيولة دون ان تفقد مكانتها وسمعتها في السوق.[3]

ويتم حساب هده النسبة وفقا للعلاقة التالية:

- **نسبة السيولة الجاهزة = (ق.ج/د. ق، ا) 100x**

---

1 – فهمي مصطفى الشيخ، **التحليل المالي**، SME FINANCIAL ، الطبعة الأولى، رام الله، فلسطين، 2008، ص35.

2 – مبارك لسلوس، **مرجع سبق ذكره**، ص174.

3 - GEORGE DEPPALLENS J.P. JOBARD "GESTION FINANCIÉRE DE L'ENTREPRISE " EDITION SIREY 1990 P253

ان ارتفاع هذه النسبة على الواحد الصحيح فهدا يعني أحد الاحتمالات التالية:[1]

- تراجع نشاط المؤسسة.
- نقص تجديد الاستثمارات.
- فائض في النقديات الغير مستغل وعرضه لتدهور في القيمة.

الفرع الثاني: نسب التمويـــــل:

تقيس نسب التمويل درجة اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل أنشطتها ويكتسب المدى الذي تذهب إليه المؤسسة في الاقتراض إذ أن التمويل باستخدام الاقتراض قد يؤدي إلى زيادة ربحية المؤسسة مقارنة بالتمويل عن طريق أموال الملكية غير أنه من ناحية أخرى ثمة مخاطر تتمثل في تزايد الاعتماد على القروض في تمويل أنشطة المؤسسة تتمثل في احتمال عدم قدرة المؤسسة على تسديد القروض وفوائدها الأمر الذي قد يؤدي إلى إفلاس المؤسسة، فنسب التمويل تكتسب أهمية خاصة الأطراف المعنية بالمؤسسة[2].

ولغرض تقييم الأداء المرتبط بمدى اعتماد المؤسسة على مصادر التمويل المفترضة فإن المشخص المالي يلجأ العديد من المؤشرات المالية وسوف نتطرق فيما يلي إلى أهمها:

أ- **نسبة التمويل الدائم** :يدل هذا المؤشر على نسبة التغطية المالية للأصول الثابتة بواسطة الأصول الدائمة تقيس هده النسبة مدى تغطية المؤسسة لاصولها الثابتة باموالها الخاصة أي قدرة اموال المساهمين وما يلحق بها على تغطية الاصول الثابتة.

ويتم حساب هذه النسبة وفقا لصيغة التالية:

- **نسبة التمويل الذاتي = (الاموال الخاصة / الاصول الثابتة) 100x**

تاخد هذه النسب الوضعيات التالية:

❖ **إذا كانت نسبة التمويل الداتي =1** ⟵ فهدا يعني بان راس المال الخاص معدوم وان الاصول الثابتة مغطاة بالاموال الخاصة وان الديون طويلة الاجل ان وجدت فهي تغطي الاصول المتداولة.

❖ **إذا كانت نسبة التمويل الداتي >1** ⟵ كلما دل دالك على ان المؤسسة استطاعت تمويل اصولها بواسطة اموالها الخاصة، وهده الوضعية تسمح للمؤسسة بالحصول على قروض اضافية كلما ارادت ذلك أي

1 – عبد الحليم كراجو، واخرون، **الإدارة والتحليل المالي، (أسس، مفاهيم، تطبيقات)**، الطبعة الثانية، دار الصفا للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2006، ص195.

2 – مبارك لسلوس، **مرجع سبق ذكره**، ص 48.

تزيد الاموال الخاصة عن الاصول الثابتة.

❖ **إذا كانت نسبة التمويل الداتي <1** ⟵ تلجأ الى العالم الخارجي (غير مستقرة ماليا).

ت- **نسبة التمويل الخاص** :تقيس هذه النسبة مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة، أي قدرة أموال المساهمين وما يلحق بها على تغطية الأصول الثابتة وكلما كانت هذه النسبة أكبر من الواحد كاملا دل ذلك على أن المؤسسة تمول أصولها بواسطة أموالها الخاصة، وهذه الوضعية تسمح للمؤسسة بالحصول على قروض إضافية بسهولة كلما أرادت ذلك والعكس صحيح وتحسب وفق العلاقة التالية[1]:

- **نسبة التمويل الخاص= الأموال الخاصة/الأصول الثابتة**

ث- **نسبة الاستقلالية المالية:** من الطبيعي إن استقلالية المؤسسة تتعلق بمديونيتها إذن في هذه النسبة يجب مقارنة الأموال الخاصة بالأموال الأجنبية بالعلاقة التالية[2]:

- **نسبة الاستقلالية المالية= الأموال الخاصة/ مجموع الديون**

عند دراسة هذه النسبة يجب ملاحظة مايلي:

- لايجب أن تزيد هذه الأموال الخارجية عن الأموال الخاصة بمقدار كبير.
- الديون طويلة الأجل تشترط قابلية التسديد لمدة طويلة المكونة للمؤسسة أي إمكانية تحقيق لأرباح مستقبلية تكفي تسديد ديونها مع الفوائد.
- إذاكانت الأموال الخاصة هي التي تجابه الخطورة في حالة وقوعها في المؤسسة.

ففي هذه الحالة يجب أن تكون النسبة تتراوح ما بين (1-2) فإذا تساوت مع العدد 2 أو زادت عنه فان الأموال الخاصة تعني ضعف الديون أو أكثر مما يجعل لديها القدرة الكافية على الوفاء بديونها تجاه الغير والاقتراض أماإذا كانت عند الواحد (1) او اقل فهذا يجعل المؤسسة في وضعية مشبعة بالديون ولا تستطيع الحصول على قروض إضافية.

ج- **نسبة قابلية السداد:** إن المؤسسة في حالة وقوعها في وضعية مالية خطيرة أو وصولها إلى الإفلاس وبالتالي عدم قدرتها على الوفاء بديونها تجاه الغير فإن حلها الوحيد والنهائي هو التصفية أي بيع موجوداتها (الأصول) لتسديد ديونها، ومن هنا ونظرا لأن أي مقرض يهمه مصير أحواله التي يهدف إلى استرجاعها بعد الحصول من ورائها على قواعد لمدة معينة، فإنه يقوم بمقارنة حجم ديون المؤسسة مع أصولها يستطيع قياس مدى ضمان أمواله وسيعمل في ذلك النسبة التالية:

---

1 – حمزة محمود الزبيدي، **التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ والفشل**، بدون طبعة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن،2004 .ص194.

2 – ناصر دادي عدون، **مرجع سبق ذكره**، ص 54.

- **نسبة قابلية السداد=مجموع الديون / مجموع الاصول**

وكلما كانت هذه النسبة منخفضة كان الضمان أكثر لديون الغير وبالتالي حظ أكثر للحصول على ديون أخرى في حالة طلبها، ويستحسن أن تكون هذه النسبة تساوي 0.5 وطبيعيا فهي أقل من (1)[1].

الفرع الثالث: نسبة النمو (النشاط):[2]

تكمن اهمية هده النسب في كونها اداة لقياس فعالية ادارة المؤسسة في استغلال مواردها وادارة موجوداتها، حيث تحدد مقدار مساهمة كل عنصر مستثمر ضمن اصول المؤسسة في تحقيق رقم الاعمال، ويتم حساب مختلف هده النسب كمايلي:

أ- **معدل دوران مجموع الأصول:** تعد هذه النسبة من النسب التحليلية المهمة لتبيان مدى العلاقة بين المبيعات الصافية وحجم الأصول المستخدمة داخل المؤسسة، ويساعد دراسة هذه النسبة أو هذا المعدل متابعة تطوره من الإجابة على سؤال مهم مفاده هل أن مجموع الاستثمار في الأصول يبدو معقولا قياسيا بمستوى النشاط التشغيلي للمؤسسة ممثلا بالمبيعات؟ ويتم حساب هذا المعدل وفق العلاقة التالية:

- **معدل دوران مجموع الأصول = رقم الأعمال / مجموع الأصول**

وبمقارنة ذلك المعدل المتحصل عليه مع نسبة القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة، فإذا كان معدل المؤسسة أكبر من كعدل القطاع فهذا يعني أن المؤسسة تعمل قريبا من مستوى طاقتها الكاملة، مما يعني أنه لن يمكن زيادة حجم النشاط دون زيادة رأس المال المستثمر، أما إذا كان معدل المؤسسة منخفضا مقارنة بمعدل القطاع فهذا دليل على وجود أصول غير مشتغلة أي أن هناك أصول زائدة لا ضرورة له.

ويقتضي الأمر عند دراسة معدل دوران الأصول لمؤشر تحليلي لتقييم قدرة وفعالية الأصول في تزايد حجم المبيعات ضرورة متابعة حجم الاستثمار في الأصول من ناحية توزيعه بين الاستثمار في الأصول الثابتة والاستثمار في الأصول المتداولة.

ب- **معدل دوران الأصول الثابتة:** من المؤشرات التحليلية المهمة في تقييم الأداء التشغيلي ما يسمى بمعدل دوران الأصول الثابتة، وتكمن أهمية هذا المؤشر في قدرته على كفاءة الإدارة وفعالية أدائها في استغلال واستخدام الأصول الثابتة في خلق المبيعات يتم حساب معدل دوران الأصول التالية:

- **معدل دوران الأصول الثابتة = رقم الأعمال/الأصول الثابتة**

1 – ناصر دادي عدون، **مرجع سبق ذكره**، ص.54.

2 – منير ابراهيم الهندي، **الادارة المالية مدخل تحليل معاصر**، الطبعة 6، المكتب العربي الحديث الاسكندرية، 2011، ص ص 64-66.

كلما زاد معدل دوران الأصول الثابتة قياسها بمعيار المقارنة المستخدم في التحليل كلما زادت الكفاءة الادارية من خلال فعالية استخدام الأصول الثابتة في خلق المبيعات، سواء كانت تلك الفعالية ناتجة عن الاستخدام الفني أو يكون الاستثمار في الأصول الثابتة بتسعر بمقدار اقتصادي أمثل.

ت- **معدل دوران الأصول المتداولة:** يقيس هذا المعدل مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول المتداولة في توليد المبيعات ويتم حساب هذا المعدل وفق العلاقة التالية:

- **معدل دوران الأصول المتداولة = رقم الأعمال/ الأصول المتداولة**

هذا المعدل يعبر عن كفاءة الإدارة في استغلال الأصول المتداولة في خلق المبيعات بحيث أنه كلما زادت عدد مرات الدوران كلما زادت إنتاجية الدينار الواحد للمستثمر في الأصول المتداولة في خلق المبيعات وفي ذلك تعظيم الأداء التشغيلي وهو ما يهدف إليه الإدارة المعاصرة لأن انخفاض معدل الدوران يعني ضعف في استغلال الأصول المتداولة في خلق المبيعات.

ث- **نسب دوران المخزون:** تهتم هذه النسبة بتقدير عدد المرات التي تتجدد فيها المخزونات ومعرفة المدة التي تستغرق من أجل تحويلها من مخزونات إلى حقوق في حالة البيع على الحساب أو على سيولة جاهزة في حالة البيع النقدي ولحساب هذه النسبة يعيب التمييز بين المؤسسات التجارية والمؤسسات الصناعية حسب العلاقة التالية:

❖ **المؤسسات التجارية:**

- **مدة دوران البضائع = (متوسط المخزون / تكلفة شراء البضاعة المباعة) x 360 يوم**

❖ **المؤسسات الصناعية:**

- **مدة دوران المواد الأولية = (متوسط المخزون / تكلفة شراء المواد الأولية)x 360 يوم**
- **مدة دوران المنتجات التامة = (متوسط المخزون / تكلة شراء المنتجات التامة للمصنع)x 360 يوم**

من النسب السابقة يمكن استنتاج عدد الدورات في السنة:

- **عدد دوران البضائع = المشتريات السنوية من البضائع/ متوسط المخزون**
- **عدد دوران المواد الأولية = المشتريات من المواد الأولية المستهلكة سنويا/متوسط المخزون**
- **عدد دوريات المنتوج التام = تكلفة الانتاج السنوية/ متوسط المخزون**
- **متوسط المخزون= (مخزون أول المدة+مخزون ثاني المدة) /2**

ج- **نسبة دوران الحقوق:** تسمح هذه النسبة لمعرفة مدة آجال تحصيل الحقوق

- **مدة دوران الحقوق = (مجموع حقوق الزبائن (ز+أ ق) / رقم الاعمال بما فيه الرسوم) x 360 يوم**
- **عدد دوران الحقوق= رقم الاعمال بما فيه الرسوم/ مجموع الحقوق على الزبائن**

ح- **نسبة دوران الموردين:** تهتم هذه النسبة بتحديد المدة المتوسطة لتسديد ما على المؤسسة من ديون اتجاه الموردين ونميز بين المؤسسات التجارية والصناعية نظرا لاختلاف في إعادة المشتريات.

❖ **المؤسسات التجارية:**

- **مدة دوران الموردين= (مجموع قيمة الموردين +أوراق الدفع/ مشترييات المواد الأولية)x 360 يوم**

❖ **المؤسسات الصناعية:**

- **مدة دوران الموردين= (مجموع قيمة الموردين +أوراق الدفع/ مشترييات المواد الأولية)x 360 يوم**
- **عدد دورات الموردين= (المشتريات السنوية/ الموردين +أوراق الدفع)x 360 يوم**

الفرع الرابع: نسبة المردودية:

تعكس نسبة المردودية نتائج النسب السابقة، حيث انها تقيس مدى تحقيق المؤسسة للمؤسسات المتعلقة باداء الانشطة، كما انها تعبرعن محصلة نتائج السياسات والقرارات التي اتخدتها ادارة المؤسسة فيما يتعلق بالسيولة والمديونية فالنسب التي سبق التطرق اليها تظهر بعض جوانب وابعاد الطريق التي يتم بها تشغيل المؤسسة، اما نسب المردودية فهي تعطي اجابات نهائية عن الكفاءة العامة لادارة المؤسسة.

تتاح امام المحلل المالي الوصول الى غايته من تحليل المردودية لمجموعة من المؤشرات المالية نتطرق فيها الى مايلي:

أ- **نسبة المردودية الاجمالية:** تعبر هده النسبة عن سرعة دوران رقم الاعمال فكلما كانت هده النسبة مرتفعة كلما كانت المردودية في حالة جيدة وتشمل النسب التالية:

- **نسبة المردودية الاجمالية للاموال الدائمة = (رقم الاعمال /الاموال الدائمة) x 100**
- **نسبة المردودية الاجمالية للاموال الخاصة = (رقم الاعمال /الاموال الخاصة) x 100**
- **نسبة المردودية الاجمالية للاموال الثابتة = (رقم الاعمال /الاموال الثابتة) x 100**

ب- **نسبة المردودية المختصرة:** هي مجموعة من النسب التي تعبر عن طاقة المؤسسة لايجاد اموال لضمان عملية تحديد التجهيزات المتعلقة بالانتاج ومن ثم تطوير وتحسين نشاطها ومن انواعها:

- **نسبة المردودية المختصرة للاموال الدائمة = (النتيجة الاجمالية /الاموال الدائمة) x 100**
- **نسبة المردودية المختصرة للاموال الخاصة = (النتيجة الاجمالية /الاموال الخاصة) x 100**

- **نسبة المردودية المختصرة للاموال الثابتة = (النتيجة الاجمالية /الاموال الثابتة) x 100**

من خلال هده النسب يمكننا تحديد الافضلية او الطريقة الاحسن لاستثمار الاموال ومن انواعها:

- **نسبة المردودية المصافية للاموال الدائمة = (النتيجة الصافية /الاموال الدائمة) x 100**
- **نسبة المردودية المصافية للاموال الخاصة = (النتيجة الصافية /الاموال الخاصة) x 100**
- **نسبة المردودية المصافية للاموال الثابتة = (النتيجة الصافية /الاموال الثايتة) x 100**

المطلب الرابع: المقارنات وابيان التغييرات والاتجاهات للميزانية

الفرع الأول: التحليل الافقي: يهتم التحليل الافقي بدراسة التغيرات التي تحدث لعناصر القوائم المالية من فترة مالية الى فترة مالية اخرى، بمعنى انه يتم بدراسة مبالغ ونسب التغيرات، وهدا بطبيعة الحال يتطلب توفر مجموعة من القوائم المالية المقارنة حتى يمكن قياس مبالغ ونسب التغيرات ثم التوصل الى نتيجة من تحليل التغيرات، ويمكن لنا القول ان التحليل الافقي يساعد في فهم وتفسير الاتجاهات بين الفترات المالية لعناصر القوائم المالية.

ويستند هذا التحليل على استعراض وثائق سنتين على الاقل لتجنب بناء تحليل على استنتجات تستند الى حالات استثنائية او غير العادية لا يعكس بالضرورة حقيقة الوضع المالي للمؤسسة، حيث يتم استخدام المجاميع الرئيسية (التوازنات المالية) والنسب، التي تمثل دعما من اجل تحليل وتقييم.[1]

- **المخاطر الرئيسية.**
- **التغيرات في الهيكل المالي.**
- **فعالية المؤسسة.**

ان التحليل الشامل يسمح باعطاء صورة عن وضعية الهيكل المالي للمؤسسة من جهة، ومن جهة أخرى توقعات التطور مستقبلا، وفي الاخير يمكن لنفس الوضع المالي ان يؤدي الى استنتجات مختلفة تماما، اد يعتمد التحليل المالي بشكل كبير على وجهة نظر المحلل (مسير، شريك، محافظ حسابات .....) اذ يجب التركيز على على الصلابة المالية، توفير الموارد، الملائمة المالية (القدرة على الوفاء).

1 – بهلول نور الدين، **محرز نور الدين التحليل المالي كادات لتقويم الاداء المالي للمؤسسات: دراسة تطبيقية على المؤسسة الوطنية للدهن**، الملتقى الوطني حول **التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية**، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي سوق هراس، يومي 22و23ماي2016 ص14-15.

الفرع الثاني: التحليل المقارن الرئيسي:

يهتم التحليل الرئسي بقياس نسبة كل عنصر من عناصر القائمة المالية الى قيمة اساسية في تلك القائمة تستخدم كاساس لقياس التوزيع النسبي لعناصر القائمة المالية، وعلى سبيل المثال يمكن قياس نسبو النقدية الى اجمالي الاصول ثم المخزون السلعي الى اجمالي الاصول، وهكدا تتم نسبة كل عنصر من عناصر الميزانية الى اجمالي الميزانية، ويمكن بطبيعة الحال القيام بنوع اخر من النسبي وهو نسب كل عنصر من عناصر الميزانية الى اجمالي المجموعة التي ينتمي اليها العنصر مثل نسبة النقدية الى اجمالي الاصول المتداولة، والمخزون الى اجمالي الاصول المتداولة في حين يتم نسبة العدد و الالات الى اجمالي الاصول الثابتة وهكذا .... يفهم من هذا التحليل الراسي يهتم بقياس النسب المئوية لتوزيع عناصر القوائم المالية ولا شك ان هذا يساعد لادارة في فهم القوائم المالية بطريقة أكثر سهولة حيث ان الاعتماد على القيم النقدية المطلقة بتلك القوائم قد لا يساعد على فهم مغزى محتوى تلك القوائم.[1]

نفهم من دلك ان التحليل الراسي يقوم بدارسة الوثائق المحاسبية والمالية خلال سنة مالية واحدة، دلك ان هذه الوثائق المحاسبية والمالية هي اساس التحليل المالي، حيث يرتكز هدا الاخير خاصة على الميزانية المالية وحساب النتائج كمايلي:[2]

- **الميزانية المالية** : هي قائمة تحدد الوضعية المالية للمؤسسة في تاريخ معين, تتكون الميزانية من جانبين: الاصول التي تتمثل في ممتلكات المؤسسة (مالها) و التي يتم ترتيبها في الميزانية على اساس مبدأ السيولة المتزايدة , الخصوم التي تتمثل في التزامات المؤسسة (ماعليها) و التي ترتب على اساس مبدأ الاستحقاق المتزايد , تسمح الميزانية من قياس قدرة المؤسسة على الوفاء من تاريخ محدد أي قدرتها على سداد ديونها في تاريخ الاستحقاق , حيث تمكن الميزانية المالية من حساب مؤشرات التوازن المالي المتمثلة في راس المال العامل (FR) , الاحتياج في راس المال العامل (BFR), الخزينة (T) .

- **حساب النتائج:**

1 – بهلول نورالدين، محرز نورالدين، **مرجع سبق ذكره**، ص 14، ص15.

2 – AUDREY BOUTELEY.LOUISE WIART,LE DAIGNOSTIC FINANCIER,FICHE PRATIQUE DE GESTION UNIOPSS ,FRANCE,AVRIL2008 P2-4

هو بيان ملخص للاعباء ولارادات المتحققة خلال السنة المالية، ولا ياخد في الحساب تاريخ التحصيل او تاريخ التسديد (المحاسبة على اساس الاستحقاق) ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية لسنة المالية الربح او الخسارة.

حيث يتم التوصل الى النتيجة من خلال مقابلة الايرادات بالاعباء , الاعباء هي نقص في المنافع الاقتصادية خلال الدورة في شكال خروج اصول او نشؤ خصوم مما يؤدي الى تخفيض الاموال الخاصة غير التوزيعات على الملاك , اما الايرادات فهي الزيادة في المنافع الاقتصادية خلال الدورة في شكل تدفقات داخلية او زيادة الاصول اونقصان الخصوم مما يؤدي الى زيادة الاموال الخاصة غير الزيادات المتتالية من حصص الملاك , يظهر حساب النتائج الارصدة الوسيطية للتسيير (SIG) التي تسمح باظهار كيفية ومراحل تشكيل النتيجة , وجعل التشخيص اكثر دقة .

- **جدول التمويل:**

يسمى كدلك جدول حركة الخزينة، يكمل المعلومات التي توفرها الميزانية وحساب النتائج، يعطي حركة التدفقات المالية للاستغلال والاستثمار خلال السنة او لعدة دورات مالية، مما يمكن من معرفة وتفسير تطور هيكل المؤسسة ووضعية السيولة.

الفرع الثالث: الاجراءات المختلفة من اجل اعادة التوازن المالي:

كما سبقت الاشارة اليه فانه يحدث اختلال في التوازن المالي عندما تكون احتياجات راس المال العامل أكبر من راس المال العامل الصافي، بتالي تكون الخزينة سالبة، ومن اجل اعادة التوازن المالي لابد من القيام باحد الاجرائين التاليين او كلاهما[1]:

- برفع من راس المال العامل.
- تخفيض من احتياجات راس المال العامل.
- **رفع راس المال العامل:** ويتم دلك عن طريق مجموعة من الاجراءات اهمها:

☒ **رفع في الاموال الخاصة:** كلما قامت المؤسسة برفع راس مالها سواءا عن طريق احتجاز الارباح، او عن طريق كسب أسهم جديدة كلما ادى دلك الى ارتفاع في قيمة راس المال العامل.

☒ **التنازل عن بعض الاستثمارات:** ان مثل هدا الاجراء من شانه ان يخفض الاصول الثابتة لدى المؤسسة، و هدا ما يزيد من قيمة راس المال العامل.

1 – CLARAN WARCH ,OP.Cit P95

- ☒ **الرفع في مخصصات الاهتلاك والمؤونات:** ان الرفع في مخصصات الاهتلاك يؤدي الى تخفيض القيمة الكلية للاستثمارات وبالتالي الاصول الثابتة، ومن جهة اخرى تؤدي الزيادة في الاهتلاكات الى زيادة حجم الاموال الخاصة، وهدا ماسيؤدي الى الزيادة في قيمة راس المال العامل.
- ☒ **الحصول على قروض طويلة الاجل:** يؤدي الحصول على قروض جديدة طويلة الاجل الى زيادة في الاموال الدائمة و هدا مايؤدي بطبيعة الحال الى الزيادة في قيمة راس المال العمل.

- **تخفيض احتياجات راس المال العامل:** من اجل تخفيض احتياجات راس المال العامل لبدى من القيام باحدى الاجراءات التالية:

- ☒ **التخفيض من كمية المخزونات:** وذلك بالعمل من اجل زيادة سرعة دورانها من اجل تحويلها الى سيولة، وبالتالي تغطية احتياجات الدورة.
- ☒ **التخفيض من الحقوق:** تعاني اغلب المؤسسات من عدم الفعالية في تحصيل حقوقها، والتي تعود الى التاخر الكبير في الدفع من قبل الزبائن، وبالتالي لابدى على المؤسسة من اعادة النظر في سياسة تحصيل حقوقها في اجالها.
- ☒ **الدفع من ديون الموردين:** يجب على المؤسسة السعي من اجل تحصيل موارد أكبر لفترة اطول، فدلك سيوفر لها الوقت من اجل استرجاع حقوقها وتحويل مخزوناتها الى سيولة.

خلاصة الفصل

من خلال ما تم ذكره تمكنت من التوصل إلى أن النظام المحاسبي المالي الجديد كان وليد التغيرات الناتجة عن الإصلاحات التي شهدتها الجزائر في المجال الاقتصادي والمالي والذي يهدف إلى تحديد الطرق السليمة لقياس العمليات والممارسات المحاسبية واستخلاص المعلومات الملائمة التي يمكن الاعتماد عليها من طرف الجهات المعنية تنشيطا للمعايير المحاسبية الدولية المتعارف عليها والمعمول بها وهذا في ظل اقتصاد متفتح على العالم ونتائج العولمة التي تمس جميع المجالات خاصة الاقتصادية منها، بالإضافة إلى مظاهر الشراكة ودخول المؤسسات المتعددة الجنسيات. وأنه يسمح بإعطاء دفع جديد للمؤسسات الوطنية لتقدم وضعيتها المالية بكل شفافية، والتكيف مع المعطيات الجديدة وقدرتها على تقييم نقاط القوة والضعف وكذا قابليتها للمقارنة مع المؤسسات الأخرى وإظهار بوضوح قدرتها التنافسية.

واستنتجت أيضا أن النظام المحاسبي المالي يتناول المبادئ والقواعد المحاسبية التي أتت بها المعايير الدولية خاصة تلك المتعلقة بالقوائم المالية والمبادئ المحاسبية، وانه يقر بإنتاج معلومات جديدة عن الوضعية المالية للمؤسسة الجزائرية من أجل الحد من المخاطر والأخطاء وتسهيل عملية مراقبة الحسابات.

الفصل الثاني

تمهيـــــــــد:

تطرقنا في الفصل السابق بشيء من التفصيل إلى الادبيات النظرية للنظام المحاسبي المالي scf وقياس اداء مخرجاته المالية وتعرضنا الى الميزانيات بانواعها وركزنا بحثثنا على الميزانية الوظيفية، لذلك وبقصد الانتقال من الجانب النظري إلى الجانب التطبيقي وإسقاط المادة العلمية النظرية على الواقع من خلال دارسة حالة مؤسسة اقتصادية والتعمق في فهم مختلف جوانب الموضوع، سنتطرق في هذا الفصل إلى دارسة حالة مؤسسة اقتصادية وطنية شركة سوناطارك– الجزائر تعتبر قاطرة الاقتصاد الجزائري والمؤسسة الإستارتيجية الأكبر وطنيا، وبالنظر لحجم المؤسسة فقد حصرنا مجال الدراسة على مستوى مديرية الصيانة سوناطراك بسكرة فرع النقل بالأنابيب (مكان إجراء التربص). ويتجسد ذلك عبر المباحث التالية:

المبحث الأول: تقديم عام حول مؤسسة سوناطراك الام

المطلب الاول: بطاقة تعريفية عن مؤسسة سوناطراك (الشركة الام)

-01 تعريفها

-02 نشأتها

-03 تطورها عبر التاريخ

-04 أهدافها

المطلب الثاني: الموقع والمركز الحالي للشركة

-01 موقعها في العالم

-02 مركزها الحالي

المطلب الثالث: دراسة الهيكل التنظيمي لمؤسسة سوناطراك الام

-01 التنظيم العام لمجع سوناطراك

-02 الهيكل التنظيمي لمجمع سوناطراك

المبحث الثاني: تقديم المؤسسة محل التربص ودراسة هيكلها التنظيمي

المطلب الأول: بطاقة فنية حول المؤسسة محل التربص

-01 تعريفها

-02 نشاتها

03- موقعها الجغرافي

04- مراحل تطورها

05- النشاط الاقتصادي للمديرية الصيانة وحدة – بسكرة

المطلب الثاني: دراسة الهيكل التنظيمي لمديرية الصيانة وحدة –بسكرة

المبحث الثالث: عرض وتحليل القوائم المالية للمؤسسة للفترة 2019/2018/2017/2016

المطلب الاول: اعداد الميزانيات العامة لمديرية الصيانة وحدة بسكرة للفترة 2019/2018/2017/2016

الفرع الأول: اعداد الميزانيات المحاسبية العامة لمديرية الصيانة وحدة بسكرة

الفرع الثاني: اعداد الميزانيات المالية المختصرة لمديرية الصيانة وحدة بسكرة

الفرع الثالث: عرض جدول حسابات النتائج لمديرية الصيانة وحدة بسكرة

المطلب الثاني: اعداد وتحليل الميزانيات الوظيفية للفترة 2019/2018/2017/2016

الفرع الاول: بناء الميزانيات الوظيفية لمديرية الصيانة وحدة بسكرة

الفرع الثاني: اعداد الميزانيات الوظيفية المختصرة لمديرية الصيانة وحدة بسكرة

المبحث الرابع: عرض وتحليل الميزانيات الوظيفية لمديرية الصيانة وحدة بسكرة

المطلب الأول: بواسطة مؤشرات التوازن المالي

01- باستخدام راس المال العامل الصافي الاجمالي FRNg

02- باستخدام الاحتياج من راس المال العامل الاجمالي BFRNg

03- باستخدام الاحتياج من راس المال العامل الاجمالي TN

المطلب الثاني: بواسطة نسبة الهيكلة المالية

01- بواسطة نسبة الاستخدامات المستقرة او الثابتة

02- بواسطة نسبة الاستدانة المالية (التحرر المالي)

03- بواسطة وزن Bfre

المطلب الثالث بواسطة النسب المالية

01- نسبة السيولة

02- نسبة التمويل الذاتي

03- نسبة المردودية

04- نسبة النمو

المطلب الرابع: بواسطة نسب النشاط

المبحث الاول: تقديم عام حول مؤسسة سوناطراك

يكتسي قطاع المحروقات أهمية كبيرة كونه مادة استرا تيجية يعتمد عليها الاقتصاد الوطني، فهو بمثابة المورد الأساسي إن لم نقل الوحيد للمشاريع التنموية، ومورد للعملة الصعبة التي بواسطتها يتم الحصول على التجهيزا ت الضرورية لعملية التنمية.

لذلك أولت الجزائر اهتماما بالغا لهذا القطاع بحيث يتجسد هذا الاهتمام من خلال إنشائها لمؤسسات ناشطة في هذا القطاع وفي هذا الصدد سيتم التطرق من خلال هذا المبحث اللمحة عن مؤسسة سوناطراك

المطلب الأول: بطاقة تعريفية عن المؤسسة سوناطراك (الشركة الأم)

اولا- تعريف مؤسسة سوناطراك:

اقترن اسم سوناطراك بالاقتصاد الجزائري وبميزانية الدولة الجزائرية، اسمها الكامل "الشركة الوطنية للبحث والتنقيب والاستغلال والنقل للمحروقات " ذات راس مال قدره 245 مليار دينار جزائري موزعة على 245 سهم، كل سهم بـ 01 مليون دينار جزائري وهو غير قابل للتصرف، تشكل انشطتها نحو 30 %من الناتج القومي الاجمالي كما توظف حوالي 120.000 شخص في المجمع ككل، كما تعتبر الشركة الجزائر الوحيدة المسؤولة عن استغلال المصادر النفطية والغازية الهائلة في البلاد وكذا عن بيعها.

وتتصدر المرتبة الاولى إفريقيا وتشارك في الاستكشاف، الإنتاج، النقل بالأنابيب، تحويل وتسويق المواد الهيدروكربونية ومشتقاتها، حيث تعتمد استراتيجية التنويع كما تطور في توليد الكهرباء الجديدة كذلك في تحليه مياه البحر وبحوث استغلال الطاقة المعدنية وأنشطة التعدين.

ثانيا: نشاتهـــــــا:

انشات بموجب المرسوم التنفيذي رقم 63-491 من 31 ديسمبر 1963 والصادر في الجريدة الرسمية المؤرخة في: 10 جانفي 1964 المقر لانشاء الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات سوناطراك SONATRACH[1].براس مال قدره 40 مليون دينار (ملك الدولة) من خلال هذه الشركة ارادت الجزائر ان تتزود بوسيلة لوضع سياسة بترولية مستقبلة عن الكتلة التي وجدت بها قبل تاميم المحروقات.

[1] - **So**ciété **Na**tionale Pour **Tra**nsport et **C**ommercialisation des **H**ydrocarbures

ثالثا: تطورهـــا عبر التاريخ:

انطلاقا من الاتفاق الجزائري الفرنسي الناتج عن مفاوضات 1964 لتنظيم المحروقات وتطوير الصناعة الجزائرية، تم استبدال قانون النفط الصحراوي باتفاق شراكة تضمن مساهمة سونطراك بمختلف الموارد في مجال نقل وتسويق المحروقات عبر كل مراحل هذه الصناعة بالجزائر ، وينهي احتكار الشركات الفرنسية لها انطلاق من صدور المرسوم رقم: 292/66 المؤرخ في: 1966/09/22 من النقل والتسويق الى شركة وطنية للبحث ،انتاج، نقل،تحويل وتسويق المحروقات، وفي 30 اوت 1967 صدر قرار لاعطائها الحق بتوزيع المحروقات، لتنظم بعد ذلك الى منظمة الدول المصدرة للنفط سنة 1969 .

وبتاريخ 24 /1971/02 أعلنت السلطة العمومية الجزائرية والمتمثلة في الرئيس الراحل انذاك "هواري بومدين" امتدادا لروح الحرية والسيادة الوطنية قراراته التاريخية بتأميم المحروقات وقد فرض هذا اليوم نفسه كمركز لوحدة مصير شركة سوناطراك، فاصبحت بذلك يد السلطة على القطاع من خلال توقيع مرسوم المتمثل في القانون الاساسي للمحروقات بتاريخ: 12 افريل 1972

وفي سنة 1981 اعيد هيكلتها تبعا للتطورات الحاصلة لاسيما الاقتصادية منها وانفصالها عن بعض الفروع البترولية مثل البتروكيمياء، التوزيع، اشغال الابار البترولية، ليقتصر نشاطها على ميادين البحث، الانتاج، النقل بالاضافة الى معالجة الغاز وتسويق المحروقات.

وقد توالت التطورات التي مرت بها سوناطراك حتى اصبحت شركة بالمنظور القانوني ومجمع طاقوي من المنظور الاقتصادي، أدى هذا التطور إلى إعادة هيكلة المؤسسة في 1984 – 1986، وفقا لتوجيهات المخطط الخماسي (1980 – 1984) والذي يهدف إلى تحسين فعالية الجهاز الاقتصادي هكذا أخذت سوناطراك على عاتقها عملية إعادة الهيكلة، في إطار مخطط توجيهي تمت المصادقة عليه في مطلع سنة 1981، والتي نشا عنها 17 مؤسسة صناعية وهي:

- **المؤسسات الصناعية: 04 مؤسسات وهي:**
  - NAFTAL (تكرير وتوزيع المحروقات).
  - ENIP (المؤسسة الوطنية للصناعة البتروكيماوية).
  - ENPC (المؤسسة الوطنية للمطاط والبلاستيك).
  - ASMIDAL (المؤسسة الوطنية للأسمدة الكيميائية).

- **شركـــات التنفيذ: 3 مؤسسات وهي:**
  - ENGTP (المؤسسة الوطنية للأشغال البترولية الكبرى).
  - ENGCB (المؤسسة الوطنية للهندسة المدنية والمعمارية).
  - ENAC (المؤسسة الوطنية للنقل عن طريق الأنابيب).
- **شركات الخدمات النفطية: 6 مؤسسات وتتمثل وهي:**
  - ENAGEO (جيوفيزياء).
  - ENAFOR و ENTP (حفر).
  - ENSP (خدمة الآبار).
  - ENEP (المؤسسة الوطنية للهندسة البترولية).
  - CERHYD (مركز البحث لتقييم الطاقة ومشتقاتها)
- **شركات تسيير المناطق الصناعية:** 04 شركات وتقع في المناطق التالية: بأرزيو، سكيكدة، حاسي الرمل وحاسي مسعود.

بعدما تجاوزت شركة سوناطراك مراحل حاسمة تحولت على أثرها من شركة فنية إلى المجموعة المعروفة حاليا وأصبحت إحدى أهم الشركات البترولية الغازية الدولية، حيث لازمها التطور الاقتصادي العالمي للمحروقات.

كما أصبحت سوناطراك اليوم قاعدة صناعية ناجحة قابلة للمنافسة ومواجهة التحديات، بعد انفتاح الاقتصاد الوطني على السوق الخارجية والدخول إلى اقتصاد السوق وذلك بالإنجازات الحالية والتوسعات على الصعيد الوطني والدولي بـ 49 مؤسسة حاضرة في العديد من الدول م اهما: البيرو، انكلترا، اسبانيا، ايطاليا، مالي، النيجر، مصروليبيا[1].

حيث توالى الازدهار للشركة عبر هذه السنون والتي يمكن تلخيصها كالاتي:

- في سنة 1986: تبني قانون يتعلق بأشغال التنقيب، البحث والاستغلال، من خلاله سمح لها في المشاركة الخارجية في مجال الاستكشاف.

[1] - SONATRACH: SONATRACH an Integrated Oil and Gas Company، BAOSEM، Alger , 2013 , P: 08.

- في سنة 1991: تشجيع وتطوير سبل الشراكة بين سوناطراك وكبريات الشركات البترولية الأجنبية من خلال إحداث تعديلات جوهرية على قانون سنة 1986.
- في سنة 1992: انطلاق عملية تحديث وتطوير شركة سوناطراك وبموجبها أصبحت مجموعة بترولية دولية.
- في 23 ديسمبر 1996: ابرام عقود شراكة (حوالي 35 عقد) مع اقوى الشركات الدولية من بينها " شركة برتش بترو ليوم"، والتي بموجبها تم منحها حق الاستغلال، التطوير والتسويق في السوق الأوروبية في مجال انتاج الغاز على مستوى آبار عين صالح.
- في سنة 1998: اتخذت استراتيجية جديدة لتقوية وتطوير شبكة النقل، من خلال إطلاق مشروع قناة جديدة لنقل البترول (34) OZ2. وهي في تطور مستمر إلى يومنا هذا، إذ أنها تحتل مراتب ريادية عالميا.
- من سنة 2007 الى غاية سنة 2015: شرعت سوناطراك في مشروع استثماري في الخارج بالبيرو بمشروع كاسيا، وفازت برخصة استغلال في حقول غدامس بليبيا في منافسة دولية دخلتها الشركة الجزائرية لأول مرة بمفردها، كما لها عدة مشاريع في دول الجوار كموريتانيا ومشروع نومهيد بتونس مشروع قناة جديدة لنقل البترول.
- في سنة 2016: صرحت سوناطراك بانها تجري عدد من الصفقات مع 14 شركة عالمية بخصوص مشروع مشترك لتجارة منتجات النفط والغاز بعد الاتفاق على شراء عدد من مصافيها في الخارج ومن أهمها إيطاليا.
- وفي سنة 2019: تبنت مشروعا تجاريا مشتركا مع الشركة الامريكية العملاقة في مجال الغاز الصخري.

رابعا – اهدافهـــــــا:

لسوناطراك مجموعة من الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها والتي تضمنته المادة السابعة 07 من المرسوم الرئاسي رقم:98/48 والمؤرخ في:11 فبراير سنة 1998 سواء في الداخل او الخارج وتتلخص هذه الاهداف في النقاط التالية:

1. التنقيب على المحروقات والبحث عنها واستغلالها.
2. تطوير شبكات نقل المحروقات وتخزينها وشحنها، واستغلال هذه الشبكات وتسييرها.
3. تمييع الغاز الطبيعي ومعالجته وتقويم المحروقات الغازية.
4. تحويل المحروقات وتكريرها.
5. تسويق المحروقات.

6. انماء مختلف اشكال الاعمال المشتركة في الجزائر او خارج الجزائر مع شركات جزائرية اواجنبية واكتساب وحيازة كل حقيبة أسهم والاشتراكفي الراسمال وفي كل القيم المنقولة الاخرى في شركة موجودة او سيتم انشاؤها في الجزائر اوفي الخارج.
7. تمويل البلاد بالمحروقات على الامدين المتوسط والبعيد.
8. دراسة كل الاشكال والمصادر الاخرى للطاقة وترقيتها وتقويمها.
9. تطوير كل نشاط له علاقة مباشرة او غير مباشرة بصناعة المحروقات وكل عمل يمكن ان تترتب عنه فائدة لسوناطراك، وبصفة عامة، كل عملية مهما تكنطبيعتهاترتط بصفة مباشرة او غير مباشرة بهدف الشركة، وذلك باستغلال كل الوسائل المتاحة.

ونستخلص من هذه النقاط مايلي:

أ- الإبقاء على نمو سوناطراك وتعزيز قيادتها في الجزائر وإفريقيا، ومكانتها بين قادة الصناعة والتجارة العالميتين في مجال المحروقات السائلة والغازية.

ب- الاسراع في عملية التكيف مع الشروط الجديدة التي حددها قانون المحروقات الجديد (07/05) والوصول بنجاح الى المعايير العالمية.

ت- التكفل كمؤسسة وطنية ناجحة ومتطورة لبلد نفطي وغازي في تحسين تقييم الموارد الوطنية للمحروقات، وخلق الثروات لصالح التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

ث- الاستمرار في جعل انشطة المنبع (AMONT) أساس تقدم سوناطراك، ومحور أساسي لتوسيع احتياطات الجزائر.

ج- تنويع انشطة المصب (AVAL) ورفع مساهمتها في ارباح الشركة بالجزائر وخارجها.

ح- الاستمرار في التحكم وتخفيض التكاليف لضمان البقاء: الاولى في الجزائر، الاولى في افريقيا وقائد الصناعة الغازية في المنطقة الاورو متوسطية، وفي الصدارة العالمية.

المطلب الثاني: الموقع والمركز الحالي للشركة الام

اولا: موقعهـــا في العالـــم

بهدف مواصلة استراتيجياتها العالمية، تنشط سوناطراك في الجزائر وعدّة بلدان في العالم حيث تتواجد الشركة في كل من البلدان التالية:

- **إفريقيا:** مالي، تونس، النيجر، موريتانيا، ليبيا، ومصر.
- **أمريكا:** البيرو والولايات المتحدة
- **أوروبا:** إسبانيا، إيطاليا، البرتغال، بريطانيا، فرنسا وروسيا.

ثانيا: مركزها الحالي

وتعتبر سوناطراك:[1]

- أول شركة نفطية وغازية في إفريقيّا.
- اول شركة غاز في البحر الابيض المتوسط
- ثالث مصدر لغاز البترول المميع (GPL).
- رابع مصدر في العالم للغاز الطبيعي المميع (GPL).
- خامس مصدر في العالم للغاز الطبيعي.
- سادس شركة عالمية من حيث احتياطات وانتاج الغاز الطبيعي.
- رابع عشر شركة بترولية عالميّة.
- ثالث عشر شركة عالمية للمحروقات السائلة (الاحتياطات).
- في المرتبة الثانية عشر عالميا كشركة بترولية، والخامسة والعشرون من حيث عدد الموظفين.

الا ان مهامها استمرت كما يلي:

- تلبية احتياجات السوق الجزائرية للمحروقات، خاصة الغاز الطبيعي الذي يعتبر من اولوياتها.
- تمويل السوق العالمية بالمحروقات السائلة والغازية والطاقة عامة
- ضمان تنمية صناعة المحروقات (شرط استمراريتها).

المطلب الثالث: دراسة الهيكل التنظيمي لسوناطراك الام

تتم دراسة الهيكل التنظيمي الإداري لمجمع سوناطراك انطلاقا من التطرق إلى تنظيم المجمع العام، ثم استعراض الهيكل التنظيمي له.

الفرع الأول: التنظيم العام لمجمع سوناطراك

[1] - سوناطراك: التعريف بالمؤسسة، متاح في الموقع : http://www.sonatrach.com/ar/sonatrach-en-bref.html

أولا: الجمعية العامة ومجلس الإدارة: هما هيئتان تتخذان القرارات الحاسمة والاستراتيجية للمجمع، لها اجتماعات دورية منتظمة وأخرى طارئة إذا اقتضت الضرورة، ويمكن توضيحها كما يلي:

الجمعية العامة: وهي أعلى هيئة بالنسبة للمجمع وأقواها سلطة، تتكون من أربعة 04 أعضاء ورئيسا وهم:

1. وزير الطاقة ..... رئيسا.
2. وزير المالية .....عضوا.
3. محافظ بنك الجزائر..... عضوا.
4. مندوب التخطيط .....عضوا.
5. ممثل رئاسة الجمهورية .....عضوا.

ب- مجلس الإدارة: وهي الهيئة الثانية من حيث السلطة، يتم على مستواها اتخاذ القرارات، وتحديد التوجهات انطلاقا من توجيهات الجمعية العامة، ويتكون هذا المجلس من 12 عضوا ورئيسا، هم:

1. الرئيس المدير العام لمجمع سوناطراك.
2. ممثلان لوزارة المالية .....عضوان.
3. ممثل لبنك الجزائري..... عضوا.
4. ممثلان عن الوزارة المكلفة بالمحروقات .....عضوان.
5. شخصية ذات كفاءة في قطاع المحروقات (عادة الرئيس المدير العام لمجمع سونلغاز) ويكون من خارج المجمع.....عضوا.
6. أربعة ممثلين لمجمع سوناطراك .....أعضاء.
7. ممثلان لعمال المجمع..... عضوان.

ثانيا: المجلس التنفيذي: وهو الهيئة التنفيذية للمجمع، يضطلع بدور التسيير المباشر، ويرفع تقاريره إلى كلا من مجلس الإدارة والجمعية العامة، حيث يتكون هذا المجلس من:

1) – الرئيس المدير العام لمجمع سوناطراك.
2) – نائب الرئيس المكلف بأنشطة المنبع (AMONT).
3) – نائب الرئيس المكلف بأنشطة النقل عبر الأنابيب (TRC).
4) – نائب الرئيس المكلف بأنشطة المصب (AVAL).
5) – نائب الرئيس المكلف بالأنشطة التجارية (COM).

6) – المدير التنفيذي للمالية.

7) – المدير التنفيذي للفروع والمساهمات.

8) – المدير التنفيذي للإست ا رتيجية، التخطيط والاقتصاد.

9) – المدير التنفيذي للشؤون القانونية.

10) – المدير التنفيذي للش ا ركات.

11) – المدير التنفيذي للموارد البشرية.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لمجمع سوناطراك يتم التطرق إلى ذلك من خلال:

أولا: الهيكل التنظيمي لسوناطراك: وقع الرئيس المدير العام يوم 10 جانفي 2011 القرار: أ– 001 (ر – 25) المتضمن الهيكل التنظيمي الجديد للبنية الكبرى لسوناطراك والمعتمد من قبل مجلس الإدارة في: 04 جانفي 2011، وذلك في إطار تطوير قيادة نشاطات المجمع سواءا من حيث تكييف استراتيجية التنمية مع المستجدّات الوطنية والدّولية وذلك بصفة ديناميكية مستمرة، أو من حيث تعزيز التنسيق بين مجمل النشاطات وموارد الشركة، يوضح هذا الهيكل بالشكل التالي:

الشكل رقم: (02-01) مخطط يوضح الهيكل التنظيمي لمؤسسة سوناطراك الام

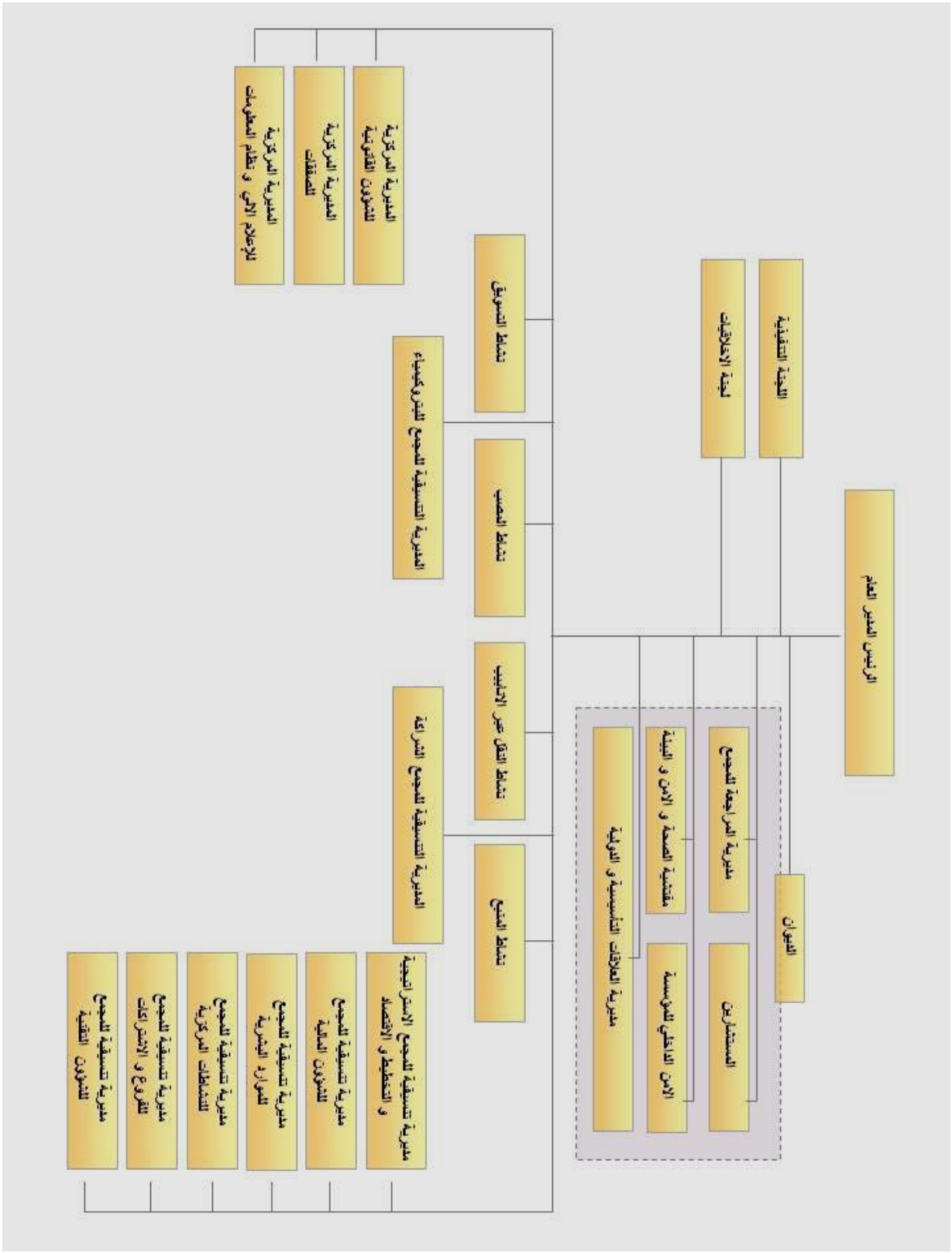

المصدر: سوناطراك: التعريف بالمؤسسة، التنظيم، متاح في:

http://www.sonatrach.com/ar/organisation.html

ثانيا: شرح الهيكل التنظيمي لمجمع سوناطراك:

هو عبارة عن هرم يوضح مختلف المستويات والعلاقات بالمجمع، والتي هي كما يلـــــي:

أ- **الرئيس المدير العام:** هو أعلى سلطة تنفيذية بالمجمع، دوره الأساسي الإشراف على التسيير العام.

ب- **الديوان:** له دور التسيير الإداري للمجمع، ومتابعة مختلف الشؤون الإدارية.

ت- **اللجنة التنفيذية:** وهي لجنة تضطلع بتسيير المجمع، وترفع التقارير إلى كل من مجلس الإدارة، وإلى الجمعية العامة إذا لزم الأمر.

ث- **لجنة الأخلاقيات:** مكلّفة بالّسهر على احت ارم أحكام قانون الأخلاقيات وتعزيز الامتثال لممارسات الأخلاقية في المؤسسة.

ج- **مديرية المراجعة للمجمع:** تقوم بدور المراجعة الداخلية للمجمع بمختلف الأنشطة والمستويات.

ح- **المستشارين:** لهم دور استشاري يساعد على اتخاذ القرارات، وتيسير فهم التغيرات المختلفة المؤثرة على المجمع.

خ- **الأمن الداخلي للمؤسسة:** له دور متابعة وتسيير الأمن داخل المجمع، سواء الموفر ذاتيا، أو من طرف مؤسسات الأمن الخاصة.

د- **مفتشية الصحة والأمن والبيئة:** تساهم في صياغة السياسات لحماية صحة وأمن الأفراد داخل المجمع وخارجه، وكذلك حماية البيئة في مختلف الأنشطة والمستويات ومراقبتها.

ذ- مديرية العلاقات التأسيسية والدولية: تشرف على مختلف العلاقات التأسيسية والدولية التي يقوم بها المجمع.

ر- **نشاط المنبع (AMONT):** يشمل جميع الأنشطة التي تؤدي وتساعد على استخراج المحروقات الخامة، من البحث والتنقيب إلى صيانة الآبار واستخراج النفط، وقد جمعت سوناطراك كل هذه الأنشطة في محفظة واحدة هي الشركة القابضة للخدمات النفطية وشبه النفطية (SPP)، هذه الأخيرة التي تضم حصص سوناطراك بمجموعة من المؤسسات المملوكة لها كليا أو بالشراكة مع مؤسسات أخرى، أهمها:

1. المؤسسة الوطنية للجيوفيزياء (ENAGEO): والتي تمتلكها سوناطراك بالكامل.
2. المؤسسة الوطنية للحفر (ENAFOR): والتي تمتلكها أيضا سوناطراك كليا.
3. المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار (ENSP): والتي ترجع ملكيتها أيضا كليا للمجمع.
4. المؤسسة الوطنية للهندسة المدنية والبناء (ENGCB): والتي تمتلكها سوناطراك كليا.
5. نشاط النقل عبر الأنابيب (TRC): يشمل الأنشطة التي تعمل وتساعد على ضمان نقل منتجات

6. المجمع عبر الأنابيب، وقد جمعت سوناطراك أيضا هذه الأنشطة في محفظة واحدة هي سوناطراك القابضة للاستثمارو المساهمة (SIP) والتي تضم بدورها حصص مجمع سوناطراك بمجموعة من المؤسسات التي يشترك في ملكيتها مع مؤسسات أخرى، ومن أهم مكونات هذه المحفظة:

1. شركة نقل المحروقات (STH) حيث تصل حصة سوناطراك إلى 60%

2. الشركة الجزائرية لانجاز المشاريع الصناعية (SARPI) حيث تمتلك سوناطراك 50% منها.

ز- **نشاط المصب (AVAL):** ويشمل الأنشطة التي تساهم في معالجة الخامات وتحويلها، وقد جمعت سوناطراك كذلك هذه الأنشطة في محفظة واحدة هي الشركة القابضة للتكرير وكيمياء المحروقات (RCH) والتي تضم حصص المجمع في مجموعة من المؤسسات التي تمتلكها بالكامل أو بالشراكة مع مؤسسات أخرى، والتي من أهمها:

1. المؤسسة الوطنية لتكرير النفط (NAFTEC) والتي تمتلكها سوناطراك بالكامل.

2. المؤسسة الوطنية للبتروكيمياويات (ENIP) والتي تمتلكها سوناطراك بنسبة 100%.

س- **نشاط التسويق:** ويشمل جميع الأنشطة التي تساهم في تسويق منتجات مجمع سوناطراك، والتي جمعت في سوناطراك القابضة لتقييم المحروقات (SVH) هذه الأخيرة التي تضم حصص المجمع في مؤسسات تنوعت ملكيتها ما بين الملكية الكاملة، وبين الشراكة مع مؤسسات أخرى، وتتمثل أهم مؤسسات هذه المحفظة فيما يلـــــــــــي:

1. المؤسسة الوطنية لتسويق وتوزيع المنتجات النفطية (NAFTAL) والتي يمتلكها المجمع بالكامل.

2. مؤسسة النقل البحري (HYPROC) والتي يمتلكها المجمع كليا.

3. شركة تجهيز وتسويق الغازات الصناعية (COGIZ) والتي ترجع ملكيتها بالكامل للمجمع.

4. الشركة الجزائرية للطاقة (AEC) والتي يمتلك مجمع سوناطراك حصة 50 % منها.

5. الشركة الجزائرية للطاقة المتجددة (NEAL) والتي ترجع ملكية 45 % منها للمجمع.

ش- **المديرية التنسيقية للمجمع للشراكة:** تهتم بمتابعة أنشطة المشاركات، في أنشطة المنبع بمراعاة المسائل العملّية، الإست ارتجية والمالية لسوناطراك.

ص- **المديرية التنسيقية للمجمع للبيروكيمياء :** تهتم بمتابعة أنشطة البيتروكيماويات المديرية التنسيقية للمجمع الإستراتيجية، التخطيط والاقتصاد: تشرف على صياغة واختيار إستراتيجية المجمع بالتنسيق مع مختلف الأنشطة، كما تعمل على تقييم مشاريعه وصياغة سياساته العامة.

ض- **المديرية التنسيقية للمجمع للشؤون المالية:** وهي المديرية المسؤولة عن مختلف العمليات المالية للمجمع.

ط- **المديرية التنسيقية للمجمع للموارد البشرية:** تساهم هذه المديرية بصياغة السياسات والإستراتيجيات على

مستوى الموارد البشرية بالمجمع ومتابعتها.

ظ- **المديرية التنسيقية للمجمع للأنشطة المركزية:** تشرف على مختلف الأنشطة التابعة إلى المديرية العامة مباشرة.

ع- **المديرية التنسيقية للمجمع للفروع والمساهمات:** تعمل على ضمان التنسيق، المتابعة ومراقبة ميزانية الفروع والمشاركات في الجزائر وفي الخارج، كما تسهر على تسجيل أهداف الميزانية في إطار إستراتجية سوناطراك ولاسيما في الجوانب الإستراتجية، التخطيط، المالية، الموارد البشرية، الشؤون القانونية والتدقيق.

غ- **المديرية التنسيقية للمجمع التقنية:** تعمل على توحيد وتنسيق جميع موارد الشركة وكذا جعلها مركز تفّوق وتؤهّلها للتحّكم بالتكنولوجيات، تطوير الخبرة والبحث والتنمية.

ف- **المديرية المركزية للشؤون القانونية:** لها دور متابعة كل التغيرات القانونية الخارجية التي تؤثر على المجمع، لتقوم بكشفها وتوضيحها لمختلف المستويات والأنشطة، كما تقوم بإضفاء الطابع القانوني على كل الأنشطة والمستويات، ومتابعة ذلك.

ق- **المديرية المركزية لصفقات:** تهتم بمختلف الشؤون المتعلقة بصفقات المجمع.

ك- **المديرية المركزية للإعلام الآلي ونظام المعلومات:** تشرف على تسهيل الاتصال داخل المجمع وتبادل المعلومات بين مختلف الأنشطة والمستويات، وكذلك تطوير الأنظمة المعلوماتية والتقنية.

المبحث الثاني: تقديم المؤسسة محل التربص وهيكلها التنظيمي

المطلب الأول: بطاقة فنية حول المؤسسة محل التربص

أولا: التعريف بالمؤسسة

تعد المؤسسة الوطنية سوناطراك إحدى أهم المؤسسات العمومية الاقتصادية في الجزائر، ومن أنجح المؤسسات الوطنية، فلها تاريخها ومكانتها على المستوى الوطني والدولي، لذلك سنحاول التعرف على مؤسسة سوناطراك وبالخصوص وحدة الصيانة بسكرة محل التربص وعلى نشاطها الاقتصادي.

وتعمل مؤسسة سوناطراك في مجال المحروقات، وتنقسم إلى عدة أنشطة:

- ❖ نشاط الإنتاج.
- ❖ نشاط التوزيع.
- ❖ نشاط النقل بالأنابيب.

ويضمن نشاط النقل عبر الأنابيب نقل المحروقات بواسطة شبكة للبترول والغاز على امتداد 16000كم وهذه الشبكة تستخدم تجهيزات مهمة ومتطورة، وتعتبر الصيانة إحداهم الوظائف التي تضمن استغلال هذه الشبكة بدون أخطار، ومكلف بها حاليا قسم خاص هو قسم الصيانة بالنسبة للعمليات المهمة وقسم الاستغلال للعمليات العادية والبسيطة.

وينقسم قسم الصيانة إلى عدة مديريات، كما هو موضح في الشكل التالي:[1]

شكل (02-02) الهيكل التنظيمي لقسم الصيانة سوناطراك فرع النقل بالأنابيب

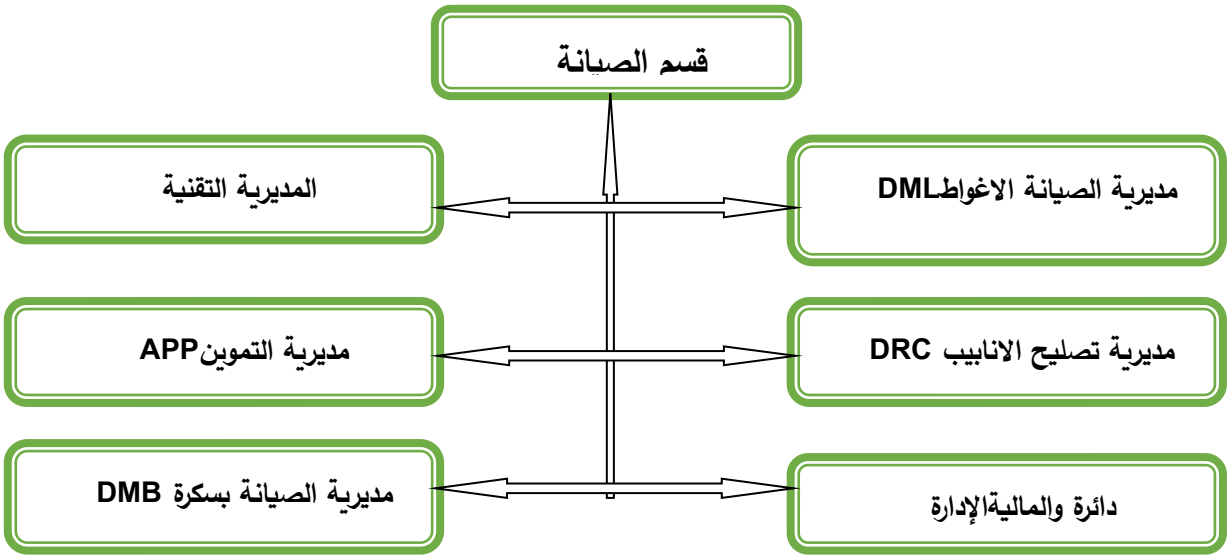

يلاحظ من الشكل السابق إن إحدى المديريات التابعة لقسم الصيانة هي مديرية الصيانة بسكرة DMB

ثانيا: نشاتهـــــــا

انشات مديرية الصيانة بسكرة سنة 1977، حيث بدأ بنائها في أكتوبر 1977، وكان الاستلام النهائي لها في مارس 1980، وكانت المديرية الجهوية بسكيكدة آنذاك المكلفة ببنائها ضمن مشروع يهدف إلى صيانة الآلات الموجهة للصناعة البترولية.

ثالثا: موقعها الجغرافي

تقع المديرية في المنطقة الصناعية بسكـــرة، وتتربع على مساحة إجمالية قدرهـــا 8793 م^2، موزعة في شكل مباني مستغلة كما يلـــــــــــي:

1 – **المصدر وثائق الوحدة:** مديرية الصيانة سوناطراك بسكرة.

- ورشـــــات تقنيـــــة.
- مخـــــــــــــــزن.
- مبنـــــــــــــى إداري.
- مبنـــــــــى إداري تقني.
- مبنـــــــــى للحماية.
- مستـــــــــــــودع.

ثالثا: مراحل تطورها: وقد مرت في تطورها بالمراحل التالية:

- خلال الفترة الممتدة بين 1979- 1989: تم إنشاء قسم ببسكرة في سنة 1982 بهدف صيانة تجهيزات المنشآت التابعة للمديرية الجهوية سكيكدة، وكذا التمويل بقطع الغيار.
- في سنة 1989: تم إنشاء مديرية الصيانة الاغواط (DMN)التي تقوم بتسيير 3 قواعد هي: قاعدة الاغواط وقاعدة حوض الحمراء وقاعدة بسكرة.
- خلال الفترة مابين 1990- 2002: كان هدف قاعدة الصيانة بسكرة مركزا على تنفيذ عمليات الصيانة فقط.
- في جوان 2002: تم إنشاء مديرية الصيانة بسكرة Direction Maintenance Biskra (DMB)، حيث أصبحت مؤسسة مستقلة بانفصالها عن مديرية الصيانة الأغواط، وذلك بالقرار رقم 206/DG، مرجع 589 –A المؤرخ في: 2002/06/12.

وقد تحصلت مديرية الصيانة بسكرة على شهادة الجودة العالمية (ISO 9001)، وهذا لمواكبة التطورات التي تحدث في الاقتصاد على المستوى الوطني والعالمي، حيث بدأت في مشروع الحصول على شهادة الجودة في: 15 ماي 2004، وتحصلت عليها في جويلية 2005، وأصبحت تتحصل عليها كل سنـــة وتعتمد الوحدة في تسييرها على شبكة داخلية وعلى الإعلام الآلي وعلى برنامج متخصص في التسيير، من أجل تسيير أكثر عقلانية.

ويقدر عمال مديرية الصيانة بسكرة بـ 205عامل دائم، منهم تقنيين وإداريين، بالإضافة إلى عمال مؤقتين، وهم موزعين على النحو التالي:

جدول رقم (02-01): توزيع عدد العمال حسب التخصصات في مديرية الصيانة – بسكرة –2019/04/23

البيان	العـدد	النسبـة
الإطارات العليا	10	04.88 %
الإطارات	95	46.34 %
أعوان التحكم	59	28.78 %
أعوان التنفيذ	17	08.29 %
المتعاقدين	24	11.71 %
المجموع	**205**	**100%**

المصدر: وثائق الوحدة: **Rapport D'effectif Globale De L'entreprise Arrête Au 23/04/2019**

ونلاحظ من الجدول إن الإطارات وأعوان التحكم هم الأغلبية، وهذا لكون المهندسين والتقنيين هم أساس نشاط الوحدة، ما يفسر كون الوحدة وحدة صيانة قاعدتها الأساسية هي اليد العاملة.

رابعا: النشاط الاقتصادي لوحدة الصيانة بسكرة

إن النشاط الأساسي لمديرية الصيانة بسكرة هي صيانة الهياكل التالية:

- GK1 /GK2/40: حاسي الرمل / سكيكدة.
- OK1/34 : حوض الحمراء / سكيكدة.
- GO1/GO2/48: حاسي الرمل / واد الصفصاف/ تبسة نحو ايطاليا.

وهذا ما يعطيها وضعية استراتيجية للقيام بالعمليات المختلفة للصيانة (مراجعات دورية، تدخلات ميدانية، تصليح الأجهزة والآلات التقنية) في مختلف المنشآت وعلى الخطوط التالي:

- نشاط النقل بالأنابيب.
- أنشطة المحروقات (إنتاج، توزيع).

كما يوجد للمديرية مهام فرعية أخرى نذكر منها:

- تشخيص وصيانة قطع الغيار، تجديد الهياكل الأساسية للآلات.
- صنع قطع الغيار لاحتياجات نشاط النقل بالأنابيب.
- المساهمة في التجديد المستمر لتجهيزات مختلف هياكل النشاط.
- إعداد ووضع حيز التنفيذ نظام وإجراءات الصيانة ومعايير الآلات والتجهيزات المرتبطة بالنشاط.

المطلب الثاني: دراسة الهيكل التنظيمي لوحدة الصيانة – بسكرة

إن الهيكل التنظيمي ما هو إلا عبارة عن البناء الذي يبين مختلف المستويات الإدارية والوحدات التنظيمية الرئيسية والفرعية والوظائف، ويبين أشكال الاتصالات وشبكات العلاقات القائمة داخل الوحدة وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

شكل (02-03) الهيكل التنظيمي لمديرية الصيانة سوناطراك بسكرة

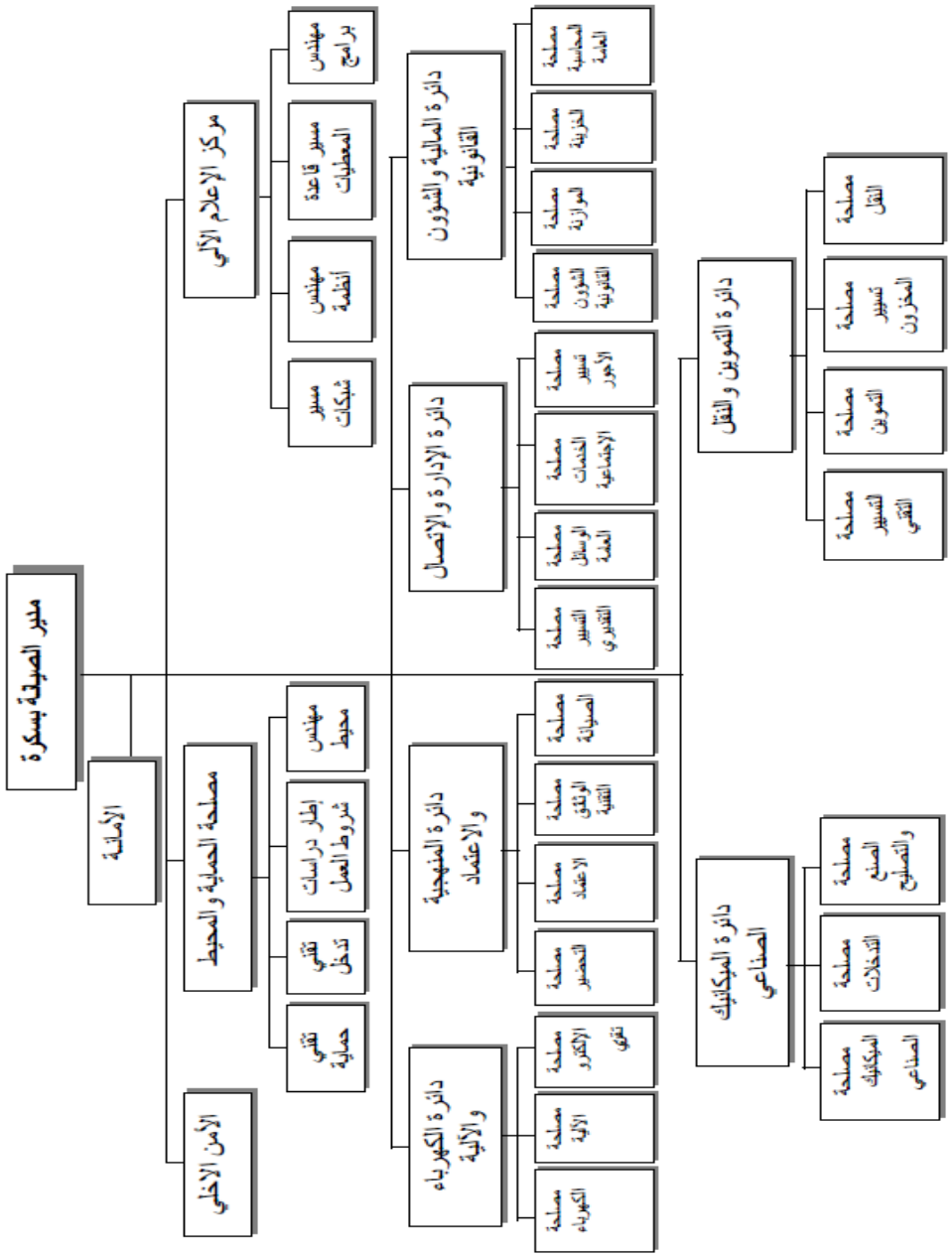

وتتبع مديرية الصيانة بسكرة في تنظيمها أسلوب المديريات، حيث يتدرج الهيكل التنظيمي للمؤسسة كالتالـــي:

1. **مدير الصيانة:**

هـــــو المشرف على مديرية الصيانة بسكرة، والمسؤول الرئيسي على:

- التسيير الاستراتيجي من خلال اعداد سياسة استراتيجية ووضع اهداف للمؤسسة
- التخطيط الاستراتيجي والتحديث ورقابة أهداف المؤسسة.
- توزيع ومراقبة الموارد والوسائل بالمؤسسة.
- وضع حيز التنفيذ نظام اتصال داخل المؤسسة.
- تحسين نظام إدارة الجودة بالمؤسسة.

2. **الأمانـــــــــة:**

تعمل الأمانة العامة على استقبال وارسال الفاكس والتلكس، كما تقوم باستقبال المكالمات الهاتفية وتوجيهها إلى المصلحة المطلوبة، وتقوم بتسجيل وترتيب البريد الصادر والوارد من وإلى المؤسسة، والتي لها علاقة مباشرة بمديرية الصيانة، وتوزيعها على مختلف الدوائر التابعة للمؤسسة.

3. **دائرة التموين والنقل:** وهي المسؤولة عن[1]:

- تموين المؤسسة بالموارد الأولية، قطع الغيار، الآلات، والتجهيزات الضرورية للنشاط مع احترام الجودة والوقت.
- تسيير المخزون والجرد المادي للمؤسسة، مع احترام الإجراءات والقوانين المطبقة على ذلك.
- تسيير وصيانة مستودع النقل: السيارات، الآلات، الشاحنات.
- توفير خدمات النقل الضرورية لمختلف هياكل المؤسسة.
- ضمان وتحسين عمليات التموين.

4. **دائرة الإدارة والاتصال:** هي المسؤولة عن:

- تقييم احتياجات المؤسسة للعمالة وإعداد خطط للتوظيف والتكوين في إطار الموازنات المعتمدة.
- تسيير الحياة المهنية للعمال داخل المؤسسة بما فيها الأجور، الترقيات، التقاعد، التامينات والعطل.
- الخدمات الاجتماعية والتي تضمن من خلالها، طب العمل، التنشيط الاجتماعي والرياضي..
- تسيير ومتابعة النشاطات المرتبطة بـ: الفندقة، الإطعام، صيانة التجهيزات....

1- **المصدر وثائق الوحدة:** Présentation: les activités de la Direction Maintenance Biskra

- تسيير وسائل الاتصالات بالمؤسسة (هاتف، فاكس، تلكس....).
- التكلف بمهام النقل والإطعام والمبيت للعمال في إطار المهام التي يقومون بها خارج المؤسسة، وكذلك إجراءات الحصول على تأشيرات السفر للعمال الذين يقومون بمهام أو تكوين خارج الوطن.
- تحسين إجراءات الاتصال بالمؤسسة.
- تطويروتحسين العمليات المتعلقة بالمورد البشري والاستثمار فيه.
- تطبيق سياسة المؤسسة فيما يتعلق بمعالجة المشاكل.

5. **دائرة المالية والشؤون القانونية:** هي المسؤولة عن:

- التسيير المالي والمحاسبي للمؤسسة في الإطار الموازنات المعتمدة واحترام الإجراءات والنصوص القانونية حيز التنفيذ.
- إعداد المخطط السنوي على المدى المتوسط للمؤسسة مع احترام مختلف هياكل المؤسسة ومتابعة تنفيذها.
- تسجيل جميع العمليات اليومية مع الغير كالزبائن والموردين.
- إعداد الميزانيات المالية والمحاسبية للمؤسسة أي القيام بكل التنبؤات المالية الخاصة بالسنواتالقادمة وهذا باستعمال كل المعلومات والمعطيات المالية المتعلقة بالسنوات السابقة والحالية.
- إعداد العقود والاتصال مع الإدارة القانونية المركزية.
- تسيير تأمينات المؤسسة والاتصال مع الإدارة القانونية المركزية.
- إعداد ومتابعة الملفات القانونية للمؤسسة مع الاتصال بالإدارة القانونية المركزية.
- متابعة تسيير ممتلكات المؤسسة.
- الاحترام القانوني لكل العقود المبرمة على مستوى المؤسسة ومتابعة مدى تنفيذها.

6. **دائرة الكهرباء والآلية:** هي المسؤولة عن:

- القيام بالصيانة فيما يخص فرعي الكهرباء والآلية.
- الإشراف على عمليات الصيانة للآلات الدوارة.
- المساعدة في عمليات تحديث التجهيزات.
- القيام بأعمال حول نظام الحماية.
- القيام بأعمال الكهرباء الصناعية والالكترونية.
- المشاركة في إعداد دفاتر الشروط المرتبطة بالتجهيزات.

- تحسين عمليات الصيانة في الورشات والخدمات المقدمة للزبائن.

7. **دائرة المنهجية والاعتماد:** هي المسؤولة عن:

- إعداد مخطط العمل السنوي على المدى القريب والبعيد بمساعدة المديريات الجهوية لسوناطراك لضمان صيانة الآلات الدوارة.
- استقبال طلبات العمل وبرمجتها وتوزيعها على هياكل المؤسسة المسؤولة عن التنفيذ.
- تسيير وتحديث برامج إجراءات الصيانة.
- تنظيم مجموعات من العمال على شكل فرق وتكليفهم بعمليات الصيانة.
- إعداد وتحديث نسب الصيانة.
- دراسة وتحليل تكاليف الصيانة.
- إجراء دراسات خاصة على الصيانة.
- تسيير الوثائق التقنية للتجهيزات الصناعية.
- تحسين العملية التجارية والخدمات المقدمة للزبائن.
- قياس ومتابعة رضا الزبائن، والمعالجة الفعالة لاحتياجاتهم.

8. **دائرة الميكانيك الصناعي:** وهي المسؤولة عن:

- القيام والإشراف على عمليات الآلات الواردة.
- الصيانة في الورشات لآلات الضغط (المضخات، المحركات، الآلات الضاغطة...).
- المساهمة في عمليات تحديث التجهيزات.
- صنع قطع الغيار المرتبطة باحتياجات نشاط النقل بالأنابيب.
- تصليح القطع الخاصة بالآلات الدوارة.
- مراقبة مطابقة القطع المصنعة.
- القيام بالتشخيص، تحليل، قياس وخبرة القطع الثمينة (Pièces nobles).
- تحسين التدخلات الميدانية والخدمات المقدمة للزبائن.

9. **مركز الإعلام الآلي:** هو المسؤول عن:

- تسيير وإدارة وصيانة أنظمة الإعلام الآلي في المؤسسة.

- الصيانة القبلية والبعدية لأنظمة الإعلام الآلي.
- تسيير وإدارة واستغلال المراسلات الآلية في المؤسسة.
- تسيير وإدارة واستغلال قواعد معطيات البرامج.
- تسيير وإدارة واستغلال شبكة الإعلام الآلي.
- مساعدة وتكوين مستعملي أدوات الإعلام الآلي.
- الاستغلال الامثل لوسائل الإعلام الآلي على مستوى المؤسسة.
- تحسين عمليات تسيير أنظمة الإعلام الآلي وربط الادراة بالمنظومة المعلوماتية وسرعة التواصل

10. مصلحة الحماية والمحيط: وهي المسؤولة عن:

- تطبيق سياسة الحماية والمحيط والأمن لمجمع سوناطراك.
- توضيح وظيفة الحماية والمحيط والأمن في المؤسسة من خلال التوعية والتكوين والسهر على مراقبة السير الجيد لنظام الأمن الداخلي.
- حماية الممتلكات البشرية والمادية من خلال برامج وقائية.
- الوقاية من الحوادث والحرائق من خلال مراقبة الشروط التقنية، وتصرفات العمال وطرق العمل الخطيرة والتوصيات الضرورية.
- مراقبة ومتابعة برامج نشاط النقل بالأنابيب لحماية المحيط.
- تسخير كل الوسائل التي تسمح بالمحافظة على ممتلكات المؤسسة.
- تنسيق ومراقبة نشاطات أعوان الأمن العاملين بالمؤسسة.

إن ما نلاحظه من الهيكل التنظيمي لمديرية الصيانة بسكرة هو تعدد المستويات التنظيمية، حيث يضم ثلاث مستويات، وبالتالي هناك درجة عالية من التعقيد، وهذا ما يوضحه الهيكل التنظيمي أعلاه ورغم أن مديرية الصيانة بسكرة مؤسسة تتمتع بدرجة من الاستقلالية حيث يعود اتخاذ القرار فيها إلى مسيريها ومديرها على الخصوص، إلا أنها تبقى خاضعة للمستويات الأعلى منها فيما يتعلق بالقرارات الهامة والمتعلقة بالاستثمار واعتماد الميزانيات المالية والموازنات السنوية والتعيينات.

المبحث الثالث: عرض وتحليل القوائم المالية للمؤسسة

تعتبر الكشوف المالية ملخص لمجموعة عمليات تم إجرائها خلال الدورة المالية وقائمة المركز المالي وجدول الدخل من أهم القوائم الأساسية التي تلزم كل مؤسسة بعرضها سنويا، من خلال هذا المطلب سنحاول فيما يلي عرض الميزانية المالية لسنوات التالية: (2016-2017-2018-2019) ثم الحصول على الميزانية الوظيفية من الميزانيات العامة المقدمة من طرف المؤسسة يتم اعداد الميزانيات المالية كالاتي:

المطلب الأول: اعداد الميزانيات المالية لوحدة الصيانة -بسكرة لسنوات 2016/2017/2018 وسنة 2019.

الفرع الأول: اعداد الميزانيات المحاسبية العامة للوحدة

1. الأصـــــول

الجدول رقم: (02-02) أصول المؤسسة للفترة 2016-2019 **الوحدة: دج**

الاصول	2016	2017	2018	2019
الأصول المثبتة (غير الجارية)				
فارق الشراء (goodwill ou)	0.00	0.00	0.00	0.00
التثبيتات المعنوية	219,829,686.32	183,790,096.47	125,896,325.30	133,953,803.08
التثبيتات العينية	789,898,785.65	572,019,290.51	675,009,160.51	536,337,182.34
الأراضي	0.00	0.00	0.00	0.00
البنايات	0.00	0.00	0.00	0.00
التثبيتات العينية الأخرى	0.00	0.00	0.00	0.00
التثبيتات الجاري إنجازها	2,156,365,896.00	1,689,059,689.66	1,696,899,325.20	1,986,987,653.65
التثبيتات المالية	7,658,965.42	5,618,932.60	8,489,585.00	9,878,985.33
السندات الموضوعة موضع المعادلة –المؤسسات	0.00	0.00	0.00	0.00
المساهمات الأخرى والحسابات الدائنة الملحقة	0.00	0.00	0.00	0.00
السندات الأخرى المثبتة	0.00	0.00	0.00	0.00
القروض والأصول المالية الأخرى غير الجارية	0.00	0.00	0.00	0.00
الضرائب المؤجلة على الأصول	0.00	0.00	0.00	0.00
حسابات الارتباط	0.00	0.00	0.00	0.00
مجموع الأصول غير جارية	**3,173,753,333.39**	**2,450,488,009.24**	**2,506,294,396.01**	**2,667,157,624.40**
الأصول الجارية				
المخزونات و المنتجات قيد الصنع	1,058,963,654.58	1,974,715,433.05	2,025,092,745.05	2,316,649,115.90
الحسابات الدائنة–الاستخدامات المماثلة				
الزبائن	1,223,569,875.30	1,530,003,780.20	2,178,932,006.12	2,235,465,215.38
المدينون الاخرون	10,236,587.63	31,649,351.78	47,589,621.00	44,387,231.25
الضرائب	3,485,698.52	4,650,890.00	3,510,220.00	3,315,478.56
الأصول الأخرى الجارية	2,124,586.14	2,776,890.00	5,776,890.00	4,358,479.36
الموجودات وما يماثلها				
توظيفات واصول مالية جارية	0.00	**0.00**	0.00	0.00
أموال الخزينة	**2,123,568,975.32**	**1,610,180,980.00**	**2,733,189,654.45**	**2,518,919,933.93**
مجموع الأصول الجارية	**4,421,949,377.49**	**5,153,977,325.03**	**6,994,091,136.62**	**7,123,095,454.38**
المجموع العام للاصول	**7,595,702,710.88**	**7,604,465,334.27**	**9,500,385,532.63**	**9,790,253,078.78**

المصدر: من اعداد الطالبان بالاعتماد على البيانات المالية المقدمة من طرف المؤسسة

2. الخصـــــوم

الجدول رقم: (02-03) خصوم المؤسسة للفترة 2016-2019

الوحدة: دج

الخصوم	2016	2017	2018	2019
رؤوس الموال الخاصة				
راس المال الصادر(او حساب المستغل)	6,677,933,016.45	6,677,933,016.45	8,688,663,789.58	8,789,312,772.20
راس المال غير المطلوب	0.00	0.00	0.00	0.00
العلاوات والاحتياطات(الاحتياطات المدمجة)	0.00	0.00	0.00	0.00
فارق اعادة التقييم	0.00	0.00	0.00	0.00
فارق المعادلة	0.00	0.00	0.00	0.00
النتيجة الصافية (النتيجة الصافية حصة المجمع)	305,605,837.07	577,666,630.89	387,337,888.53	569,965,209.51
رؤوس الاموال الخاصة الاخرى المرحلة	0.00	0.00	0.00	0.00
حصة الشركة المدمجة	0.00	0.00	0.00	0.00
حصة ذوي الاقلية	0.00	0.00	0.00	0.00
المجموع	**6,983,538,853.52**	**7,255,599,647.34**	**9,076,001,678.11**	**9,359,277,981.71**
الخصوم الغير جارية				
القروض والديون المالية	0.00	0.00	0.00	0.00
الضرائب المؤجلةوالمرصود لها	0.00	0.00	0.00	0.00
الديون الاخرى غير الجارية	0.00	0.00	0.00	0.00
المؤونات والمنتوجات المدمجة في الحسابات سلفا	0.00	0.00	0.00	0.00
مجموع الخصوم غير الجارية	**0.00**	**0.00**	**0.00**	**0.00**
الخصوم الجارية	0.00	0.00	0.00	0.00
الموردون والحسابات الملحقة	589,785,635.58	278,816,078.16	374,586,548.56	380,220,130.40
الضرائب المؤجلة و المرصود لها	1,479,653.20	789,119.87	550,465.30	620,445.80
الديون الاخرى غير الجارية	20,898,568.58	69,260,488.90	49,246,840.66	50,134,520.87
خزينة الخصوم	0.00	0.00	**0.00**	**0.00**
مجموع الأصول الجارية	**612,163,857.36**	**348,865,686.93**	**424,383,854.52**	**430,975,097.07**
المجموع العام للاصول	**7,595,702,710.88**	**7,604,465,334.27**	**9,500,385,532.63**	**9,790,253,078.78**

المصدر: من اعداد الطالبان بالاعتماد على البيانات المالية المقدمة من طرف المؤسسة

الفرع الثاني: اعداد الميزانيات المالية المختصرة للوحدة

بالاعتماد على المعطيات المالية المدرجة في الميزانيات المالية السابقة، سوف يتم إعداد الميزانيات المختصرة لفترات ما بين 2016 حتى 2019 على النحو التالي:

- **اعداد الميزانية المالية المختصرة لسنة 2016**

الجدول رقم: (02-04) الميزانية المالية المختصرة لسنة2016 الوحدة: دج

الاصول	المبلغ	النسبة المؤوية	الخصوم	المبالغ	النسبة المؤوية
الاصول الثابتة	**3,173,753,333.39**	**%41.78**	**الاموال الدائمة**	**6,983,538,853.52**	**%91.94**
الاصول المتداولة	**2,298,380,402.17**	**%30.26**	الاموال الخاصة	6,983,538,853.52	
قيم الاستغلال	1,058,963,654.58	**%13.94**	ديون طويلة الاجل		
قيم غير جاهزة	1,239,416,747.59	**%16.32**	**ديون قصيرة الاجل**	**612,163,857.36**	**%8.06**
قيم جاهزة	**2,123,568,975.32**	**%27.96**			
المجمـــــوع	**7,595,702,710.88**	**%100**	**المجمـــــوع**	**7,595,702,710.88**	**%100**

المصدر: من اعداد الطالبان بالاعتماد على البيانات المالية المقدمة من طرف المؤسسة

- **اعداد الميزانية المالية المختصرة لسنة 2017**

الجدول رقم: (02-05) الميزانية المالية المختصرة لسنة 2017 الوحدة: دج

الاصول	المبلغ	النسبة المؤوية	الخصوم	المبالغ	النسبة المؤوية
الاصول الثابتة	**2,450,488,009.24**	**%32.22**	**الاموال الدائمة**	**7,255,599,647.34**	**%95.41**
الاصول المتداولة	**3,543,796,345.03**	**%46.60**	الاموال الخاصة	7,255,599,657.34	%95.41
قيم الاستغلال	1,974,715,433.05	**%25.97**	ديون طويلة الاجل	0.00	
قيم غير جاهزة	1,569,080,911.98	**%20.63**	**ديون قصيرة الاجل**	**348,865,686.93**	**%4.59**
قيم جاهزة	**1,610,180,980.00**	**%21.17**			
المجمـــــوع	**7,604,465,334.27**	**%100**	**المجمـــــوع**	**7,604,465,334.27**	**%100**

المصدر: من اعداد الطالبان بالاعتماد على البيانات المالية المقدمة من طرف المؤسسة

➢ **اعداد الميزانية المالية المختصرة لسنة 2018**

الجدول رقم: (02-06) الميزانية المالية المختصرة لسنة 2018 الوحدة: دج

الاصول	المبلغ	النسبة المؤوية	الخصوم	المبالغ	النسبة المؤوية
الاصول الثابتة	**2,506,294,396.01**	**%26.38**	**الاموال الدائمة**	**9,076,001,678.11**	**%95.53**
الاصول المتداولة	**4,260,901,482.17**	**%44.85**	الاموال الخاصة	9,076,001,678.11	%95.53
قيم الاستغلال	2,025,092,745.05	**%21.32**	ديون طويلة الاجل		
قيم غير جاهزة	2,235,808,737.12	**%23.53**	**ديون قصيرة الاجل**	**424,383,854.52**	**%4.47**
قيم جاهزة	**2,733,189,654.45**	**%28.77**			
المجمـــــوع	**9,500,385,532.63**	**%100**	**المجمـــوع**	**9,500,385,532.63**	**%100**

المصدر: من اعداد الطالبان بالاعتماد على البيانات المالية المقدمة من طرف المؤسسة

➢ **اعداد الميزانية المالية المختصرة لسنة 2019**

الجدول رقم: (02-07) الميزانية المالية المختصرة لسنة 2019 الوحدة: دج

الاصول	المبلغ	النسبة المؤوية	الخصوم	المبالغ	النسبة المؤوية
الاصول الثابتة	**2,667,157,624.40**	**%27.24**	**الاموال الدائمة**	**9,359,277,981.71**	**%95.60**
الاصول المتداولة	**4,604,175,520.45**	**%47.03**	الاموال الخاصة	9,359,277,981.71	%95.60
قيم الاستغلال	2,316,649,115.90	**%23.66**	ديون طويلة الاجل		
قيم غير جاهزة	2,287,526,404.55	**%23.37**	**ديون قصيرة الاجل**	**430,975,097.07**	**%4.40**
قيم جاهزة	**2,518,919,933.93**	**%25.73**			
المجمـــــوع	**9,790,253,078.78**	**%100**	**المجمـــــوع**	**9,790,253,078.78**	**%100**

المصدر: من اعداد الطالبان بالاعتماد على البيانات المالية المقدمة من طرف المؤسسة

الفرع الثالث: عرض حساب النتائج للمؤسسة محل الدراسة للفترة مابين 2016 و2019

الجدول رقم: (02-08) جدول حسابات النتائج للوحدة للفترة 2016-2019 الوحدة: دج

البيان	2016	2017	2018	2019
المبيعات والمنتوجات الملحقة	**939 937 126.09**	**1 155 485 695.65**	**1 130 481 723.16**	**1 240 066 180 .00**
تغيرات المخزونات والمنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع	00.00	00.00	00.00	00.00
الإنتاج المثبت	13 092 130.19	22 324 589.10	10 255 845.00	15 289 120.00
إعانات الاستغلال	00.00	00.00	00.00	00.00
01- انتاج السنة المالية	**953 029 256.28**	**1 177 810 284.75**	**1 140 737 568.16**	**1 255 355 300.33**
المشتريات المستهلكة	298 039 830.80	285 933 145.33	271 428 183.75	279 833 012.06
الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى	7 575 984.33	68 923 340.30	81 033 710.14	40 521 826.14
02- استهلاك السنة المالية	**305 615 815.13**	**327 856 485.63**	**352 461 894.17**	**320 354 838.20**
03- القيمة المضافة للاستغلال (1-2)	**647 413 441.15**	**849 953 799.12**	**788 275 673.99**	**935 000 462.13**
أعباء المستخدمين	174 805 348.06	158 913 952.78	182 009 232.04	197 809 548.78
الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة	6 341 297.10	7 589 361.00	9 156 486.00	7 892 259.00
04- إجمالي فائض الاستغلال	**466 266 795.99**	**683 450 485.34**	**597 109 955.95**	**729 298 654.35**
المنتجات العملياتية الأخرى	34 565 235.45	71 856 669.12	63 666 901.30	98 854 223.54
الأعباء العملياتية الأخرى	985 583.48	100 256.12	358 478.25	487 350.25
المخصصات للإهتلاكات والمؤونات وخسارة القيمة	148 658 458.69	151 550 190 .96	163 168 412.21	174 612 463.55
استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات	987 953.14	1 235 986.33	5 245 896.58	6 325 987.21
05- النتيجة العملياتية	**352 175 942.41**	**604 892 693.71**	**502 495 863.37**	**659 379 051.30**
المنتوجات المالية	956 547.56	1 956 952.00	458 963.00	650 352.00
الأعباء المالية	47 526 652.90	29 183 014.82	115 616 667.84	90 064 193.79
06- النتيجة المالية	**-46 570 105.34**	**-27 226 062.82**	**-115 157 974.84**	**-88 413 841.79**
07- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)	**305 605 837.07**	**577 666 630.89**	**387 337 888.53**	**569 965 209.51**
الضرائب الواجب دفعها عن النتاج العادية	00.00	00.00	00.00	00.00
الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية	00.00	00.00	00.00	00.00
مجموع منتجات الأنشطة العادية	00.00	00.00	00.00	00.00
مجموع أعباء الأنشطة العادية	00.00	00.00	00.00	00.00
08- النتيجة الصافية للانشطة العادية	00.00	00.00	00.00	00.00
عناصر غير عادية (منتجات) (يجب تبيانها)	00.00	00.00	00.00	00.00
عناصر غير عادية (أعباء) (يجب تبيانها)	00.00	00.00	00.00	00.00
09- النتيجة الغير عادية	00.00	00.00	00.00	00.00
10- صافي نتيجة السنة المالية	**305 605 837.07**	**577 666 630.89**	**387 337 888.53**	**569 965 209.51**

المصدر: من اعداد الطالبان بالاعتماد على البيانات المالية للمؤسسة

المطلب الثاني: اعداد وتحليل الميزانيات الوظيفية لمؤسسة وحدة الصيانة – بسكرة

الفرع الأول: بناء الميزانيات الوظيفية لوحدة الصيانة بسكرة

للانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية الوظيفية لا بد من إجراء بعض التعديلات وذلك اعتمادا على المعلومات المدرجة في الميزانيات نفسها، وسوف يتم بناء الميزانيات الوظيفية لفترات ما بين 2016 حتى 2019 على النحو التالي:

الجدول رقم: (02-09) الميزانية الوظيفية لمؤسسة سوناطراك وحدة الصيانة بسكرة لسنة 2016

الاستخدامات	المبالغ الاجمالية	الموارد	المبالغ الاجمالية
الاستخدامات المستقرة Es	**3,772,485,871.77**	**الموارد الدائمة Rd**	**7,583,970,508.90**
(الأصول الغير متداولة)		رؤوس الأموال الخاصة	
. التثبيتات المعنوية	221,072,670.55	. راس المال الصادر	6,677,933,016.45
. التثبيتات العينية	1,387,388,339.80	. النتيجة الصافية	305,605,837.07
. القيم الثابتة في شكل امتياز		. اهتلاكات ومؤونات	**600,431,655.38**
. التثبيتات الجاري إنجازها	2,156,365,896.00		
. التثبيتات المالية	7,658,965.42	. الديون المتوسطة والطويلة	
. ضرائب مؤجلة على الأصول			
استخدامات الاستغلال Eex	**2,287,718,345.40**	**موارد الاستغلال Rex**	**591,265,288.78**
. المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ	1,060,662,771.58	. الموردون والحسابات الملحقة	589,785,635.58
. حسابات الغير		. الضرائب المؤجلة والمرصود لها	1,479,653.20
. الزبائن	1,223,569,875.30		
. الضرائب	3,485,698.52		
الاستخدامات خارج الاستغلال Ehex	**12,361,173.77**	**الموارد خارج الاستغلال Rhex**	**20,898,568.58**
. العناصر غير المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال		. العناصر غير المرتبطة	
. المدينون الاخرون (تسبيقات)[1]	10,236,587.63	مباشرة بدورة الاستغلال	
. الأصول الأخرى الجارية	2,124,586.14	ـ الديون الأخرى غير الجارية	20,898,568.58
استخدامات الخزينة Et	**2,123,568,975.32**	**موارد الخزينة Rt**	**0.00**
		. المساهمات البنكية الجارية	
. أموال الخزينة	2,123,568,975.32	. قروض الخزينة	
مجموع الاستخدامات ق الاجمالية	**8,196,134,366.26**	**مجموع الموارد ق الاجمالية**	**8,196,134,366.26**

المصدر: من اعداد الطالبان بالاعتماد على البيانات المالية المقدمة من طرف المؤسسة الوحدة: دج

1 – ان الدينون الاخرون عبارة عن تسبيقات المؤسسة الام للفروع فهي تخص الوحدة وتم ادراجها ضمن الأصول المتداولة خارج الاستغلال

الجدول رقم: (02-10) الميزانية الوظيفية لمؤسسة سوناطراك وحدة الصيانة بسكرة لسنة 2017

الوحدة: دج

الاستخدامات	المبالغ الاجمالية	الموارد	المبالغ الاجمالية
الاستخدامات المستقرة Es	**3,099,326,547.62**	**الموارد الدائمة Rd**	**7,906,227,302.72**
(الأصول الغير متداولة)		رؤوس الأموال الخاصة	
. التثبيتات المعنوية	185,139,080.70	. راس المال الصادر	6,677,933,016.45
. التثبيتات العينية	1,219,508,844.66	. النتيجة الصافية	577,666,630.89
. القيم الثابتة في شكل امتياز		. اهتلاكات ومؤونات	650,627,655.38
. التثبيتات الجاري إنجازها	1,689,059,689.66		
. التثبيتات المالية	5,618,932.60	. الديون المتوسطة والطويلة	
. ضرائب مؤجلة على الأصول			
استخدامات الاستغلال Eex	**3,511,159,220.25**	**موارد الاستغلال Rex**	**279,605,197.93**
. المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ	1,976,504,550.05	. الموردون والحسابات الملحقة	278,816,078.16
. حسابات الغير		. الضرائب المؤجلة والمرصود لها	789,119.87
. الزبائن	1,530,003,780.20		
. الضرائب	4,650,890.00		
الاستخدامات خارج الاستغلال Ehex	**34,426,241.78**	**الموارد خارج الاستغلال Rhex**	**69,260,488.90**
. العناصر غير المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال		. العناصر غير المرتبطة	
. المدينون الاخرون (تسبيقات)*	31,649,351.78	مباشرة بدورة الاستغلال	
. الأصول الأخرى الجارية	2,776,890.00	ـ الديون الأخرى غير الجارية	69,260,488.90
استخدامات الخزينة Et	**1,610,180,980.00**	**موارد الخزينة Rt**	**0.00**
		. المساهمات البنكية الجارية	
. أموال الخزينة	1,610,180,980.00	. قروض الخزينة	
مجموع الاستخدامات ق الاجمالية	**8,255,092,989.65**	**مجموع الموارد ق الاجمالية**	**8,255,092,989.65**

المصدر: من اعداد الطالبان بالاعتماد على البيانات المالية المقدمة من طرف المؤسسة

الجدول رقم: (02-11) الميزانية الوظيفية لمؤسسة سوناطراك وحدة الصيانة بسكرة لسنة 2018

الوحدة: دج

الاستخدامـــــــات	المبالــغ الاجماليـــة	المـــــــوارد	المبالـــغ الاجماليـــة
الاستخدامات المستقرة Es	**3,476,278,654.09**	**الموارد الدائمة Rd**	**10,049,765,761.54**
(الأصول الغير متداولة)		رؤوس الأموال الخاصة	
. التثبيتات المعنوية	127,532,014.80	. راس المال الصادر	8,688,663,789.58
. التثبيتات العينية	1,643,357,729.09	. النتيجة الصافية	387,337,888.53
. القيم الثابتة في شكل امتياز		. اهتلاكات ومؤونات	**973,764,083.43**
. التثبيتات الجاري إنجازها	1,696,899,325.20		
. التثبيتات المالية	8,489,585.00	. الديون المتوسطة والطويلة	
. ضرائب مؤجلة على الأصول			
استخدامات الاستغلال Eex	**4,211,314,796.52**	**موارد الاستغلال Rex**	**375,137,013.86**
. المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ	2,028,872,570.40	. الموردون والحسابات الملحقة	374,586,548.56
. حسابات الغير		. الضرائب المؤجلة والمرصود لها	550,465.30
. الزبائن	2,178,932,006.12		
. الضرائب	3,510,220.00		
الاستخدامات خارج الاستغلال Ehex	**53,366,511.00**	**الموارد خارج الاستغلال Rhex**	**49,246,840.66**
. العناصر غير المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال		. العناصر غير المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال	
. المدينون الاخرون (تسبيقات)*	47,589,621.00	- الديون الأخرى غير الجارية	49,246,840.66
. الأصول الأخرى الجارية	5,776,890.00		
استخدامات الخزينة Et	**2,733,189,654.45**	**موارد الخزينة Rt**	**0.00**
		. المساهمات البنكية الجارية	
. أموال الخزينة	2,733,189,654.45	. قروض الخزينة	
مجموع الاستخدامات ق الاجمالية	**10,474,149,616.06**	**مجموع الموارد ق الاجمالية**	**10,474,149,616.06**

المصدر: من اعداد الطالبان بالاعتماد على البيانات المالية المقدمة من طرف المؤسسة

الجدول رقم: (02-12) الميزانية الوظيفية لمؤسسة سوناطراك وحدة الصيانة بسكرة لسنة 2019

الوحدة: دج

الاستخدامـــــــات	المبالــغ الاجماليـــة	المـــــــوارد	المبالـــغ الاجماليـــة
الاستخدامات المستقرة Es	**3,677,488,773.62**	**الموارد الدائمة Rd**	**10,373,506,258.68**
(الأصول الغير متداولة)		رؤوس الأموال الخاصة	
. التثبيتات المعنوية	144,634,588.74	. راس المال الصادر	8,789,312,772.20
. التثبيتات العينية	1,535,987,545.90	. النتيجة الصافية	569,965,209.51
. القيم الثابتة في شكل امتياز		. اهتلاكات ومؤونات	**1,014,228,276.97**
. التثبيتات الجاري إنجازها	1,986,987,653.65		
. التثبيتات المالية	9,878,985.33	. الديون المتوسطة والطويلة	
. ضرائب مؤجلة على الأصول			
استخدامات الاستغلال Eex	**4,556,011,459.03**	**موارد الاستغلال Rex**	**380,840,576.20**
. المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ	2,320,546,243.65	. الموردون والحسابات الملحقة	380,220,130.40
. حسابات الغير		. الضرائب المؤجلة والمرصود لها	620,445.80
. الزبائن	2,235,465,215.38		
. الضرائب	3,315,478.56		
الاستخدامات خارج الاستغلال Ehex	**48,745,710.61**	**الموارد خارج الاستغلال Rhex**	**50,134,520.87**
. العناصر غير المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال		. العناصر غير المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال	
. المدينون الاخرون (تسبيقات)*	44,387,231.25	- الديون الأخرى غير الجارية	50,134,520.87
. الأصول الأخرى الجارية	4,358,479.36		
استخدامات الخزينة Et	**2,518,919,933.93**	**موارد الخزينة Rt**	**0.00**
		. المساهمات البنكية الجارية	
. أموال الخزينة	2,518,919,933.93	. قروض الخزينة	
مجموع الاستخدامات ق الاجمالية	**10,801,165,877.19**	**مجموع الموارد ق الاجمالية**	**10,804,481,355.75**

المصدر: من اعداد الطالبان بالاعتماد على البيانات المالية المقدمة من طرف المؤسسة

الفرع الثاني: اعداد الميزانيات الوظيفية المختصرة لمؤسسة الدراسة

1. اعداد الميزانية المالية الوظيفية المختصرة لسنة 2016

➢ **جدول رقم: (02-13) اعداد الميزانية المالية الوظيفية المختصرة لسنة 2016** الوحدة: دج

البيانات	المبالغ	النسبة	البيانات	المبالغ	النسبة
الاستخدامات المستقرة Es	3,772,485,871.77	% 46.03	الموارد الدائمة Rd	7,583,970,508.90	% 92.53
استخدامات الاستغلال Eex	2,287,718,345.40	% 27.91	موارد الاستغلال Rex	591,265,288.78	% 7.21
الاستخدامات خارج الاستغلال Ehex	12,361,173.77	% 0.15	الموارد خارج الاستغلال Rhex	20,898,568.58	% 0.25
استخدامات الخزينة Et	2,123,568,975.32	% 25.91	موارد الخزينة Rt	0.00	% 0.00
المجموع العام للاستخدامات E	**8,196,134,366.26**	**% 100**	**المجموع العام للموارد R**	**8,196,134,366.26**	**% 100**

المصدر: من اعداد الطالبان بالاعتماد على البيانات المالية المقدمة من طرف المؤسسة

2. اعداد الميزانية المالية الوظيفية المختصرة لسنة 2017

➢ **جدول رقم: (02-14) اعداد الميزانية المالية الوظيفية المختصرة لسنة 2017** الوحدة: دج

البيانات	المبالغ	النسبة	البيانات	المبالغ	النسبة
الاستخدامات المستقرة Es	3,099,326,547.62	%37.54	الموارد الدائمة Rd	7,906,227,302.72	%95.77
استخدامات الاستغلال Eex	3,511,159,220.25	%42.53	موارد الاستغلال Rex	279,605,198.03	3.39 %
الاستخدامات خارج الاستغلال Ehex	34,426,241.78	%0.42	الموارد خارج الاستغلال Rhex	69,260,488.90	0.84 %
استخدامات الخزينة Et	1,610,180,980.00	%19.51	موارد الخزينة Rt	0.00	%0.00
المجموع العام للاستخدامات E	**8,255,092,989.65**	**%100**	**المجموع العام للموارد R**	**8,255,092,989.65**	**%100**

المصدر: من اعداد الطالبان بالاعتماد على البيانات المالية المقدمة من طرف المؤسسة

3. اعداد الميزانية المالية الوظيفية المختصرة لسنة 2018

➢ **جدول رقم: (02-15) اعداد الميزانية المالية الوظيفية المختصرة لسنة 2018** الوحدة: دج

البيانات	المبالغ	النسبة	البيانات	المبالغ	النسبة
الاستخدامات المستقرة Es	3,476,278,654.09	%33.19	الموارد الدائمة Rd	10,049,765,761.54	%95.95
استخدامات الاستغلال Eex	4,211,314,796.52	%40.21	موارد الاستغلال Rex	375,137,013.86	% 3.58
الاستخدامات خارج الاستغلال Ehex	53,366,511.00	%0.51	الموارد خارج الاستغلال Rhex	49,246,840.66	% 0.47
استخدامات الخزينة Et	2,733,189,654.45	%26.09	موارد الخزينة Rt	0.00	%0.00
المجموع العام للاستخدامات E	**10,474,149,616.06**	**%100**	**المجموع العام للموارد R**	**10,474,149,616.06**	**%100**

المصدر: من اعداد الطالبان بالاعتماد على البيانات المالية المقدمة من طرف المؤسسة

4. اعداد الميزانية المالية الوظيفية المختصرة لسنة 2019

➢ **جدول رقم: (02-16) اعداد الميزانية المالية الوظيفية المختصرة لسنة 2019** الوحدة: دج

البيانات	المبالغ	النسبة	البيانات	المبالغ	النسبة
الاستخدامات المستقرة Es	3,677,488,773.62	%34.05	الموارد الدائمة Rd	10,373,506,258.68	%96.01
استخدامات الاستغلال Eex	4,559,326,937.59	%42.18	موارد الاستغلال Rex	380,840,576.20	% 3.52
الاستخدامات خارج الاستغلال Ehex	48,745,710.61	%0.45	الموارد خارج الاستغلال Rhex	50,134,520.87	% 0.46
استخدامات الخزينة Et	2,518,919,933.93	%23.32	موارد الخزينة Rt	0.00	%0.00
المجموع العام للاستخدامات E	**10,804,481,355.75**	**%100**	**المجموع العام للموارد R**	**10,804,481,355.75**	**%100**

المصدر: من اعداد الطالبان بالاعتماد على البيانات المالية المقدمة من طرف المؤسسة

المبحث الرابع: عرض وتحليل الميزانيات الوظيفية لوحدة الصيانة – بسكرة

لكي نصل إلى تحليل شامل عن وظيفة المؤسسة وفقا للنظام المحاسبي المالي الجديد لا بد من المرور بعدة حسابات من بينها مؤشرات التوازن المالي

المطلب الأول: بواسة مؤشرات التوازن المالي

- **التحليل بواسطة راس المال العامل الصافي الإجمالي FRNg**

هو ذلك الجزء من الأصول المتداولة (استخدامات الاستغلال) الذي يتم تمويله عن طريق الموارد المستقرة (الثابتة). أو هو هامش تمويل الاستخدامات الثابتة عن طريق الموارد الثابتة ويتم حساب راس المال العامل الصافي الإجمالي **Frng** (الوظيفي) وفقا لمنظورين هما:

أ- **منظوراعلى الميزانية:** حسب العلاقة التالية[1]

$$FRng = Rd - Es$$

حيث تمثل Rd الموارد الدائمة، وEs الاستخدامات المستقر وعليه

- **جدول رقم: (02-17) يمثل راس المال العامل الإجمالي الصافي**

الوحدة: دج

البيان	2016	2017	2018	2019
الموارد الدائمة Rd	7,583,970,508.90	7,906,227,302.72	10,049,765,761.54	10,373,506,258.68
الاستخدامات المستقرةEs	3,772,485,871.77	3,099,326,547.62	3,476,278,654.09	3,677,488,773.62
FRng	**3,811,484,637.13**	**4,806,900,755.10**	**6,573,487,107.45**	**6,696,017,485.06**

المصدر: من اعداد الطالبان بالاعتماد على تحليل الميزانية الوظيفية للمؤسسة

ب- **منظور أسفل الميزانية:** من العلاقة التالية[2]

$$FRng = (Eex+Ehex+Et) - (Rex+Rhex+Rt)$$

الاستخدامات الجارية – الموارد الجارية

1 - الياس بن ساسي، يوسف قريشي، **مرجع سبق ذكره**، ص103.

2 - **نفس المرجع**، ص 103.

➢ **جدول رقم: (02-18) يمثل راس المال العامل الإجمالي الصافي**

الوحدة: دج

البيان	2016	2017	2018	2019
الاستخدامات الجارية	4,423,648,494.49	5,155,766,442.03	6,997,870,961.97	7,126,992,582.13
الموارد الجارية	612,163,857.36	348,865,686.93	424,383,854.52	430,975,097.07
FRng	**3,811,484,637.13**	**4,806,900,755.10**	**6,573,487,107.45**	**6,696,017,485.06**

المصدر: من اعداد الطالبان بالاعتماد على تحليل الميزانية الوظيفية للمؤسسة

التعليـــــــــــــق:

➢ يعتبر FRng مؤشر هام في التوازن المالي الطويل ومتوسط المدى حيث نلاحظ:

ان راس المال العامل الصافي الإجمالي موجب **FRng** > 0 يشير ذلك الى ان المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل وهذا مؤشر جيد مبدئيا بالنسبة للمؤسسة حيث انها تمكنت حسب هذا المؤشر من تمويل احتياجاتها طويلة المدى باستخدام مواردها طويلة المدى أي أن الموارد الدائمة قد غطت بالكامل الإستخدامات المستقرة وسجلت فائضا ماليا (هامش أمان) قدره **3,811,484,637.13** دج موجه لتمويل الإستخدامات الجارية وبالتالي فان المسير المالي يجعل المؤسسة تبتعد عن خطر العسر المالي، وفي المقابل فان هذه السياسة يمكن ان تؤثر سلبا على أرباح المؤسسة بسبب استخدام موارد طويلة الاجل ذات التكلفة المرتفعة في تمويل استخدامات الدورة التي يجب ان تمول بمواد قصيرة الاجل ذات التكلفة المنخفضة او المنعدمة.

_التحليل بواسطة الاحتياج في راس المال العامل B. FRg

يعتبر الاحتياج في رأس المال العامل ثاني أهم مؤشرات تقييم التوازن المالي للمؤسسة، حيث ندرس احتياجات رأس العامل في الاجل القصير، تصبح الديون قصيرة الأجل ما لم يصل موعد استحقاقها موردا لدورة الاستغلال، وينشأ الاحتياج في رأس المال العامل عندما لا تستطيع المؤسسة مواجهة ديونها الناتجة عن النشاط بواسطة حقوقها لدى الزبائن ومخزونها (الأصول لمتداولة)، ومنه فعلى المؤسسة البحث على مصادر تمويل أخرى.

والإحتياج في رأس المال العامل: **B. FRg** هي احتياحتياجات التمويل الناشئة بفعل دورة الاستغلال وخارج الاستغلال، وذلك بسبب الاختلاف الزمني بين التدفقات الحقيقية والتدفقات التمويلية الموافقة، وهي تنقسم الى قسمين هما كلاتي:

1. **الإحتياج في رأس المال العامل للإستغلال B. FRex**: من العلاقة التالية يمكن حسابه.

الإحتياج في رأس المال العامل للإستغلال= إستخدامات الإستغلال – موارد الإستغلال

$$B.\ FRex = Eex - Rex$$

جدول (02-19) يمثل احتياج رأس المال العامل للاستغلال

الوحدة: دج

البيان	2016	2017	2018	2019
استخدامات الاستغلال Eex	2,287,718,345.40	3,511,159,220.25	4,211,314,796.52	4,559,326,937.59
موارد الاستغلال Rex	591,265,288.78	279,605,198.03	375,137,013.86	380,840,576.20
B. FRex	**1,696,453,056.62**	**3,231,554,022.22**	**3,836,177,782.66**	**4,178,486,361.39**

المصدر: من اعداد الطالبان بالاعتماد على تحليل الميزانية الوظيفية للمؤسسة

التعليـــــــــــــق:

- أنتج النشاط العادي للمؤسسة خلال الأربع سنوات الدراسة (نشاط دورة الإستغلال) إحتياجا ماليا قدره 1,696,453,056.62دج، 3,231,554,022.22دج، 3,836,177,782.66دج و 4,178,486,361.39 دج على التوالي وهذا راجع عادة إلى أن آجال دوران كل من المخزون والحقوق أبطأ من أجال دفع الموردين، وهو ما يوجب البحث عن مورد مالي لتمويل هذا الإحتياج.

2. **الإحتياج في رأس المال العامل خارج الإستغلال B. FRhex 2016** من العلاقة التالية يمكن حسابه

الاحتياج في راس المال العامل خارج الاستغلال = إستخدامات خارج الإستغلال – موارد خارج الإستغلال ومنه:

$$B.\ FRhex = Ehex - Rhex$$

جدول (02-20) يمثل احتياج رأس المال العامل خارج للاستغلال B. FRhex

الوحدة: دج

البيان	2016	2017	2018	2019
استخدامات خارج الاستغلال Ehex	12,361,173.77	34,426,241.78	53,366,511.00	48,745,710.61
موارد خارج الاستغلال Rhex	20,898,568.58	69,260,488.90	49,246,840.66	50,134,520.87
B. FRhex	-8,537,394.81	-34,834,247.12	4,119,670.34	-1,388,810.26

المصدر: من اعداد الطالبان بالاعتماد على تحليل الميزانية الوظيفية للمؤسسة

التعليـــــــــــــق:

- في سنوات 2017/2016 و2019 أنتج النشاط غير العادي للمؤسسة (الأنشطة غير الدورية) موردا ماليا قدره **8,537,394.81** دج، **34,834,247.12** دج و**1,388,810.26** دج على التوالي وهذا مايخفف من حدة العجز في السيولة السابق حيث يدل على بطء دوران المخزون والتباعد بين اجال كل من العملاء والموردين.
- اما في سنة 2018 أنتج النشاط العادي للمؤسسة (الأنشطة غير الدورية) إحتياجا ماليا قدره**4,119,670.34** دج وهذا راجع عادة إلى أن آجال دوران كل من المخزون والحقوق أبطأ من أجال دفع الموردين، وهو ما يوجب البحث عن مورد مالي لتمويل هذا الإحتياج.

ومنه فالاحتياج في راس المال

الإحتياج في رأس المال العامل B. FRng

$$B.\ FRng = B.\ FRex + B.FRhex$$

جدول (02-21) يمثل احتياج رأس المال العامل B. FRng

الوحدة: دج

البيان	2016	2017	2018	2019
B. Frex	1,696,453,056.62	3,231,554,022.22	3,836,177,782.66	4,178,486,361.39
B. Frhex	-8,537,394.81	-34,834,247.12	4,119,670.34	-1,388,810.26
B. FRng	**1,687,915,661.81**	**3,196,719,775.10**	**3,840,297,453.00**	**4,177,097,551.13**

المصدر: من اعداد الطالبان بالاعتماد على تحليل الميزانية الوظيفية للمؤسسة

التعليـــــــــــــق:

- في السنوات الأربع نلاحظ ان المؤسسة في حاجة إلى موارد مالية إضافية لتغطية إحتياج أنشطتها الإستغلالية بمقدار قدره 1,687,915,661.81 دج، 3,196,719,775.10 دج، 3,840,297,453.00 دج و4,177,097,551.13 دج على التوالي وهي قيم متزايدة.
- **BFRng>0** كبيرة وهو ناتج عن BFREx اكبر من BFRhex هذا يدل على وجود احتياج في راس مال المؤسسة أي أنها لم تتمكن من تغطية احتياجات دورة الاستغلال بمواردها وتلجا إلى مصادر مالية أخرى ويعاب على المسير في هذه الحالة انه لم يبحث عن موارد قصيرة الاجل والتي تكون غالبا تكلفتها منخفظة او معدومة أحيانا.

التحليل بواسطة الخزينـــة الصافية TN

تعتبر الخزينة ثالث مؤشر في تقييم التوازن المالي للمؤسسة، هي مجموع الأموال التي بحوزة المؤسسة من أجل دورة الاستغلال وهي تشمل صافي قيم الاستغلال أي ما تستطيع المؤسسة توفيره من سيولة لمدة فترة الاستغلال وتحسب بطريقتين:

☒ **طريقة 01 الخزينة = استخدامات الخزينة – موارد الخزينة**

$$TN=Et- Rt$$

☒ **طريقة 02 الخزينة = راس مال العامل الصافي الاجمالي– الاحتياج في راس مال العامل الإجمالي**

$$TN = FRng - B. FRg$$

جدول (02-22) يمثل الخزينة الاجمالية الصافية TN

الوحدة: دج

البيان	2016	2017	2018	2019
استخدامات الخزينةEt	2,123,568,975.32	1,610,180,980.00	2,733,189,654.45	2,518,919,933.93
موارد الخزينة Rd	0.000	0.000	0.000	00.00
ط1: الخزينة الصافية Tng	**2,123,568,975.32**	**1,610,180,980.00**	**2,733,189,654.45**	**2,518,919,933.93**
رأس المال العامل الإجمالي FRng	3,811,484,637.13	4,806,900,755.10	6,573,487,107.45	6,696,017,485.06
احتياج رأس المال العامل BFRng	1,687,915,661.81	3,196,719,775.10	3,840,297,453.00	4,177,097,551.13
ط2: الخزينة الصافية Tng	**2,123,568,975.32**	**1,610,180,980.00**	**2,733,189,654.45**	**2,518,919,933.93**

المصدر: من اعداد الطالبان بالاعتماد على تحليل الميزانية الوظيفية للمؤسسة

التعليـــــــــــــق:

من خلال الجدول نلاحظ أن:

- Tng>0 نلاحظ ان الخزينة موجبة في جميع سنوات الدراسة، إضافة لذلك فهي في تزايد من 2016 الى 2019، أي أن رأس المال العامل الصافي مول جميع احتياجات الدورة ،ونتج فائض يضم إلى الخزينة؛ أي أن إستخدامات الخزينة (النقد وما في حكمه المتواجد في الخزائن والحسابات الجارية للمؤسسة) أكبر من موارد الخزينة لكن هذه السيولة لا يجب أن تبقى مجمدة إذ يجب استعمالها لتسديد ديون قصيرة الأجل أو تقديم تسهيلات للزبائن.
- ومن خلال هذا التحليل نرى أن المؤسسة حققت شروط التوازن المالي التي تتمثل في:
- FRng>0 معناه المؤسسة مولت استخداماتها المستقرة بمواردها الدائمة؛
- BFRng<FRng
- Tng>0

1. - حساب التطور في مؤشرات تحليل الميزانية FRng- B.FRhex- B. FRg-TN

أ- جدول (02- 23) حساب التطور في FRng

البيانات	2016	2017	2018	2019
FRng	3,811,484,637.13	4,806,900,755.10	6,573,487,107.45	6,696,017,485.06
تطور FRng		**26.12%**	**36.75%**	**1.86%**

المصدر: من اعداد الطالبان بالاعتماد على تحليل الميزانية الوظيفية

التعليـــــــــق:

- نلاحظ ان تطور رأس المال العامل الصافي الإجمالي موجب خلال السنوات 2017 **(26.12 %)** ثم ارتفع طفيف خلال سنة 2018 **(36.75%)** وانخفظ انخفاظا شديدا في سنة 2019 **(1.86%)**، يشير ذلك إلى أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل، حيث تمكنت المؤسسة حسب هذا المؤشر من تمويل احتياجاتها الطويلة المدى باستخدام مواردها طويلة المدى وحققت فائضا ماليا يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية

ب- جدول رقم: (02-24) حساب التطور في B. FRex

البيانات	2016	2017	2018	2019
B. Frex	1,696,453,056.62	3,231,554,022.22	3,836,177,782.66	4,178,486,361.39
تطور B. Frex		**90.49%**	**18.71%**	**8.92%**

المصدر: من اعداد الطالبان بالاعتماد على تحليل الميزانية الوظيفية

التعليـــــــــق:

- نلاحظ من خلال الجدول أن تطور BFRex موجب ومتناقص خلال الفترة من 2016 الى 2019 حيث كان التطور على النحو التالي **90.49%**، **18.71%**، **8.92%** يعني أن رأس المال العامل للمؤسسة أكبر من احتياجاته الا ان احتياجاتها تزيد كل سنة، حيث يشير إلى أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى القصير إذ تمكنت المؤسسة من استخدام مواردها قصيرة الأجل وحققت فائضا يمكن استخدامه في تمويل احتياجات المالية المتبقية.

ت- **جدول رقم: (02-25) حساب التطور في B. FRhex**

البيانات	2016	2017	2018	2019
B. Frhex	-8,537,394.81	-34,834,247.12	4,119,670.34	-1,388,810.26
تطور B. Frhex		**308.02%**	**-111.83%**	**-133.71%**

المصدر: من اعداد الطالبان بالاعتماد على تحليل الميزانية الوظيفية

التعليـــــــــق:

- نلاحظ من خلال الجدول أن تطور BFRHex موجب في سنتي 2017 هذا راجع الى ان المؤسسة حققت نمو في في الاستخدامات خارج الاستغلال أي ان المؤسسة تمكنت من تغطية مواردها خارج الاستغلال بالاستخدامات خارج الاستغلال على المدى القصير المدى وسالب سنتي 2018 و2019 ويقدر بنسبة (**-111.83% و -133.71%**) وهذا راجع إلى أن المؤسسة لم تتمكن من تغطية مواردها خارج الاستغلال باستخدامات خارج الاستغلال على المدى قصير الأجل.

ث- **جدول رقم: (02-26) حساب التطور في B. FRg**

البيانات	2016	2017	2018	2019
B. Frg	1,687,915,661.81	3,196,719,775.10	3,840,297,453.00	4,177,097,551.13
تطور B. Frg		**89.39%**	**20.13%**	**8.77%**

المصدر: من اعداد الطالبان بالاعتماد على تحليل الميزانية الوظيفية

التعليـــــــــق:

- نلاحظ من خلال الجدول أن تطور B. Frg موجبة تقدر بالنسب التالية **89.39%و20.13% و8.68%**على الترتيب وبالتالي الموارد غطت الاستخدامات على المدى القصيروتحقيق فائض في استخدامها.

ج- **جدول رقم: (02-27) حساب التطور في TN**

البيانات	2016	2017	2018	2019
TN	2,123,568,975.32	1,610,180,980.00	2,733,189,654.45	2,518,919,933.93
تطور TN		**-24.18%**	**69.74%**	**-7.84%**

المصدر: من اعداد الطالبان بالاعتماد على تحليل الميزانية الوظيفية

التعليـــــــــق:

- نلاحظ أن تطور الخزينة سالب سنة **2017** و**2019** يقدر بسبة **24.18%-** و**7.84%-** ذلك لان رأس المال العامل سالب وان رأس العامل الصافي الإجمالي لم يغطي الاحتياجات في رأس المال العامل، وعندها لم تتمكن المؤسسة من تغطية موارد الخزينة المتمثل في الإعتمادات البنكية الجارية بواسطة استخدامات الخزينة والمتمثلة في المتاحات.
- اما طور الخزينة موجبة سنة 2018 ويقدر بنسبة **69.74%** ويتحقق ذلك بتحقيق الشرطين المتمثل في ان رأس المال العامل موجب ورأس المال العامل الصافي الإجمالي يغطي الأحتياجات في رأس المال العامل، وعندها تتمكن المؤسسة من تغطية موارد الخزينة المتمثلة في الإعتمادات البنكية الجارية بواسطة استخدامات الخزينة والمتمثلة في التاحات

المطلب الثاني: بواسطة نسبة الهيكلة المالية

أولا: نسبة تمويل الاستخدامات المستقرة او الثابتة:

01- نسبة تمويل الاستخدامات المستقرة او الثابتة = أمـــــــــــــوال دائمـــــــــة

الاستخدامات المستقرة + BFRex

- **الجدول رقم: (02-28): نسب الاستخدامات المستقرة او الثابتة**

البيـــــــان	2016	2017	2018	2019
الموارد الدائمة	7,583,970,508.90	7,906,227,302.72	10,049,765,761.54	10,373,506,258.68
الاستخدامات المستقرة + B FRex	5,468,938,928.39	6,330,880,569.84	7,312,456,436.75	7,855,975,135.01
نسبة تغطية الاستخدامات المستقرة	**1.39**	**1.25**	**1.37**	**1.32**

المصدر: من اعداد الطالبان بالاعتماد على بيانات المؤسسة

التعليـــــــــق:

- نلاحظ ان نسبة تغطية الاستخدامات المستقرة للسنوات الأربعة أكبر من الواحد (01) هذا يدل على ان الموارد الثابتة للمؤسسة قد غطت جميع استخداماتها وما تبقى يعبر على هامش الربح لها أي (**0.39**، **0.25**، **0.37**، **0.32**) على التوالي فوق الواحد وعليه فانها تعبر على وجود راس المال العامل الإجمالي الصافي FRng موجبا والذي يستخدم مـن

اجل تغطية دورة الاستغلال (الأصول المتداولة).

02- نسبة الاستدانة المالية (التحرر المالي) = الديون المالية الثابتة + موارد الخزينة / الأمـــوال الخاصـــة

➢ **الجدول رقم: (02-29): نسب الاستدانة المالية (التحرر المالي)**

البيـــان	2016	2017	2018	2019
الديون المالية + موارد الخزينة	612,163,857.36	348,865,686.93	424,383,854.52	430,975,097.07
الأموال الخاصة	7,583,970,508.90	7,906,227,302.72	10,049,765,761.54	10,373,506,258.68
نسبة الاستدانة	**0.08**	**0.04**	**0.04**	**0.04**

المصدر: من اعداد الطالبان بالاعتماد على بيانات المؤسسة

التعليـــــــق:

➢ هي نسبة اقل من الواحد وهي نسبة جيدة تشير إلى ان المؤسسة متحررة ماليا (متحررة من الديون)، وهو ما يعني استقلالية المؤسسة في اتخاذ قراراتها المالية هذا من جهة ومن جهة أخرى القدرة على طلب المزيد من القروض.

03- وزن BFRE = احتياجات راس مال العامل للاستغلال / رقم الاعمال CA

الجدول رقم: (02-30): وزن BFRE مقارنة برقم الاعمال

البيـــان	2016	2017	2018	2019
احتياجات راس مال العامل للاستغلال	1,696,453,056.62	3,231,554,022.22	3,836,177,782.66	4,178,486,361.39
CAF	953, 029, 256.28	953, 029, 256.28	1, 177, 810, 284.75	1, 140,737,568.16
وزن BFRE	**178.01%**	**274.37%**	**336.29%**	**332.85%**
مدة التغطية بالايام	**640 يوم**	**986 يوم**	**1209 يوم**	**1198 يوم**

المصدر: من اعداد الطالبان بالاعتماد على بيانات المؤسسة

التعليـــــــــق:

- يمثل BFRE نسبة 178.01%، 274.37 %، 336.29% و332.85% على التوالي للفترة من 2016 الى 2019 وهي تمثل نسبة معتبرة من رقم الاعمال لتغطية احتياج يلزمها مدة معينة 640 يوما،986 يوما، 1209 يوما و1198 يوما على التوالي.

المطلب الثالث: بواسطة النسب المالية

هي النسب التي تقيس مدى قدرة المؤسسة على مواجهة ديونها القصيرة الأجل باستعمال أصولها المتداولة أو القيمة القابلة للتحقيق بمعنى ان هذه النسب تسمح بمعرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في المدى القصير بالاعتماد على ما هو تحت تصرفها، ولقياس ذلك نحسب لنسب التالية:

01-نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة /الديون قصيرة الاجل

جدول (02-31) يمثل نسبة السيولة العامة:

البيان	2016	2017	2018	2019
الأصول المتداولة	2,298,380,402.17	3,543,796,345.03	4,260,901,482.17	4,604,175,520.45
الديون قصيرة الأجل	612,163,857.36	348,865,686.93	424,383,854.52	430,975,097.07
نسبة السيولة العامة	**3.7545**	**10.1581**	**10.0402**	**10.6832**

المصدر: من اعداد الطالبان بالاعتماد على بيانات المؤسسة

التعليـــــــــق:

- نلاحظ أن نسبة السيولة العامة >1 طيلة فترة الدراسة من 2016 الى غاية 2019 وهذا معناه أن الأصول المتداولة أكبر من الديون قصيرة الأجل بمعنى ان للمؤسسة فائض من الأصول المتداولة، أي أن الشركة تتمتع بسيولة كبيرة بالتالي يمكنها من مواجهة الالتزامات المالية القصيرة الأجل، وأن رأس مال العامل للشركة موجب وهذا جيد للمؤسسة.

02-نسبة السيولة المختصرة = (القيم الجاهزة + القيم غير الجاهزة) / الديون قصيرة الاجل

جدول (02-32) يمثل نسبة السيولة المختصرة:

البيان	2016	2017	2018	2019
القيم الجاهزة	2,123,568,975.32	1,610,180,980.00	2,733,189,654.45	2,518,919,933.93
القيم غير الجاهزة	1,239,416,747.59	1,569,080,911.98	2,235,808,737.12	2,287,526,404.55
الديون قصيرة الأجل	612,163,857.36	348,865,686.93	424,383,854.52	430,975,097.07
نسبة السيولة المختصرة	5.4936	9.1131	11.7087	11.1525

المصدر: من اعداد الطالبان بالاعتماد على بيانات المؤسسة

التعليـــــــــــق:

- نلاحظ أن نسبة السيولة المختصرة للمؤسسة <01 ومنه فإن هذا يدل على مقدرتها في تسديد الديون قصيرة الأجل بقيمها الجاهزة فقط ويبقى لها فائض دون اللجوء الى مخزوناتها كما لوحظ ان النسبة في تزايد مستمر في كل سنة الى غاية 2018 وهذا راجع الى تزايد في القيم غير الجاهزة وانخفاض الديون القصيرة الاجال اما في السنة الأخير ظهر تناقص طفيف وسببه الانخفاض الطفيف في القيم الجاهزة وتزايد الديون القصيرة الاجال للمؤسسة.

03-نسبة السيولة الأنية الجاهزة: (القيم الجاهزة/الديون قصيرة الأجل)

- **جدول (02-33) يمثل نسبة السيولة الانية:**

البيان	2016	2017	2018	2019
القيم الجاهزة	2,123,568,975.32	1,610,180,980.00	2,733,189,654.45	2,518,919,933.93
الديون قصيرة الأجل	612,163,857.36	348,865,686.93	424,383,854.52	430,975,097.07
نسبة السيولة الجاهزة	3.4690	4.6155	6.4404	5.8447

المصدر: من اعداد الطالبان بالاعتماد على بيانات المؤسسة

التعليـــــــــــق:

- نلاحظ أن نسبة السيولة الأنية في ارتفاع من 2016 الى 2019 وهي أكبر من الواحد وهذا يعني أن الديون قصيرة الأجل كانت لأيام الى أسبوع، ومنه استطاعت الشركة تسديد ديونها القصيرة الأجل بواسطة قيمها الجاهزة ودون اللجوء الى القيم الغير الجاهزة وهذه النسبة تعتبر من النسب الصارمة وذلك لانها تظهر مدى قدة المؤسسة على الوفاء بتسديد ديونها الجارية دون اللجوء الى السيولة الجارية.

04-**نسبة سيولة الأصول** = الأصول المتداولة /مجموع الأصول

- **جدول (02-34) يمثل نسبة سيولة الأصول**

البيان	2016	2017	2018	2019
الأصول المتداولة	2,298,380,402.17	3,543,796,345.03	4,260,901,482.17	4,604,175,520.45
مجموع الأصول	7,595,702,710.88	7,604,465,334.27	9,500,385,532.63	9,790,253,078.78
نسبة سيولة الأصول	0.3026	0.4660	0.4485	0.4703

المصدر: من اعداد الطالبان بالاعتماد على بيانات المؤسسة

التعليـــــــــــق:

- نلاحظ أن نسبة سيولة الأصول في جميع السنوات اقل من 0.5 أي أن قيمة الأصول المتداولة أصغر من قيمة الأصول الثابتة وهذا دليل على تباطئ حركة الأصول المتداولة.

05-بواسطة التمويل الذاتي:

- **جدول (02-35) يمثل نسبة التمويل الذاتي**

النسب	العلاقة	2016	2017	2018	2019
نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة /الأصول الثابتة	**2.2004**	**2.9609**	**3.6213**	**3.5091**
نسبة التمويل الذاتي	الأموال الخاصة /الأصول الثابتة	**2.2004**	**2.9609**	**3.6213**	**3.5091**
نسبة الإستقلالية المالية	الأموال الخاصة / مجموع الديون	**11.4080**	**20.7977**	**21.3863**	**21.7165**
نسبة التمويل الخارجي	مجموع الديون / مجموع الخصوم	**0.0806**	**0.0459**	**0.0447**	**0.0440**

المصدر: من اعداد الطالبان بالاعتماد على بيانات المؤسسة

التعليـــــــــــق:

كما هو مبين في الجدول والشكل البياني قمنا بتحليل النسب كما يلي:

06- **نسبة التمويل الدائم** :كما هو ملاحظ فهي أكبر من 100%طول فترة الدراسة وهذا يدل على أن المؤسسة تمول أصولها الثابتة بالأموال الدائمة فقط، أي لا تعتمد المؤسسة على الديون قصيرة الأجل في تمويل أصولها الثابتة.

07- **نسبة التمويل الذاتي** :أخذت نفس قيم السيولة الدائم على طول الفترات من 2016 إلى 2019 وسبب ذلك أن المؤسسة لا تعتمد بتاتا على ديون طويلة الأجل

08- **نسبة الاستقلالية المالية** :كما هو ملاحظ فإن نسبة أكبر من 100%على طول الفترة وبنسب كبيرة ويدل ذلك على أن المؤسسة مستقلة ماليا وتستطيع الوفاء بديونها.

09- **نسبة التمويل الخارجي** :وهي نسب منخفض جدا بحيث حصرة بين 4.40%و 8.06% ويدل ذلك على أن المؤسسة لن تواجه أي صعوبات في تسديد ديونها.

المطلب الرابع: بواسطة نسب النشـــــاط

- **جدول (02-36) يمثل نسبة النشاط**

النسب	العلاقة	2016	2017	2018	2019
معدل دوران إجمالي الأصول	رقم الأعمال الإجمالي / مج الأصول	0.12	0.15	0.12	0.13
معدل دوران الأصول الثابتة	رقم الأعمال الإجمالي / الأصول الثابتة	0.27	0.47	0.45	0.46
معدل دوران الأصول المتداولة	رقم الأعمال الإجمالي / الأصول المتداولة	0.41	0.32	0.27	0.27
عدل دوارن المخزون	تكلفة المخزون / متوسط المخزون	0.23	0.4	0.55	0.48
معدل دوران الزبائن	CA /(الزبائن+أوراق القبض)	0.77	0.76	0.51	0.55
معدل دوران الموردين	مشتريات السنوية/ (الموردون +أوراق الدفع)	0.51	0.93	0.72	0.73

المصدر: من اعداد الطالبان بالاعتماد على بيانات المؤسسة

التعليـــــــــق:

ما سبق الجدول والتمثيل البياني يمكن تحليل نسب النشاط كما بلي:

- **معدل دوران إجمالي الأصول** :من الملاحظ أن معدل في تفاوت بحيث كان 0.12 ثم 0.12، 0.15 إلى0.13 ويمثل هذا انه كل دينار مستثمر في المؤسسة يولد بين 0.12 إلى 0.15 دينار، وهذا معدل

منخفض بالنسبة للمؤسسة،

- **معدل دوران الأصول الثابت:** من الملاحظ انه ارتفع في فترة 2017 الى 0.47 وبعدها 0.45 ،0.46 في فترة 2018 2019 وهذا بالنيسبة للفترة الأولى التي قدر معدلها بـ 0.27 والسبب هو ارتفاع كبير في رقم الأعمال وانخفاض في الأصول الثابتة في الفترة بين 2017 ،2018 وتعني هذه المعدلات انه كل دينار مستثمر في الأصول الثابتة يولد بين 0.27 إلى 0.47 دينار.
- **معدل دوران الأصول المتداول** :كما هو ملاحظ فلقد كانت قيمة المعدل محصورة بين 0.27 و0.42 ويعني ذلك انه كل واحد دينار مستثمر في الأصول المتداولة يحقق ربح قدره 0.27 إلى 0.42 دينار مع العلم أن تلك القيمة شهدت انخفاض في فترة 2017 وسببه ارتفاع الكبير في الأصول المتداولة أما الفتر بين 2018 الى 2019 فقد انخفضت هي الأخرى مقارنة بالفترة الثانية ويرجع ذلك إلى انخفاض رقم الأعمال.

- **معدل دوارن المخزون** :فقد لوحظ عليها ارتفاع من الفتر الأولى إلى الفترة الثالث أي 2016 إلى 2018 وهذا بسبب ارتفاع الاستهلاك، امل في سنة 2019 انخفضت ويعود سبب إلى انخفاض استهلاك.
- **معدل دوران الزبائن والموردين** :يبين هذان المعدلان كفاءة سياسة البيع والشراء بالنسبة للمؤسسة، حيث يلاحظ أن مدة التحصيل من طرف العملاء انخفضت من 23إلى 16يوم أي أن المؤسسة تقوم بتحصيل حقوقها في أقرب وقت، وهذا راجع إلى سياسة سوناطراك مديرية الصيانة بسكرة

خلاصة الفصل

من خلال دراستنا لحالة الوضعية المالية لمؤسسة سونطراك مديرية الصيانة وحدة بسكرة وذلك استنادا إلى الوثائق المالية والمعلومات المقدمة لنا، حيث قمنا باسقاط الجانب النظري لدراستنا عليها حيث قمنا بإعداد الميزانية الوظيفية بناء على الميزانية المالية لسنوات 2016 ،2017 ،2018،2019 والتي على أساسها قمنا بتطبيق أساليب التحليل المالي من مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية، وهذا ما أمكننا من استنتاج العديد من النتائج حول النشاط المالي للمؤسسة من أهمها:

- لقد حققت المؤسسة توازنات مالية خلال السنوات الثلاث، حيث كانت الخزينة موجبة وهذا ما يعني أن المؤسسة تمكنت من تحقيق التوازن المالي خلال هذه السنوات.
- المؤسسة الوطنية سوناطراك مديرية الصيانة وحدة بسكرة تسير في مسار جيد وهذا من خلال استقالها المالي على الشركة الام والذي تجلى في النتائج المحققة.
- تهدف هذه الدراسة إلى قياس الوضع المالي للمؤسسة الوطنية سوناطراك مديرية الصناعة وحدة بسكرة خلال 2019/2016 وذلك من خلال حساب المؤشرات والنسب المالية باستخدام الميزانية الوظيفية.

الخاتمـــــة

الخاتمة العامة

من خلال دراستنا لموضوع مساهمة الميزاني الوظيفية في تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية.

فان القوائم المالية تشكل المصدر الرئيسي لعملية تقييم الأداء المالي لاي مؤسسة، كما انها تمثل مخرجات النظام المحاسبي، فعملية التحليل المالي تبقى نتائجه مرهونة بنوعية المعلومات التي تعرضها تلك القوائم، والتي تتاثر بشكل أساسي بالمبادئ المحاسبية التي تعد على أساسها، فان تبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي الجديد، والذي يختلف عن النظام المحاسبي السابق لاسيما في كونه مستمد من الإطار المفاهم لمعايير المحاسبة الدولية، حيث أثر بشكل إيجابي على عملية التحليل المالي لهذه القوائم.

ويعتبر مفهوم وظيفة الاستغلال ركيزة أساسية في هذا التحليل وتكتسي أهمية بالغة في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة، حيث تعبر عن النشاط الرئيسي وتحدد طبيعة المؤسسة إن كانت صناعية أم تجارية أم خدمية أو مختلطة. إن تجزأة النشاط الأساسي للمؤسسة إلى وظائف أساسية سينجر عنه مجموعة من التطبيقات على مستوى أدوات التحليل، وهذا ما سنتعرض له من خلال الميزانية الوظيفية واستخراج المؤشرات المالية الاساسية.

ولهذا قمنا بالتركيز في دراستنا على الميزانية الوظيفية وتطبيق عليها أدوات التحليل المالي الوظيفي، والمتمثلة في دراسة راس مال العامل الصافي الإجماليFRng والاحتياج في راس المال العاملB. FRg والخزينة الصافية TN ولتي لها أهمية في اظهار مدى توازنها المالي ،ليستطيع متخذي القرارات اتخاذ القرار الذي يفترض ان يكون مشبع بالكفاءة والفعالية حتى يتسنى للمؤسسة البقاء والاستمرارية، من خلال الوضعية المالية المبينة لها لتحديد القرار بدقة عالية،اما اذا كانت المؤسسة في حالة العجز قتلجا الى قرار التمويل أي تمويل المؤسسة بالاقتراض او الاستئجار.

وعليه حاولنا من خلال دراستنا الإجابة على الإشكالية المطروحة في مقدمة البحث، وذلك من خلال صياغة مجموعة من الفرضيات، والتي تم الإجابة عنها بعد القيام بدراستنا الميدانية والحصول على نتائج من خلال تحليلنا لوثائق المؤسسة، والمتكونة من الميزانيات المحاسبية والمالية والوظيفية لفترة أربع سنوات.

ومن خلال الدراسة توصلنا الى الخروج بالنتائج التالية:

نتائج البحث النظري:

- تعتبر القوائم المالية المراة العاكسة للوضعية المالية للمؤسسة.
- تظهر الميزانية الوظيفية ثلاث بنود أساسية، وهي:
  - الاستخدامات الثابتة التي تكون دورة الاستثمار.

- الأصول والخصوم المتداولة (الجارية) التي تكون دورة الاستغلال.
- الموارد الدائمة التي تكون دورة التكوين.

- تساهم الميزانية الوظيفية في تحليل نشاط المؤسسة الاقتصادية وفقا لمختلف مراحل واطوار العمليات فيها، أي تقسيم عناصر الميزانية الى استعمالات وموارد حسب مصدرها، وهنا تهتم بمصادر الأموال ووجهتها.
- الميزانية الوظيفية تعتمد في تصنف عناصر الميزانية على مدى ارتباطها بدورة معينة استثمار، استغلال، تمويل، أي على أساس تصنيف اقتصادي.
- الميزانية الوظيفية تستبعد التصنيف حسب معيار السيولة والاستحقاق والقيمة السوقية.
- الميزانية الوظيفية هي أداة للتحليل المالي وتحليل داخلي خاص بالمؤسسة اذا هي تساهم فس تقييم المؤسسة
- نهدف من خلال بناء الميزانية الوظيفية إلى استخراج المؤشرات المالية التي تقيس درجة تحقيق التوازن للمؤسسة الاقتصادية.
- إن تبني الجزائر نظام محاسبي جديد مستوحى من المعايير المحاسبية الدولية يهدف إلى اندماجها أكثر في الاقتصاد العالمي وجذب الاستثمارات الأجنبية.
- إن التحليل المالي للقوائم المالية هو أحد الأدوات المهمة التي يمكن استخدامها بواسطة الإدارة والأطراف الخارجية لغرض الحصول على معلومات ومؤشرات إضافية تساعد في عملية ترشيد القرارات، عن طريق تحويل الأرقام الظاهرة بالقوائم المالية من مجرد أرقام مطلقة بدون أي دلالات إلى أرقام لها مدلولاتها.
- الميزانية الوظيفية تعد للتاكد من حالة المؤسسة على اساس استمرارية نشاطها.

نتائج البحث التطبيقي

من خلال الدراسة النظرية على مؤسسة سوناطراك مديرية الصيانة وحدة بسكرة توصلنا الى مجموعة من الاستنتاجات من أهمها:

- المؤسسة في وضعية مالية حسنة وهذا من خلال البيانات المحاسبية الخاصة بها التي تظهرها النتائج المالية خلال الأربع سنوات،2019/2018/2017/2016.
- ومن خلال دراسة المؤشرات المالية تبين لنا:

- بان المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل وهذا مؤشر جيد مبدئيا بالنسبة لها، حيث انها تمكنت من تمويل احتياجاتها الطويلة باستخدام مواردها الطويلة.
- أنتج النشاط العادي للمؤسسة خلال الأربع سنوات احتياجا ماليا 1.696.453.056،62دج-3.231.554.022،22دج – 3.836.177.782.66دج -4.178.486.361.39دج على التواليوهذا راجع عادة الى ان اجال دوران كل من المخزون والحقوق ابطا من اجال دفع الموردين.
- حققت المؤسسة موردا ماليا قدره 8.537.394،81دج-34.834.247،12دج-1.388.810،26دج وهذا مايخفض من حدة العجز في السيولة حيث يدل على بطيء المخزون.
- اما في سنة 2018 أنتج النشاط العادي للمؤسسة (الأنشطة غير الدورية) إحتياجا ماليا قدره**4,119,670.34** دج وهذا راجع عادة إلى أن آجال دوران كل من المخزون والحقوق أبطأ من أجال دفع الموردين.
- كما انها حققت خزينة موجبة في جميع سنوات الدراسة، إضافة لذلك فهي في تزايد من 2016 الى 2019، أي أن رأس المال العامل الصافي مول جميع احتياجات الدورة، ونتج فائض يضم إلى الخزينة؛ أي أن إستخدامات الخزينة (النقد وما في حكمه المتواجد في الخزائن والحسابات الجارية للمؤسسة) أكبر من موارد الخزينة لكن هذه السيولة لا يجب أن تبقى مجمدة إذ يجب استعمالها لتسديد ديون قصيرة الأجل أو تقديم تسهيلات للزبائن.
- التحليل الوظيفي يعتبر أسلوب اخر للتحليل المالي، جاء لتجاوز ثغرات تحليل (السيولة/استحقاق) حيث بالإضافة هدف التوازن المالي فهو يهتم بهدف المردودية الذي يعتبر عنصرا مهما ومكملا لهدف التوازن.
- نلاحظ أيضا ان نسب النشاط وخاصة معدل دوران الأصول التي تعتبر منخفض مقارنة بقيمة الأصول المستثمرة.
- المؤسسة لديها هيكل مالي دليل على توفر راس مال إذا فهي تتمتع بالاستقلالية المالية.
- قدرة المؤسسة على التمويل الذاتي خلال هذه الفترة.
- ان التحليل المالي له أهمية بالغة في المؤسسة وذلك من خلال الدور الفعال الذي يلعبه في تحديد نقاط القوة والضعف للمؤسسة.
- النسب المالية ونسبة النشاط جيدة
- الميزانية الوظيفية تساهم في استمرارية نشاط المؤسسة.

اختبار الفرضيات

ومن خلال دراستنا نقوم بالاجابة على الفرضيات المطروحة سابقا وقد توصلنا الى مايلي:

- تتمثل الفرضية الأولى في ان الإصلاحات المحاسبية في الجزائروتبنيها للنظام المحاسبي المالي الجديد جاء بمجموعة من القوائم والتي تهدف الى اعداد قوائم مالية والتي تلبي حاجيات مستخدميها.
- الفرضية الثانية ان اعداد القوائم المالية وفقا للنظام المحاسبي المالي الجديد تختلف شكلا بحيث تسمح بالمقارنة الزمانية من سنة الى أخرى وبالتالي فهي تسهل عمل المحلل المالي وتطبيق تقنيات التحليل المالي عليها.
- فتقييم الأداء المالي لاي مؤسسة اقتصادية يتم من خلال تطبيق مؤشرات التوازن ومؤشرات النسب المالية التي يقوم عليها التحليل المالي، فهي وسيلة علمية فعالة واداة لاتخاذ القرارات وترشيدها لانه يساعد المسيرين الماليين على تشخيص الحالة المالية للمؤسسة والكشف عن سياستها والظروف التي تمر بها.
- نعم تساهم الميزانية الوظيفية في تحسين الأداء المالي لمؤسسة سوناطراك مديرية العتاد بسكرة

التوصيـــــــات.

من خلال دراستنا للجوانب المتعددة لهذا الموضوع، يمكننا الخروج بجمله من التوصيات والاقتراحات التي نرى بانها ضرورية من اجل تحسين وتطوير القوائم المالية والافصاح عنها والتحليل المالي لها في الجزائر مستقبلا، وهي:

- التكوين المستمر للمحاسبين والمحللين الماليين، وتشجيع التعاون مع الهيئات الدولية من اجل تحسين المستوى وتبادل الخبرات لاستيعاب والتحكم في المعايير المحاسبة الدولية، بالإضافة الى ضرورة تفعيل أداء المعهد الوطني للخبراء المحاسبين في ارض الواقع.
- تجديد البرامج البيداغوجية للمحاسبية والتحليل المالي وتشجيع الكتابات في هذا الشأن للمساعدة في تكوين الإطارات والكوادر قصد التحكم في زمام الأمور مستقبلا.
- الاعتماد على معايير المحاسبة الدولية وجعل النظام المحاسبي المالي يتماشى والتطورات الحاصلة في المحاسبة.
- ظرورة توعية المسؤولين في المؤسسة بأهمية ودور الميزانية الوظيفية في اتخاذ القرارات المالية.
- ننصح المؤسسة بان لا تبقي السيولة مجمدة اذ يجب عليها استعمالها لتسديد ديونها القصيرة الاجل.
- تقديم تسهيلات للزبائن.

- تمويل استخدامات الدورة التي يجب ان تمول بمواد قصيرة الاجل ذات التكلفة المنخفضة او المنعدمة.
- على المؤسسة ان تستغل الفائض من راس المال في استثمارات جديدة او تحديث وسائلها.
- انشاء مصلحة اوقسم يسهر على وظيفة التحليل المالي المديرية المالية للمؤسسة.

افـــــــــاق البحـــث:

بعدما تناولت دراستنا هذا الموضوع الواسع والمتمثل في مساهمة الميزانية الوظيفية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد واجهتنا عوائق لعدم وجود دراسات تهتم بالميزانية الوظيفية واسقاط مؤشرات التحليل المالي عليها.

لذا يمكن فتح الباب لعدة إشكاليات وبحوث مستقبلية تستحق الدراسة وذلك بالتطرق للمواضيع المتعلقة بـ:

- دور الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفقا للمعيار الدولي.
- المعيار الدوري الأول وتاثيره على جودة القوائم المالية.
- استكمال مراحل الإصلاح المحاسبي المفترضة من اجل تعميم تطبيق محاسبة التسيير والمحاسبة الإدارية.

وفي الأخير اترك المجال مفتوح امام الطلبة والباحثين للتوسع واثراءهذا الموضوع بشكل أكثر لانه يعتبر من المواضيع الهامة والشيقة في الحياة الاقتصادية، واشكر الله "عز وجل "على إتمام هذا العمل الذي ارجو ان يكون لبنة صرحالعلم والمعرفة.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

أولا: باللغة العربية

I: الكتب

1. احمد نور، **المحاسبة المالية القياس والتقييم والافصاح وفقا لمعايير المحاسبة الدولية والعربية والمصرية**، الدار الجامعية، مصر،2003.
2. بوشاشي بوعلام، **التحليل المالي**، دار الفكر العربي، الجزائر، 2000.
3. بوشاشي بوعلام، **المنير في التحليل المالي وتحليل الاستغلال**، الطبعة الثانية، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر, 2001.
4. بوعلام بوشاشي، **المنير في التحليل المالي وتحليل الاستغلال**، دار الهومة، الجزائر، 1998.
5. جمال لعشيشي، محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي الجديد.
6. حسام الدين مصطفى الخداش واخرون، **أصول المحاسبة المالية**، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية،2004.
7. حكمة احمد الراوي، **المحاسبة الدولية**، دار حنين للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، 1995.
8. حمزة محمود الزبيدي، **الادارة المالية المتقدمة**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
9. حمزة محمود الزبيدي، **التحليل المالي تقييم الأداء وتنبؤ بالفشل**، بدون طبعة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن،2004.
10. خالد الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية IFRSs & IASs 2007 الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2008.
11. خالد الراوي، **التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي**، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والطباعة، عمان، الأردن ،2000.
12. الدون س هندريكس، **النظرية المحاسبية**، ترجمة كمال خليفة أبو زيد، الطبعة الرابعة، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2005.
13. دونالد كيسو، جيري ويجانت، تعريب أحمد حامد حجاج وسلطان المحمد السلطان، **المحاسبة المتوسطة**، الجزء الأول، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية،1999.
14. شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الاول، مكتبة الشركة الجزائرية، بودواد، الجزائر،2008.
15. طارق عبد العالي حماد، **التقارير المالية**، الدار الجامعية،2005.

16. عاشور كتوش، **المحاسبة العامة أصول ومبادئ وفقا المخطط المحاسبي الوطني**. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2003.

17. عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة. ذات السراسل للطباعة والنشر والتوزيع الكويت،1990.

18. عبد الحليم كراجو، واخرون، **الإدارة والتحليل المالي**، (أسس، مفاهيم، تطبيقات)، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2006.

19. عبد الرحمان عطية، **المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي**، دار جيطلي للنشر، برج بوعريريج، الجزائر، 2009.

20. عليان الشريف، مبادئ **المحاسبة المالية**، الجزء الاول، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000

21. عمر لشهب، **تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي**، دراسة حالة عينة من المؤسسات بولاية ورقلة، ط1، مكتبة الوفاء القانونية، الجزائر، 2014.

22. فهمي مصطفى الشيخ، **التحليل المالي**،SME FINANCIAL ، الطبعة الأولى، رام الله، فلسطين، 2008.

23. لخضر علاوي، نظام المحاسبة المالية، سير الحسابات وتطبيقها، متيجة للطباعة، براقي، الجزائر،2010.

24. مبارك لسلوس، **التسيير المالي الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2012.

25. محمد أبو نصار، جمعة حميدات، **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية**، الجوانب النظرية والعملية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن،2008.

26. محمد بوتين، **المحاسبة العامة للمؤسسة**. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1999.

27. محمد سامي محمد، **تطبيقات عملية في التحليل المالي**، دار وائل للنشر، بيروت، لبنان، 1994.

28. محمد مطر، **مبادئ المحاسبة المالية**، مشاكل الاعتراف والقياس والإفصاح، الطبعة الرابعة، الجزء الثاني، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن 2007 .

29. مفلح محمد عقل، **مقدمة الادارة المالية والتحليل المالي**، دار المستقبل للنشر والاعمال الجامعية الردنية،2008، بدون بلد نشر.

30. مليكة زغيب ومولودة بوشنقير، **التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

31. منير ابراهيم الهندي، **الادارة المالية** (مدخل تحليل معاصر)، الطبعة 6، المكتب العربي الحديث الاسكندرية، ،2011.

32. منير شاكر محمد، اسماعيل اسماعيل، عبد الناصر نور، **التحليل المالي مدخل صناعة القرارات**، الطبعة الثانية ، دار وائل لنشر،عمان، الأردن،2005 .

33. ناصر دادي عدون، **تقنيات مراقبة التسيير للتحليل المالي**، دار المحمدية العامة، الجزء الأول، الجزائر،2004.

34. ناصر دادي عدون، **تقنيات مراقبة التسيير**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر, 2000.

35. هوام جمعة، **المحاسبة المعمقة وفقا للنظام المحاسبي المالي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2011.

36. وصفي أبو الفتاح المكارم، **دراسات متقدمة مجال في المحاسبة المالية، الدار المالية الجامعة الجديدة**، الإسكندرية، 2002.

37. الياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي دروس وتطبيقات**، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، 2006.

II: الاطروحات والرسائل

1. ام الخير دشاش، متطلبات نجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي في ظل البيئة الجزائرية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، دراسات غير منشورة، تخصص مالية مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2010/2009.

2. بوعلام صالحي، اعمال الإصلاح المحاسبي في الجزائر وافاق تبني وتطبيق النظام المحاسبي المالي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، دراسات غير منشورة، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر 03، 2009-2010.

3. حواس صالح، **التوجيه الجديد نحو معايير الابلاغ المالي وأثره على مهنة التدقيق**، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2007-2008.

4. خديجة بن عامر، **التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس، جامعة أبوبكر بلقايد ملحقة مغنية، دفعة2011-2012.

5. دادة دليلة، **الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق النظام المحاسبي المالي**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر،2013.

6. دردودي لحسن، **التشخيص المالي**، مطبوعة موجه لطلبة السنة الأولى ماستر، جامعة محمد خيضر بسكرة ،2015/2014.

7. رفيق يوسفي، النظام المحاسبي المالي بين الاستجابة للمعايير الدولية ومتطلبات التطبيق، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير محاسبة وتدقيق، دراسات غير منشورة، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2012/2011.

8. سعاد بورويسة، **أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في المؤسسات الاقتصادية**، دراسة حالة عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية قسنطينة، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة،2010/2009.
9. سعادة اليمين، **استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2009/2008.
10. سعيدة بورديمة، **التسيير المالي** .مطبوعة دروس، جامعة 08ماي 1954- قالمة ،2015/2014.
11. سعيدة عيساوي، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على شركات التامين، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات ماستر في العلوم التجارية، دراسات غير منشورة، تخصص دراسات محاسبية وجباية معمقة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ،2012/2011.
12. عبد القادر نوري، **الإفصاح المحاسبي وأثره على القوائم المالية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجلفة، الجزائر،2013.
13. عبد الكريم خيري، **مساهمة النظام المحاسبي المالي في قياس وتقييم الأداء المالي**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2011.
14. عبد الكريم شناي، **تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية**، رسالة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2009/2008.
15. محمد الحبيب مرحوم، استراتيجية تبني النظام المحاسبي لأول مرة وأثره على البيانات المالية للكيانات المتوسطة وصغيرة الحجم، مذكرة ماجستير في المحاسبة والمالية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2012-2011.
16. مصطفى عقاري، مساهمة علمية لتحسين المخطط الوطني المحاسبي. أطروحة نيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية جامعة سطيف،2004.
17. نوال صبايحي، **الافصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية وأثره على جودة المعلومة**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 3، الجزائر،2011.

III- الملتقيات

1. ايت محمد مراد، ابحري سفيان، **النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر- تحديات واهداف** – بحث مقدم الى الملتقى الدولي حول: **الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية**، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، يومي 13-15 اكتوبر 2009.

2. بشير بن عيشي، عمار بن عيشي، **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومات المحاسبية**، مداخلة في الملتقى الدولي حول: **دور معايير المحاسبة الدولية في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات**، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 24-25 نوفمبر 2014.

3. بلعادي عمار، جاوحدو رضا، **دور حوكمة الشركات في إرساء قواعد الشفافية والإفصاح**، مداخلة في الملتقى الدولي حول: **الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع رهانات وآفاق**، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2010.

4. بن الطاهر حسين، بوطلاعة محمد، **دراسة أثر حوكمة الشركات على الشفافية والإفصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي**، مداخلة في الملتقى الوطني حول: **حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري**، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 6-7 ماي ،2102.

5. بن عيشي عمار، عمري سامي، **تطبيق قواعد الحوكمة وأثرها على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية**، مداخلة في الملتقى الدولي حول: **الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع رهانات وآفاق**، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2010.

6. بهلول نور الدين، محرز نور الدين، **التحليل المالي كادات لتقويم الاداء المالي للمؤسسات: دراسة تطبيقية على المؤسسة الوطنية للدهن**، الملتقى الوطني حول: **التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية**، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي سوق هراس، يومي 22و23ماي2016.

7. بورنان إبراهيم، مخلوف الطاهر، **النظام المحاسبي المالي بين المبادئ المحاسبية ومعايير المحاسبة الدولية**، مداخلة في الملتقى الدولي **حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية**، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر 2009.

8. زرزار العياشي، **أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية للشركات**، مداخلة في الملتقى الدولي حول: **الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع رهانات وآفاق**، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي،.2010.

9. زكية محلوس، سعاد وردة، **الاثار الايجابية من تطبيق النظام المحاسبي المالي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مداخلة في الملتقى الوطني حول: **واقع وافاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، جامعة الوادي، يومي 5-6 ماي 2013.

10. السعيد قاسمي، فرحات عباس، **النظام المحاسبي المالي الجديد ومدى تنميطه مع المعايير المحاسبة الدولية**، الملتقى الدولي الأول: **حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية**، جامعة الوادي، يومي 19 -17جانفي 2010.

11. سفيان نقماري، رحمة بلهادف، **واقع تكيف المؤسسات الجزائرية مع النظام المحاسبي المالي** -العوائق والرهانات – الملتقى الوطني حول: **النظام المحاسبي المالي بالجزائر وعلاقته بالمعايير الدولية**، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، يومي 13-14 جانفي 2013.

12. سمية دربال وأم الخير دشاش، **متطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في البيئة الجزائرية**، الملتقى الوطني حول: **آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، جامعة الوادي، يومي 05-06 ماي 2013.

13. صديقي مسعود، صديقي فؤاد، **انعكاس النظام المحاسبي المالي على سياسات الإفصاح في الجزائر**، مداخلة في الملتقى الوطني حول: **واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، جامعة الوادي، يومي 05- 06 ماي 2013.

14. الطيب داودي وآخرون، **صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في ظل واقع البيئة الاقتصادية الجزائرية**، الملتقى الوطني حول: **آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، جامعة الوادي، يومي 05-06 ماي2013.

15. محمد عجلة، بوحفص الرواني، مصطفى بالنوى، **ارتباطات الإبداع المحاسبي بالنظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية – رأى وأبعاد** – ورقة بحث في الملتقى الدولي حول: **دور المحاسبة الدولية في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات، جامعة قاصدي مرباح ورقلة**، يومي 24-25 نوفمبر 2014.

16. محمد عجلة، **من المخط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي**، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي حول: **الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية**، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، يومي 13- 15 أكتوبر 2009.

17. مداني بن بلغيث، **تسيير الانتقال نحو النظام المحاسبي المالي الجديد قراءة في النصوص التشريعية والتنظيمية**، الملتقى الدولي الأول، حول النظام المحاسبي المالي الجديد، المركز الجامعي الوادي، يومي 17و18 جانفي 2010.

IV: النصوص القانونية والتشريعية

1. القانون رقم:11/07، المؤرخ في: 2007/11/25 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74، الصدارة بتاريخ:2007/11/25.

2. المرسوم التنفيذي رقم:156/08، المؤرخ في:2008/05/26، المتضمن تطبيق احكام القانون رقم:11/07، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد27، الصادرة في:2008/05/28.

3. قرار مؤرخ في:23رجب 1429 الموافق لـ 26 يوليو 2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد19، الصادرة قي:2009/03/25.

4. المرسوم التنفيذي رقم:110/09، المؤرخ في/2009/04/07 المحدد لشروط وكيفيات مسك المحاسبة بواسطة الاعلام الالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد21، الصادرة في:2009/04/08.

5. التعليمة رقم:02 الصادرة في:2009/10/29 حول اول تطبيق للنظام المحاسبي المالي.

6. التعليمة رقم:02/08 الصادرة في:2009/10/29 حول طرق تطبيق التعليمة رقم: 02 والتعلقة بأول تطبيق للنظام المحاسبي المالي.
7. المرسوم التنفيذي رقم:24/11 الصادر في: 2011/01/27، يحدد تشكيل المجلس الوطني للمحاسبة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد07، الصادرة في:2011/02/02.
8. وزارة المالية، قرار مؤرخ في: 26جويلية 2008، **المحدد لأسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والنشاط المطبق على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة المتضمن النظام المحاسبي المالي**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد19 ،2009.
9. الأمر رقم :75/58 المؤرخ في: 26 /09/ 1975 المتضمن القانون المدني المعدل والمتمم، المادة41 منه.
10. قرار رقم:71 المؤرخ في:26 جويلة 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى القوائم المالية وعرضها وكذا مدونة وقواعد سير الحسابات.

VI- المجلات العلمية

11. محمد سليم وهبه، **البيانات المالية ومعايير المحاسبة الدولية**، مجلة المحاسب المجاز، العدد23، الفصل الثالث، ،2005، لبنان.

1. بدر الدين فاروق احمد سالم، نصر الدين حامد احمد، **دور الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في رفع كفاءة التخطيط والرقابة في المؤسسات المالية السودانية**، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 14،2013، السودان.
2. جودي محمد رمزي، **اصلاح النظام المحاسبي الجزائري للتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية**، أبحاث اقتصادية إدارة، العدد 06، جامعة بسكرة، ديسمبر 2009.
3. كتوش عاشور، **متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد (IAS/IFRS) في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السادس،9002 ص7. 8

المراجع باللغة الأجنبية

I: الكتب:

1. ABDELLAH BOGHABA, COMPTABILITÉ GÉNÉRALE APPROFONDIE, ALGER: BERTI EDITIONS, 1998.
2. ARMAND DAYAN, MANUEL DE GESTION, ELLIPES, MARKETING, VOLUME 2, SA, 1999.
3. AUDREY BOUTELEY.LOUISE WIART, LE DAIGNOSTIC FINANCIER, FICHE PRATIQUE DE GESTION UNIOPSS, FRANCE, Avril2008.

4. BRIGITTE DORIATH, ET AUTRE, COMPTABILITÉ ET GESTION DES ORGANISATIONS, DUNOD, 7ÈME EDITION, PARIS, 2010.
5. CHRISTIAN ET MIREILLE ZAMBOTTO, GESTION FINANCIÈRE EN 23 FICHES, DUNOD,7EME ÉDITION, PARIS, 2006.
6. GEORGE DEPPALLENS J.P. JOBARD "GESTION FINANCIÉRE DE L'ENTREPRISE " EDITION SIREY 1990.
7. HUBERT DE LA BRUSLERIE, ANALYSE FINANCIÈRE ET RISQUE DE CRÉDIT, DUNOD, PARIS, 1999.
8. JACQUELINE DELAHAYE ET FLORENCE DELAHAYE, FINANCE D'ENTREPRISE: MANUEL ET APPLICATIONS, DUNOD, PARIS, 2007.
9. JEAN LUC BOULOT ET AUTRE , ANALYSE FINANCIÈRE (TECHNIQUE ET PRATIQUES DES AFFAIRES , PUBLI UNION , ÉDITION PARIS , 1978.
10. K. CHIHA, FINANCE, ALGER, DAR HOUMA,2009.
11. NACER EDDINE SAADI, ANALYSE FINANCIÈRE D'ENTREPRISE MÉTHODES ET OUTILS D'ANALYSE ET DE DIAGNOSTIC EN NORMES FRANÇAISE ET INTERNATIONALES. L'HARMATTAN, PARIS, FRANCE, 2009.
12. NOTE MÉTHODOLOGIQUE PORTANT MODALITÉ D'APPLICATION DE L'INSTRUCTION DE PREMIÈRE APPLICATION SYSTÈME COMPTABLE FINANCIER.
13. P. AMADIEU, V. BESSIERE, ANALYSE DE L'INFORMATION FINANCIÈRE, ECONOMICA, 2007.
14. PIERRE RAMAGE, ANALYSE ET DIAGNOSTIC FINANCIÈRE, EDITION ORGANIZATIONS, ISBN, 2001.
15. TAYEB ZITOUN," ANALYSE FINANCIÈRE", BERTI EDITIONS, ALGER, 2003.

II: الاطروحات والرسائل والمجلات

01. A. MEZZACHE; ESSAI D'ANALYSE DE LA STRUCTURE FINANCIÈRE DE LA SN. ALTOUR AVANT LA RESTRUCTURATION DU SECTEUR TOURISTIQUE DE 1880 APARTIR DE L'APPROCHE THÉORIQUE DES MÉTHODES DE LA GESTION FINANCIÈRE, MÉMOIRE DE MAGISTER, ALGER :1991.

III: النصوص القانونية والتشريعية

02. INSTRUCTIONS N° 02DU 29/10/2009, MINISTER DES FINANCES, PORT ANT 1ÈRE APPLICATION DU SCF.

IV: المواقع الالكترونية

1. HTTP://WWW.SONATRACH.COM/AR/ORGANISATION.HTML.
2. المجلس الوطني للمحاسبة، **النظام المحاسبي المالي**، موقع للنشر، الجزائر، 2009.
3. : PRÉSENTATION: LES ACTIVITÉS DE LA DIRECTION MAINTENANCE, BISKRA.

الملاحـــق

الملحق رقم01: يوضح الميزانية العامة للسنة المالية المقفلة في:2016/12/31

الوحدة: دج

SONATRACH	BILAN	En Dinars
MAINTENANCE BISKRA 7010	AU 31 DECEMBRE 2016	

ACTIF					PASSIF		
RUBRIQUE	N Brut	N Amort - Prov.	N Net 2016	N - 1 Net 2015	RUBRIQUE	N Net 2016	N - 1 Net 2015
ACTIF NON COURANT					CAPITAUX PROPRES		
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					Capital émis	6,677,933,016.45	6,789,900,300.45
Immobilisations incorporelles	221,072,670.55	1,242,984.23	219,829,686.32	363,829,686.32	Capital non appelé		
Immobilisations corporelles	1,387,388,339.80	597,489,554.15	789,898,785.65	509,898,785.65	Primes et réserves (Réserves consolidées(1)		
Immobilisations en cours	2,156,365,896.00		2,156,365,896.00	2,006,365,896.00	Ecart de réévaluation		
Immobilisations financières					Ecart d'équivalence (1)		
Titres mis en équivalence - entreprises associées					Résultat net {Résultat net part du groupe(1)}	305,605,837.07	343,500,037.07
Autres participations et créances rattachées					Autres capitaux propres - Report à nouveau		
Autres titres immobilisés					Comptes de liaison		
Prêts et autres actifs financiers non courants	7,658,965.42		7,658,965.42	7,753,965.42	Part de la société consolidante (1)		
Impôts différés actif					Part des minoritaires (1)		
TOTAL ACTIF NON COURANT	3,772,485,871.77	598,732,538.38	3,173,753,333.39	2,887,848,333.39	TOTAL CAPITAUX PROPRES - I	6,983,538,853.52	7,133,400,337.52
ACTIF COURANT					PASSIF NON COURANT		
Stocks et en-cours	1,060,662,771.58	1,699,117.00	1,058,963,654.58	1,008,063,654.58	Emprunts et dettes financières		
					Impôts (Différés et provisionnés)		
Créances et emplois assimilés					Autres dettes non courantes		
Clients	1,223,569,875.30		1,223,569,875.30	1,523,009,875.30	Provisions et produits comptabilisés d'avance		
Autres débiteurs	10,236,587.63		10,236,587.63	11,200,587.63	TOTAL PASSIF NON COURANTS - II		
Impôts	3,485,698.52		3,485,698.52	3,582,698.52			
Autres actifs courants	2,124,586.14		2,124,586.14	2,024,586.14	PASSIF COURANT		
Disponibilités et assimilés					Fournisseurs et comptes rattachés	589,785,635.58	570,100,787.58
Placements et autres actifs financiers courants					Impôts	1,479,653.20	2,149,653.20
Trésorerie	2,123,568,975.32		2,123,568,975.32	2,300,568,975.32	Autres dettes	20,898,568.58	30,647,932.58
					Trésorerie Passif		
TOTAL ACTIF COURANT	4,423,648,494.49	1,699,117.00	4,421,949,377.49	4,848,450,377.49	TOTAL PASSIF COURANT - III	612,163,857.36	602,898,373.36
TOTAL GENERAL ACTIF	8,196,134,366.26	600,431,655.38	7,595,702,710.88	7,736,298,710.88	TOTAL GENERAL PASSIF	7,595,702,710.88	7,736,298,710.88

الملحق رقم02 : يوضح الميزانية العامة للسنة المالية المقفلة في :2017/12/31

الوحدة: دج

SONATRACH		BILAN			En Dinars
MAINTENANCE BISKRA	7010	AU 31 DECEMBRE 2017			

ACTIF					PASSIF		
RUBRIQUE	N Brut	N Amort - Prov.	N Net 2017	N - 1 Net 2016	RUBRIQUE	N Net 2017	N - 1 Net 2016
ACTIF NON COURANT					CAPITAUX PROPRES		
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					Capital émis	6,677,933,016.45	6,677,933,016.45
Immobilisations incorporelles	185,139,080.70	1,348,984.23	183,790,096.47	219,829,686.32	Capital non appelé		
Immobilisations corporelles	1,219,508,844.66	647,489,554.15	572,019,290.51	789,898,785.65	Primes et réserves (Réserves consolidées(1)		
Immobilisations en cours	1,689,059,689.66		1,689,059,689.66	2,156,365,896.00	Ecart de réévaluation		
Immobilisations financières					Ecart d'équivalence (1)		
Titres mis en équivalence - entreprises associées					Résultat net {Résultat net part du groupe(1)}	577,666,630.89	305,605,837.07
Autres participations et créances rattachées					Autres capitaux propres - Report à nouveau		
Autres titres immobilisés					Comptes de liaison		
Prêts et autres actifs financiers non courants	5,618,932.60		5,618,932.60	7,658,965.42	Part de la société consolidante (1)		
Impôts différés actif					Part des minoritaires (1)		
TOTAL ACTIF NON COURANT	3,099,326,547.62	648,838,538.38	2,450,488,009.24	3,173,753,333.39	TOTAL CAPITAUX PROPRES - I	7,255,599,647.34	6,983,538,853.52
ACTIF COURANT					PASSIF NON COURANT		
Stocks et en-cours	1,976,504,550.05	1,789,117.00	1,974,715,433.05	1,058,963,654.58	Emprunts et dettes financières		
					Impôts (Différés et provisionnés)		
Créances et emplois assimilés					Autres dettes non courantes		
Clients	1,530,003,780.20		1,530,003,780.20	1,223,569,875.30	Provisions et produits comptabilisés d'avance		
Autres débiteurs	31,649,351.78		31,649,351.78	10,236,587.63	TOTAL PASSIF NON COURANTS - II		
Impôts	4,650,890.00		4,650,890.00	3,485,698.52			
Autres actifs courants	2,776,890.00		2,776,890.00	2,124,586.14	PASSIF COURANT		
Disponibilités et assimilés					Fournisseurs et comptes rattachés	278,816,078.16	589,785,635.58
Placements et autres actifs financiers courants					Impôts	789,119.87	1,479,653.20
Trésorerie	1,610,180,980.00		1,610,180,980.00	2,123,568,975.32	Autres dettes	69,260,488.90	20,898,568.58
					Trésorerie Passif		
TOTAL ACTIF COURANT	5,155,766,442.03	1,789,117.00	5,153,977,325.03	4,421,949,377.49	TOTAL PASSIF COURANT - III	348,865,686.93	612,163,857.36
TOTAL GENERAL ACTIF	8,255,092,989.65	650,627,655.38	7,604,465,334.27	7,595,702,710.88	TOTAL GENERAL PASSIF	7,604,465,334.27	7,595,702,710.88

الملحق رقم03: يوضح الميزانية العامة للسنة المالية المقفلة في :2018/12/31

الوحدة: دج

SONATRACH — BILAN — En Dinars

MAINTENANCE BISKRA 70 70 — AU 31 DECEMBRE 2019

ACTIF					PASSIF		
RUBRIQUE	N Brut	N Amort - Prov.	N Net 2019	N - 1 Net 2018	RUBRIQUE	N Net 2019	N-1 Net 2018
ACTIF NON COURANT					CAPITAUX PROPRES		
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					Capital émis	87,888,663,782.96	87,888,663,782.96
Immobilisations incorporelles	144,834,588,714.80	10,680,795,666.50	133,953,893,048.30	125,899,925,990.17	Capital non appelé		
Immobilisations corporelles	1,535,987,545.90	999,650,363.56	536,337,182.34	675,009,160.51	Primes et réserves (Réserves consolidées) (1)		
Immobilisations en cours	1,986,987,653.65		1,986,987,653.65	1,696,899,325.20	Ecart de réévaluation		
Immobilisations financières					Ecart d'équivalence (1)		
Titres mis en équivalence - entreprises associées					Résultat net (Résultat net part du groupe(1))	569,965,209.51	387,337,888.53
Autres participations et créances rattachées					Autres capitaux propres - Report à nouveau		
Autres titres immobilisés					Comptes de liaison		
Prêts et autres actifs financiers non courants	9,878,985.33		9,878,985.33	8,489,585.00	Part de la société consolidante (1)		
Impôts différés actif					Part des minoritaires (1)		
TOTAL ACTIF NON COURANT	3,677,488,773.62	1,010,331,149.22	2,667,157,624.40	2,506,294,396.01	TOTAL CAPITAUX PROPRES - I	9,359,277,981.71	9,076,001,678.11
ACTIF COURANT					PASSIF NON COURANT		
Stocks et en-cours	2,320,546,243.65	3,897,127.75	2,316,649,115.90	2,025,092,745.05	Emprunts et dettes financières		
Créances et emplois assimilés					Impôts (Différés et provisionnés)		
Clients	2,235,465,215.38		2,235,465,215.38	2,178,932,006.12	Autres dettes non courantes		
Autres débiteurs	44,387,231.25		44,387,231.25	47,589,521.00	Provisions et produits comptabilisés d'avance		
Impôts	3,315,478.56		3,315,478.56	3,510,220.00	TOTAL PASSIF NON COURANTS - II		
Autres actifs courants	4,358,479.36		4,358,479.36	5,776,890.00	PASSIF COURANT		
Disponibilités et assimilés					Fournisseurs et comptes rattachés	380,220,130.40	374,586,548.56
Placements et autres actifs financiers courants					Impôts	620,445.80	278,816,078.46
Trésorerie	2,518,919,933.93		2,518,919,933.93	2,733,189,654.45	Autres dettes	50,134,520.87	49,249,840.68
				1,610,180,980.00	Trésorerie passif		69,260,488.90
TOTAL ACTIF COURANT	7,126,992,582.13	3,897,127.75	7,123,095,454.38	6,994,091,136.62	TOTAL PASSIF COURANT - III	430,975,097.07	424,383,854.52
TOTAL GENERAL ACTIF	10,804,481,355.75	1,014,228,276.97	9,790,253,078.78	9,500,385,532.63	TOTAL GENERAL PASSIF	9,790,253,078.78	9,500,385,532.63

الملحق رقم04: يوضح الميزانية العامة للسنة المالية المقفلة في :2019/12/31

الوحدة: دج

الملحق رقم05: يوضح جدول حسابات النتائج في:2016/12/31

الوحدة: دج

	SONATRACH		
	MAINTENANCE BISKRA	EXERCICE	
	DESIGNATION	N -1 (2016) Total	N -1 (2015) Total
70	Ventes et produits annexes	939,937,126.09	939,937,126.09
72	Production stockée ou déstockée	0.00	0.00
73	Production immobilisée	13,092,130.19	13,092,130.19
74	Subventions d'exploitation	0.00	0.00
	I - PRODUCTION DE L'EXERCICE	953,029,256.28	953,029,256.28
60	Achats consommés	298,039,830.80	298,039,830.80
61	Services extérieurs	6,123,299.73	6,123,299.73
62	Autres services extérieurs	1,452,684.60	1,452,684.60
	II - CONSOMMATION DE L'EXERCICE	305,615,815.13	305,615,815.13
	III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)	647,413,441.15	647,413,441.15
63	Charges de personnel	174,805,348.06	174,805,348.06
64	Impôts, taxes et verssements assimilés	6,341,297.10	6,341,297.10
	IV - EXEDENT BRUT D'EXPLOITATION	466,266,795.99	466,266,795.99
75	Autres produits opérationnels	34,565,235.45	34,565,235.45
65	Autres charges opérationnelles	985,583.48	985,583.48
68	Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur	148,658,458.69	148,658,458.69
78	Reprises sur pertes de valeurs et provisions	987,953.14	987,953.14
	V - RESULTAT OPERATIONNEL	352,175,942.41	352,175,942.41
76	Produits financiers	956,547.56	956,547.56
66	Charges financières	47,526,652.90	47,526,652.90
		0.00	0.00
	VI - RESULTAT FINANCIER	-46,570,105.34	-46,570,105.34
	VII - RESULTAT ORDINAIRES AVANT IMPOT (V + VI)	305,605,837.07	305,605,837.07
695/8	Impôts exigibles sur résultats ordinaires	0.00	0.00
692/3	Impôts différéts (variations) sur résultats ordinaires	0.00	0.00
	► TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	0.00	0.00
	► TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	0.00	0.00
	VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	0.00	0.00
77	Eléments extraordinaires (produits)	0.00	0.00
67	Eléments extraordinaires (charges)	0.00	0.00
	IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE	0.00	0.00
	X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE	305,605,837.07	305,605,837.07

الملحق رقم06: يوضح جدول حسابات النتائج في:2017/12/31

الوحدة: دج

	SONATRACH		
	MAINTENANCE BISKRA	EXERCICE	
	DESIGNATION	N -1 (2017) Total	N -1 (2016) Total
70	Ventes et produits annexes	1,155,485,695.65	939,937,126.09
72	Production stockée ou déstockée	0.00	0.00
73	Production immobilisée	22,324,589.10	13,092,130.19
74	Subventions d'exploitation	0.00	0.00
	I - PRODUCTION DE L'EXERCICE	1,177,810,284.75	953,029,256.28
60	Achats consommés	258,933,145.33	298,039,830.80
61	Services extérieurs	55,666,354.30	6,123,299.73
62	Autres services extérieurs	13,256,986.00	1,452,684.60
	II - CONSOMMATION DE L'EXERCICE	327,856,485.63	305,615,815.13
	III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)	849,953,799.12	647,413,441.15
63	Charges de personnel	158,913,952.78	174,805,348.06
64	Impôts, taxes et verssements assimilés	7,589,361.00	6,341,297.10
	IV - EXEDENT BRUT D'EXPLOITATION	683,450,485.34	466,266,795.99
75	Autres produits opérationnels	71,856,669.12	34,565,235.45
65	Autres charges opérationnelles	100,256.12	985,583.48
68	Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur	151,550,190.96	148,658,458.69
78	Reprises sur pertes de valeurs et provisions	1,235,986.33	987,953.14
	V - RESULTAT OPERATIONNEL	604,892,693.71	352,175,942.41
76	Produits financiers	1,956,952.00	956,547.56
66	Charges financières	29,183,014.82	47,526,652.90
		0.00	0.00
	VI - RESULTAT FINANCIER	-27,226,062.82	-46,570,105.34
	VII - RESULTAT ORDINAIRES AVANT IMPOT (V + VI)	577,666,630.89	305,605,837.07
695/8	Impôts exigibles sur résultats ordinaires	0.00	0.00
692/3	Impôts différéts (variations) sur résultats ordinaires	0.00	0.00
	► TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	0.00	0.00
	► TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	0.00	0.00
	VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	0.00	0.00
77	Eléments extraordinaires (produits)	0.00	0.00
67	Eléments extraordinaires (charges)	0.00	0.00
	IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE	0.00	0.00
	X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE	577,666,630.89	305,605,837.07

الملحق رقم07: يوضح جدول حسابات النتائج في:2018/12/31

الوحدة: دج

	SONATRACH		
	MAINTENANCE BISKRA	EXERCICE	
	DESIGNATION	N- (2018) Total	N -1 (2017) Total
70	Ventes et produits annexes	1,130,481,723.16	1,155,485,695.65
72	Production stockée ou déstockée	0.00	0.00
73	Production immobilisée	10,255,845.00	22,324,589.10
74	Subventions d'exploitation	0.00	0.00
	I - PRODUCTION DE L'EXERCICE	1,140,737,568.16	1,177,810,284.75
60	Achats consommés	271,428,183.75	258,933,145.33
61	Services extérieurs	44,137,145.46	55,666,354.30
62	Autres services extérieurs	36,896,564.96	13,256,986.00
	II - CONSOMMATION DE L'EXERCICE	352,461,894.17	327,856,485.63
	III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)	788,275,673.99	849,953,799.12
63	Charges de personnel	182,009,232.04	158,913,952.78
64	Impôts, taxes et verssements assimilés	9,156,486.00	7,589,361.00
	IV - EXEDENT BRUT D'EXPLOITATION	597,109,955.95	683,450,485.34
75	Autres produits opérationnels	63,666,901.30	71,856,669.12
65	Autres charges opérationnelles	358,478.25	100,256.12
68	Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur	163,168,412.21	151,550,190.96
78	Reprises sur pertes de valeurs et provisions	5,245,896.58	1,235,986.33
	V - RESULTAT OPERATIONNEL	502,495,863.37	604,892,693.71
76	Produits financiers	458,693.00	1,956,952.00
66	Charges financières	115,616,667.84	29,183,014.82
		0.00	0.00
	VI - RESULTAT FINANCIER	-115,157,974.84	-27,226,062.82
	VII - RESULTAT ORDINAIRES AVANT IMPOT (V + VI)	387,337,888.53	577,666,630.89
695/8	Impôts exigibles sur résultats ordinaires	0.00	0.00
692/3	Impôts différéts (variations) sur résultats ordinaires	0.00	0.00
	► TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	0.00	0.00
	► TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	0.00	0.00
	VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	0.00	0.00
77	Eléments extraordinaires (produits)	0.00	0.00
67	Eléments extraordinaires (charges)	0.00	0.00
	IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE	0.00	0.00
	X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE	387,337,888.53	577,666,630.89

الملحق رقم08: يوضح جدول حسابات النتائج في:2019/12/31

الوحدة: دج

SONATRACH			
MAINTENANCE BISKRA		EXERCICE	
	DESIGNATION	N- (2019)	N -1 (2018)
		Total	Total
70	Ventes et produits annexes	1,240,066,180.33	1,130,481,723.16
72	Production stockée ou déstockée		
73	Production immobilisée	15,289,120.00	10,255,845.00
74	Subventions d'exploitation		
	I - PRODUCTION DE L'EXERCICE	1,255,355,300.33	1,140,737,568.16
60	Achats consommés	279,833,012.06	271,428,183.75
61	Services extérieurs	30,152,278.14	44,137,145.46
62	Autres services extérieurs	10,369,548.00	36,896,564.96
	II - CONSOMMATION DE L'EXERCICE	320,354,838.20	352,461,894.17
	III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)	935,000,462.13	788,275,673.99
63	Charges de personnel	197,809,548.78	182,009,232.04
64	Impôts, taxes et verssements assimilés	7,892,259.00	9,156,486.00
	IV - EXEDENT BRUT D'EXPLOITATION	729,298,654.35	597,109,955.95
75	Autres produits opérationnels	98,854,223.54	63,666,901.30
65	Autres charges opérationnelles	487,350.25	358,478.25
68	Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur	174,612,463.55	163,168,412.21
78	Reprises sur pertes de valeurs et provisions	6,325,987.21	5,245,896.58
	V - RESULTAT OPERATIONNEL	659,379,051.30	502,495,863.37
76	Produits financiers	650,352.00	458,693.00
66	Charges financières	90,064,193.79	115,616,667.84
	VI - RESULTAT FINANCIER	-89,413,841.79	-115,157,974.84
	VII - RESULTAT ORDINAIRES AVANT IMPOT (V + VI)	569,965,209.51	387,337,888.53
695/8	Impôts exigibles sur résultats ordinaires		
692/3	Impôts différéts (variations) sur résultats ordinaires		
	► **TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES**		
	► **TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES**		
	VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		
77	Eléments extraordinaires (produits)		
67	Eléments extraordinaires (charges)		
	IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE		
	X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE	569,965,209.51	387,337,888.53

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGRIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'enseignement supérieure et de la recherche scientifique

جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية
و علوم التسيير

Université Mohamed khider – Biskra
Faculté des Sciences Economiques, commerciales et des sciences de Gestion
LE DECANAT

عمـــــادة الكليـــــــة

الرقم : 39/ك ق ت ت/2019

إلى السيد: مدير مؤسسة سوناطراك
مديرية الصيانة

طلب إجراء تربص ميداني

دعمـــــا منكم للبحث العلمي، نرجو من سيادتكم تقديم التسهيلات اللازمة للطالب(ة):

1. لبنا حنت سجود
2. حضسراوي وال
3. .....

المســـــجل(ة) : بالسنة الثانية ماستر تخصص: محاسبة .....

و ذلك لاستكمال الجانب الميداني للبحث، المعنون بـــ:

.....مساهمة الجباية البترولية في تحسين الأداء المالي.....
.....وفق مخطط المحاسبة الجبائي (SCF) دراسة حالة مؤسسة سوناطراك.....

تحت إشراف الأستـــــاذ(ة): مشاري عبد الكريم .....

و في الأخـــير تقبلوا منا فائق الاحترام و التقدير

بسكرة في: 2019.02.05

ع/ عميد الكليـــة

رئيس قسم العلوم التجارية
أ/ جنان عبد الحق

تأشيرة المؤسسة المستقبلة
المؤسسة سوناطراك
مديرية الصيانة بسكرة
مدير الصيانة